المناضل-ة
Almounadil-a
جريدة عمالية-نسوية-شبيبية-أممية(Morocco)
تحرر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم
جريدة المناضل-ة، مدير النشر: اسماعيل المنوزي، 22 يونيو 2026

العزوف؛ دلالته وما يكشفه عن الأزمة السياسة وأزمة البديل

- عن شرط إطلاق سراح المعتقلين والمشاركة في الانتخابات
- البطالة في المغرب: واقع يتجاوز الأرقام الرسمية
- نقطة نظام.. اليسار الديمقراطي بالمغرب إلى أين؟
- اليسار المغربي والبرلمانية: بين أوهام المشاركة وعقائدية المقاطعة وسؤال البديل
- المغرب: ركود يُدار بقبضة من حديد
- طهران وواشنطن تشرعان في مفاوضات

- حين تعترف الأرقام بما تصمت عنه السياسات: حدود النموذج الاقتصادي المغربي
- الحق النقابي في المغرب في عهد الحماية (1912-1956)[2]
- كتاب : عندما كان لسان يسمى فرناندو (حلقة 13)
- في ذكرى المناضل عبد الفتاح فاكهاني
- الأرجنتين، «اليسار أمام تحدٍ كبيرا». بعض الأفكار حول المهام المطروحة علينا
- كلاوديو كاتز: «ينبغي على اليسار الأرجنتيني العمل على الوصول إلى سدة الحكم عبر تبني استراتيجية واضحة للسلطة».
- التعليم العمومي في طليعة النضالات النقابية: إضراب تاريخي في إسبانيا

العزوف؛ دلالته وما يكشفه عن الأزمة السياسة وأزمة البديل

في المغرب، مع كل استحقاق انتخابي (انتخابات مقبلة في سبتمبر 2026)، يتجدد الحديث عن ظاهرة العزوف، وتتكرر الأرقام ذاتها تقريباً، ومثلها التفسيرات المعتادة: فقدان الثقة، وضعف الأحزاب، وابتعاد المواطنين عن العمل السياسي. غير أن هذا النقاش غالباً ما يتوقف عند حدود الظاهرة، بينما تكمن أهميتها الحقيقية فيما تكشفه عن التحولات العميقة التي يشهدها المجتمع والحياة السياسية على حد سواء.

فالعزوف ليس مجرد موقف من الانتخابات، ولا رد فعل ظرفياً على أداء حكومة أو حزب بعينه؛ بل هو ظاهرة تراكمت عبر سنوات طويلة من السياسات التي أبقت القرار الفعلي بعيداً عن الرقابة العمالية-الشعبية، ومن الوعود التي لم تتحول إلى تحسين ملموس في ظروف العيش، ومن التفاوتات الاجتماعية التي استمرت في الاتساع رغم كل الخطابات الرسمية حول التنمية والإصلاح. لذا، ترسخت لدى قطاعات شعبية واسعة اقتناع بأن تعاقب الحكومات وتبدل الأغلبية والمعارضة لا ينعكسان على واقع الشغل والأجور والخدمات العمومية والحريات.

وقد تعزز هذا الشعور لدى قطاعات واسعة من المواطنين بفعل واقع اجتماعي يزداد قسوة عاماً بعد عام. فالبطالة، في المغرب، ما تزال تمس نحو 13% من السكان النشطين، بينما تبلغ مستويات أعلى بكثير وسط الشباب (أزيد من 37%) وحملة الشهادات (نحو 19%)، و20% لدى النساء، في حين يطال نقص التشغيل ما يقارب 1.2 مليون شخص. وفي الوقت نفسه يتوسع العمل الهش، وتتفاقم أزمات المدرسة العمومية والمستشفى العمومي، وتواصل موجات الغلاء استنزاف القدرة الشرائية للأسر الشعبية. وفي ظل هذه الأوضاع، يجد كثيرون صعوبة في الربط بين الوعود الانتخابية المتكررة وبين واقعهم اليومي الملموس، فتتسع المسافة بين السياسة كما تُقدَّم في الحملات الانتخابية والسياسة كما تُعاش في تفاصيل الحياة اليومية.

ومع ذلك، يظل اختزال العزوف في فقدان الثقة بالمؤسسات قراءة ناقصة؛ فالمفارقة اللافتة هي أن تراجع المشاركة الانتخابية لا يعني تراجع الاهتمام بالشأن العام أو اختفاء الغضب الاجتماعي. فقد استمرت في غضون السنوات الأخيرة الاحتجاجات القطاعية والمهنية والمحلية، وتواصلت التعبيرات المختلفة عن السخط تجاه البطالة وغلاء المعيشة وتدهور الخدمات العمومية. وهذا يكشف أن الأزمة لا تتعلق بغياب المطالب الاجتماعية أو بانسحاب الناس من الاهتمام بالشأن العام، وإنما باتساع الهوة بين هذه المطالب وبين القنوات السياسية القادرة على تنظيمها وتمثيلها والدفاع عنها.

وتؤكد التجربة المغربية خلال السنوات الأخيرة هذه المفارقة بوضوح. فالفترة نفسها التي شهدت استمرار العزوف الانتخابي شهدت أيضاً أشكالاً متعددة من الاحتجاج الشعبي، من حراك الريف وجرادة إلى معارك الأساتذة المفروض عليهم التعاقد، وحراك التعليم، وطلبة الطب وغيرها من المعارك العمالية والاجتماعية. فبلد يضم أكثر من مليون ونصف مليون عاطل عن العمل، وتلامس فيه بطالة الشباب ثلث القوة العاملة الشابة وأكثر، ليس بلداً يعاني من نقص المطالب أو غياب أسباب الاحتجاج، وإنما من أزمة في تحويل هذا السخط الاجتماعي الواسع إلى قوة سياسية منظمة ودائمة.

هنا تحديداً تظهر الدلالة الأعمق للعزوف؛ فالمسألة لا تتعلق فقط بأزمة ثقة في المؤسسات القائمة، بل بأزمة ثقة في البدائل المطروحة أيضاً. فحين يتسع السخط الاجتماعي دون أن تتسع في المقابل صفوف القوى القادرة على تأطيره وتنظيمه، وحين تتراكم أسباب الاحتجاج دون أن تتراكم بالوتيرة نفسها أدوات الفعل النضالي الجماعي، يصبح العزوف مؤشراً مزدوجاً: رفضاً للواقع القائم، وصعوبة في رؤية أفق سياسي قادر على تجاوزه.

ومن هذه الزاوية، يفرض العزوف على اليسار أن يطرح أسئلة تتجاوز نقد السياسات الرسمية وحدها. فالعزوف لا يقول شيئاً عن السلطة والمؤسسات فحسب، بل يوجه رسالة إلى القوى التي تدعي تمثيل مصالح العمال والكادحين والشباب؛ ذلك أن الاستياء الاجتماعي الواسع لا يتحول تلقائياً إلى وعي سياسي منظم، كما أن اتساع دائرة المتضررين/ت من السياسات المفروضة لا يقود بالضرورة إلى اتساع نفوذ القوى الساعية إلى تغييرها. فبين الأمرين تبرز مهمة التنظيم ورفع درجة الوعي وبناء الثقة وتطوير أدوات الفعل النضالي الجماعي.

ولا يمكن فصل هذه الأسئلة عن مسار تجارب قوى معارضة تاريخية (تجربة أحزاب الكتلة الديمقراطية)، خلال العقود الأخيرة، رفعت شعارات الإصلاح والتغيير وانتهت إلى مواقع التدبير الحكومي بحصيلة ملموسة كارثية بالنسبة للطبقات الشعبية المسحوقة. حصيلة خيبت التطلعات التي صاحبت ذلك التحول. هكذا، توسع الشعور بأن ما سمي «تناوبا توافقيا» سار على نفس السياسات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى التي دمرت مكاسب تاريخية. وبالتالي صار العزوف أيضاً تعبيراً عن أزمة تمثيل سياسية راكمت أسبابها عبر الزمن، لا مجرد رد فعل ظرفي على استحقاق انتخابي بعينه.

ولهذا، يبدو النقاش الدائر داخل اليسار حول المشاركة والمقاطعة نقاشاً مشروعاً، لكنه لا يلامس دائماً جوهر المسألة. فالقضية الحاسمة لا تكمن في اتخاذ موقف مجرد من الانتخابات، وإنما في تحديد ما إذا كان هذا الموقف يساعد على بناء القوة السياسية العمالية-الشعبية المستقلة وتوسيع حضورها وتأثيرها داخل المجتمع. فقد تتحول المشاركة إلى مجرد اندماج في قواعد اللعبة القائمة، وقد تتحول المقاطعة إلى موقف احتجاجي معزول عن حركة الجماهير. وفي الحالتين يبقى السؤال نفسه مطروحاً: ماذا نكسب على مستوى تنظيم العمال والكادحين والشباب؟ وما السبيل لتغيير موازين القوى لصالحهم؟

أظهرت التجربة السياسية أثناء العقود الماضية حدود الرهان على المؤسسات، كما أظهرت حدود الاكتفاء بالوقوف خارجها. فموازين القوى لا تُصنع أساساً داخل البرلمان، وإنما تتشكل داخل المجتمع نفسه؛ في أماكن العمل، والنقابات، والأحياء الشعبية، والجامعات، والمدارس، والجمعيات، والحركات الاجتماعية، وفي كل الفضاءات التي يتكون فيها الوعي الجماعي وتتراكم فيها الخبرات النضالية وتنبثق منها أشكال المقاومة والتنظيم.

ومن هنا تبرز إحدى أخطر دلالات العزوف؛ فالفئات الشعبية الأكثر تعرضاً للاستغلال والتهميش والهشاشة هي نفسها الأقل حضوراً في مختلف آليات التأثير السياسي المنظم. والنتيجة أن اختلال موازين القوى الاجتماعية يستمر في إعادة إنتاج نفسه؛ فحين يغيب التنظيم العمالي-الشعبي القادر على تمثيل مصالح الأغلبية والدفاع عنها، تبقى الفئات المالكة للثروة والنفوذ أكثر قدرة على فرض أجندتها وحماية مصالحها، سواء ارتفعت نسب المشاركة أو انخفضت.

كما يكشف العزوف جانباً آخر من الأزمة يتمثل في حدود الهيمنة السياسية السائدة. فحين تتراجع الثقة في الأحزاب والمؤسسات والوعود المتكررة، وتتسع الهوة بين الخطاب الرسمي والتجربة الملموسة للمواطنين، يغدو صعبا إنتاج الاقتناع و«الاندماج السياسي». غير أن هذه الأزمة لا تفتح الطريق تلقائياً أمام البديل؛ فالفراغ السياسي لا يدوم طويلاً، إذ قد تملؤه السلبية واللامبالاة والانكفاء على الهموم الفردية، أو قد تتقدم لاحتلاله قوى محافظة أو رجعية أو هوياتية تقدم نفسها بديلاً وتستثمر الغضب الشعبي لمشاريع لا تمس جذور الاستغلال والتفاوت الطبقي. بل إن غياب التنظيم العمالي والشعبي قد يسمح بإعادة توجيه هذا السخط ضد مصالح أصحابه أنفسهم، عبر تحويل الأنظار من التناقضات الاجتماعية الحقيقية إلى انقسامات دينية أو ثقافية أو هوياتية. وعندها تصبح مهمة بناء القوة العمالية والشعبية أكثر إلحاحاً وتعقيداً، لأنها لا تواجه النظام القائم وحده، بل تواجه أيضاً مختلف المشاريع التي تسعى إلى احتواء الغضب الاجتماعي وإعادة توجيهه بعيداً عن جذوره الطبقية والاجتماعية. لذا، فإن أزمة الهيمنة لا تتحول تلقائياً إلى فرصة للتغيير، بل تفتح ساحة جديدة للصراع حول أفق هذا التغيير ومضمونه الاجتماعي والسياسي.

وفي هذا السياق، تكتسب المرحلة المقبلة أهميتها؛ فالحملة السياسية المرتبطة بالانتخابات ينبغي ألا تُختزل في الدعوة إلى التصويت أو المقاطعة، بل هي مناسبة لطرح البديل الاجتماعي والديمقراطي، وإبراز مطالب الاستعجال الاجتماعي التي تواجهها الأغلبية الشعبية: الحق في الشغل، ومواجهة البطالة والهشاشة، والدفاع عن الخدمات العمومية، والتصدي لغلاء المعيشة، وتوسيع الحريات الديمقراطية... وهي أيضاً مناسبة للانخراط وسط الفئات الشعبية، والاستماع إلى مطالبها، وربط النضالات المتفرقة بأفق سياسي واجتماعي أشمل.

أما الرهان الحقيقي فيبقى أبعد من نتائج الاقتراع؛ إنه رهان بناء قوة عمالية وشعبية مستقلة، متجذرة في أماكن العمل والدراسة والسكن، وقادرة على التنظيم والتعبئة والدفاع عن مصالح الكادحين/ت المباشرة للكادحين، وحمل مشروع تغيير مجتمعي أوسع وأعمق. قوة تتجسد في الأحزاب المناضلة، والنقابات الكفاحية، والتنسيقيات الميدانية، والجبهات الاجتماعية الواسعة، والعمل الدؤوب داخل الأحياء الشعبية والجامعات والمدارس والجمعيات الثقافية والحقوقية...

وبهذا تحديداً يستعيد النقاش حول المشاركة والمقاطعة معناه الحقيقي؛ فالموقف الانتخابي، أيّاً كان، لا يكتسب قيمته من ذاته، وإنما من موقعه داخل استراتيجية أوسع هدفها بناء التنظيم والوعي والكفاح الجماعي. فالتغيير لا يُقاس بعدد المقاعد التي يجري الفوز بها أو عدد الصناديق التي يجري هجرها، وإنما بمدى تقدم الطبقة العملة والطبقات الشعبية المقهورة على طريق التحول إلى قوة اجتماعية وسياسية قادرة على الدفاع عن مصالحها وفرض مطالبها وصنع مستقبلها بنفسها. فحين تعجز الأغلبية الشعبية عن تنظيم نفسها، تبقى موضوعاً للسياسات التي يضعها الآخرون، وحين تنجح في بناء أدواتها المستقلة، تتحول إلى فاعل قادر على تغيير موازين القوى وفتح أفق ديمقراطيا واجتماعيا أرحب.

افتتاحية جريدة المناضل-ة

عن شرط إطلاق سراح المعتقلين والمشاركة في الانتخابات

بقلم: أكوليز

ربط عمر بلا فريج المشاركة في الانتخابات بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين واحترام الحريات العامة، معتبراً أن الديمقراطية لا تختزل في صناديق الاقتراع وحدها.

إذا وُجد معتقلون سياسيون أو قيود على الحريات العامة، فإن المطالبة بالإفراج عنهم وتوسيع الحقوق الديمقراطية تظل مطالب مشروعة ينبغي الدفاع عنها دون تحفظ. لهذا يجب عدم تأجيل الدفاع عن حرية التعبير. غير أن المنظور الصحيح يرفض التعامل مع هذه المطالب بوصفها حلاً كافياً للأزمة السياسية أو الاجتماعية، لأن تحقيقها، رغم أهميتها، لا يغير بالضرورة طبيعة السلطة القائمة ولا ينقل القرار الفعلي إلى الجماهير. لذلك تشكل هذه المكاسب خطوات ديمقراطية ضرورية تتيح مجالاً أوسع للتنظيم والنضال الشعبي، لا باعتبارها نهاية المطاف .لأنها ببساطة لا تجيب عن السؤال المتعلق بمن يملك السلطة الفعلية ومن يحدد التوجهات الكبرى للسياسات العامة.

القضايا الديمقراطية لا تتعلق فقط بحرية التعبير أو الانتخابات، بل تتعلق أيضاً بمن يملك الثروة والسلطة داخل المجتمع. فقد تُمنح الجماهير بعض الحقوق، لكن إذا بقيت الثروة والقرار السياسي في يد البورجوازية، فإن جوهر السلطة الطبقية يظل قائماً. لذلك لا ينفصل النضال من أجل الديمقراطية عن النضال ضد هيمنة الطبقات المالكة على الدولة والاقتصاد.

فالإفراج عن المعتقلين السياسيين، أو توسيع هامش الحريات، أو الحد من القيود المفروضة على العمل السياسي والمدني، كلها خطوات إيجابية تفتح إمكانات أوسع للنقاش والتنظيم والمبادرة. لكنها لا تؤدي تلقائياً إلى انتقال مراكز القرار إلى أيدي الجماهير، ولا تضمن أن تصبح الإرادة الشعبية العامل الحاسم في رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية. لذلك تُفهم هذه المكاسب باعتبارها شروطاً تساعد على تطوير الفعل الجماعي وتوسيع قدرته، لا باعتبارها نهاية الصراع أو حله النهائي.

وتكتسب هذه الفكرة أهميتها من كون الوعي السياسي لا يتشكل غالباً من خلال الشروحات النظرية المجردة، بل عبر التجربة العملية. فالجماهير لا تكتشف حدود المؤسسات أو طبيعة موازين القوى لمجرد الاستماع إلى التحليلات السياسية، وإنما من خلال الاحتكاك المباشر بالواقع. عندما يُطرح مطلب واضح يحظى بتأييد اجتماعي واسع في الشارع العام، ثم يواجه رفضاً، يبدأ التساؤل حول أسباب ذلك. وهنا ينتقل النقاش والوعي من مستوى المطالب الجزئية إلى مستوى أعمق يتعلق بطبيعة السلطة نفسها، وبالجهات التي تملك القدرة على اتخاذ القرار.

من هذا المنظور، تكتسب النضالات الديمقراطية وظيفة مزدوجة. فهي، من جهة، تدافع عن حقوق ومطالب ملموسة تمس حياة الناس بشكل مباشر، ومن جهة أخرى تتيح لهم مراكمة التجارب والخبرة في طريق الإسقاط النهائي لنظام الاستغلال والاستبداد.

إذا كانت الديمقراطية تُقاس فقط بوجود انتخابات وأحزاب وبرلمانات، فإنها تبقى ديمقراطية شكلية. أما إذا كانت الإرادة الشعبية قادرة فعلاً على التأثير في القرارات الكبرى وتوجيه السياسات العامة، فإننا نكون أمام تطور النضال من أجل الديمقراطية الفعلية. ولهذا يصبح التمييز ضرورياً بين وجود آليات التمثيل السياسي من ناحية، وبين امتلاك الشعب سلطة حقيقية على القرارات التي تؤثر في حياته من ناحية أخرى.

في هذا السياق، لا يُنظر إلى المؤسسات التمثيلية باعتبارها عديمة الفائدة، كما لا يُنظر إليها باعتبارها الأداة الحاسمة للتغيير. فالبرلمان، على سبيل المثال، يمكن أن يشكل فضاءً مهماً لطرح القضايا العامة وإثارة النقاش حولها وإجبار الفاعلين السياسيين على إعلان مواقفهم بصورة واضحة. كما يمكن أن يساهم في نقل بعض الملفات من نطاق محدود إلى مستوى النقاش الواسع (تحريضا ودعاية). غير أن أهميته لا تنبع من كونه قادراً على حل المشكلات أو فرض التحولات الكبرى، بل من كونه إحدى ساحات الصراع السياسي والاجتماعي.

ولهذا السبب لا يقوم الموقف النقدي من المؤسسات على المقاطعة المبدئية لها ولا المشاركة الدائمة فيها. فالانسحاب الكامل من الفضاءات التي ما تزال قطاعات واسعة من المجتمع تنظر إليها باعتبارها مشروعة ومؤثرة قد يؤدي إلى نتائج عكسية. إذ يترك المجال مفتوحاً أمام القوى المهيمنة لاحتكار الخطاب السياسي وتقديم نفسها بوصفها الممثل الوحيد لمصلحة الشعب. كما أنه قد يعزل القوى المعارضة عن الجمهور الذي يتابع هذه المؤسسات ويمنحها قدراً من الاهتمام والثقة. لذلك يصبح الحضور داخلها مفيداً عندما يُستخدم للدفاع عن المطالب الشعبية وكشف التناقضات القائمة، لا عندما يتحول إلى اندماج كامل في منطقها أو إلى رهان على قدرتها على التغيير.

ويستند هذا الموقف أيضاً إلى فهم أوسع للأدوار المتناقضة المؤسسات «الديمقراطية» في المجتمعات الحديثة. فهي لا تقتصر على تنظيم المنافسة السياسية، بل تساهم كذلك في منح الشرعية للنظام القائم واحتواء التوترات الاجتماعية داخل قنوات قانونية ومؤسساتية. ومن خلال الانتخابات والأحزاب والهيئات التمثيلية، يُمنح أفراد الشعب فرصاً للمشاركة والتعبير والتأثير بدرجات متفاوتة. غير أن هذه المساواة القانونية لا تعني بالضرورة وجود مساواة فعلية في القدرة على التأثير. فالفوارق الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى نفوذ البورجوازيون المالي أو الإداري أو الإعلامي، تجعل توزيع السلطة داخل المجتمع أكثر تعقيداً من مجرد توزيع الأصوات الانتخابية. ومع ذلك، فإن الاعتراف بهذه الحدود لا يقود إلى استنتاج أن المؤسسات بلا قيمة أو أن المواطنين يعيشون في حالة خداع دائم. فالواقع أن في مؤسسات مثل البرلمان، يستطيع اليساريون تحقيق بعض الإصلاحات وانتزاع بعض المكاسب وفتح مجالات للنقاش والاحتجاج والعمل السياسي، من خلالها. غير أن المشكلة تظهر عندما يُختزل التغيير السياسي في حدود ما تسمح به هذه المؤسسات وحدها، أو عندما يُنظر إلى الإصلاحات الجزئية باعتبارها معالجة نهائية للتناقضات القائمة.

من هنا تأتي أهمية الربط بين العمل داخل المؤسسات والعمل خارجها. فالمشاركة البرلمانية، وفق هذا التصور، لا تُقاس بعدد المقاعد أو بحجم النفوذ داخل الأجهزة الرسمية، بل بقدرتها على خدمة نضال الشعب الاجتماعي الأوسع. وعندما تُطرح قضايا مثل الحريات العامة أو العدالة الاجتماعية أو الدفاع عن الخدمات العمومية داخل البرلمان، فإن قيمتها الحقيقية تكمن في تحويلها إلى موضوع للنقاش وربطها بمبادرات وضغط نضالي ميداني في الشارع. فالمؤسسات تستطيع أن توفر منبراً، لكنها لا تستطيع أن تعوض التنظيم الجماهيري أو أن تحل محل القوة الاجتماعية القادرة على فرض المطالب.

ولهذا لا يكون الهدف من المشاركة البرلمانية إقناع الناس بأن المؤسسة قادرة على حل كل المشكلات، بل العكس تماماً: تمكينهم من اختبار حدودها بصورة عملية. فعندما تُطرح مطالب تحظى بتأييد واسع (إطلاق سراح معتقلي الريف وجيل زيد مثلا)، ثم تواجه أشكال الرفض والقمع نفسه التي تتكرر في ملفات مختلفة، تبدأ الجماهير في استخلاص استنتاجاتها من تجربتها الخاصة. وبهذه الطريقة يصبح الوعي السياسي نتيجة للممارسة والصراع، لا مجرد نتيجة الخطابات.

كما أن العلاقة مع القوى الإصلاحية داخل المؤسسات لا تُبنى على الثقة المطلقة ولا على القطيعة الكاملة. فهذه القوى يمكن أن تلعب أحياناً دوراً في تبني مطالب اجتماعية أو حقوقية محددة، خصوصاً عندما تتعرض لضغط منظم من الرأي العام والحركات الاجتماعية. والمهم هنا ليس تحويل الإصلاحيين إلى ثوريين، بل دفعهم إلى اتخاذ مواقف واضحة حول قضايا ملموسة، بما يسمح بكشف حدود برامجهم واختبار قدرتهم على ترجمة شعاراتهم إلى مواقف عملية.

وفي جميع الأحوال، لا تُقاس النتائج فقط بما إذا كانت المطالب قد تحققت أم لا. فإذا جرى انتزاع مكاسب فعلية، يكون ذلك نتيجة إيجابية تعود بالنفع المباشر على الفئات المعنية. وإذا تعثرت هذه المطالب أو تم الالتفاف عليها، فإن ذلك يكشف طبيعة العقبات القائمة ويمنح فهماً أوضح لموازين القوى الحقيقية (الدولة ملك للبورجوازيين ودولتهم). وفي الحالتين، يتحول الصراع نفسه إلى مصدر للتعلم السياسي وتطوير الوعي الجماعي.

إن الرهان الأساسي في هذا التصور لا يتعلق بالمؤسسات في حد ذاتها، بل بقدرة الطبقة العاملة والفئات الشعبية الكادحة على التنظيم المستقل وتطوير أدواتها الخاصة في الدفاع عن مصالحها. فالمشاركة في الانتخابات يمكن أن تكون مفيدة حين تُستخدم لخدمة هذا الهدف، لكنها تصبح محدودة عندما تُفصل عنه. ولذلك لا تُطرح المطالب الديمقراطية باعتبارها بديلاً عن التغيير الأعمق، بل باعتبارها جزءاً من مسار يربط بين الحقوق اليومية وبين السؤال الأوسع المتعلق بالسلطة والتمثيل والقدرة الفعلية على اتخاذ القرار.

وبهذا المعنى، فإن النضال من أجل الحريات والإفراج عن المعتقلين السياسيين لا ينفصل عن نقاش أوسع حول طبيعة الديمقراطية نفسها. فالقضية لا تتعلق فقط بضمان الحق في التعبير (الحقوق الديمقراطية)، بل أيضاً بتمكين طبقات الشعب المسحوقة من التأثير الحقيقي في الخيارات التي تحدد مستقبلها. ومن هنا تتحول المعارك الديمقراطية من مطالب إصلاحية إلى لحظات تكشف حدود النظام القائم وتفتح المجال أمام التفكير في أشكال أعمق من المشاركة والرقابة الشعبية على السلطة.

القضية الأساسية تتمثل في مساعدة انتقال الجماهير من موقع المتفرج الذي يُستدعى دورياً إلى صناديق الانتخاب، إلى موقع القوة الاجتماعية المنظمة القادرة على التأثير السياسي وفرض مطالبها من خلال النضال والتنظيم الجماعي.

«القضية الأساسية تتمثل في مساعدة انتقال الجماهير من موقع المتفرج الذي يستدعى دورياً إلى صناديق الانتخاب، إلى موقع القوة الاجتماعية المنظمة القادرة على التأثير السياسي وفرض مطالبها من خلال النضال والتنظيم الجماعي».

اليسار المغربي والبرلمانية: بين أوهام المشاركة وعقائدية المقاطعة وسؤال البديل

بقلم: أنيس.ج

يحتل الموقف من البرلمانية والانتخابات موقعاً مركزياً في النقاشات التي تعبر اليسار المغربي منذ عقود. وتتجدد هذه النقاشات مع كل استحقاق انتخابي، فتعود الأسئلة نفسها إلى الواجهة: هل تشكل المشاركة في المؤسسات المنتخبة مدخلا لتوسيع النفوذ الشعبي والدفاع عن مصالح الكادحين؟ أم أنها تفضي إلى الاندماج التدريجي في قواعد اللعبة السياسية القائمة؟ وهل تمثل المقاطعة موقفاً ثورياً يفضح حدود النظام السياسي القائم، أم أنها تتحول إلى عزلة طوعية عن إحدى الساحات التي يتشكل فيها الوعي السياسي لقطاعات واسعة من الجماهير؟

غالباً ما يجري تناول هذه الأسئلة بطريقة مجردة، كما لو أن الاختيار بين المشاركة والمقاطعة مسألة مبدئية مستقلة عن الواقع الملموس. والحال أن التراث الماركسي الثوري لا يقدم أجوبة جاهزة تصلح لكل زمان ومكان. فالموقف من البرلمانية عند لينين وغرامشي لا ينبع من أحكام أخلاقية على المؤسسات القائمة، وإنما من تقدير سياسي يرتبط بطبيعة الدولة وميزان القوى ومستوى تنظيم الطبقات الشعبية وآفاق الصراع الاجتماعي.

من هنا تبرز أهمية العودة إلى الأسس النظرية التي يستند إليها هذا النقاش، خصوصاً وأن جزءاً مهماً من اليسار الجذري المغربي يستند إلى لينين وغرامشي لتبرير خيار المقاطعة، في حين أن القراءة الدقيقة لهذين المنظرين تكشف صورة أكثر تركيباً مما توحي به الاستشهادات المتداولة.

انطلق لينين من اعتبار البرلمان مؤسسة برجوازية تعكس الهيمنة الطبقية للرأسمال. ولم يكن يرى فيه أداة قادرة على تحقيق التحول الاشتراكي أو نقل السلطة إلى الطبقات الشعبية. غير أن هذا الحكم لم يدفعه إلى رفض المشاركة البرلمانية من حيث المبدأ. فقد خاض البلاشفة الانتخابات القيصرية في أكثر من محطة، وشاركوا في مجلس الدوما رغم محدودية صلاحياته وطبيعته المحافظة.

وكان لينين شديد النقد للتيارات التي حولت المقاطعة إلى عقيدة ثابتة، مؤكداً أن الثوريين مطالبون بالوجود حيث توجد الجماهير، حتى داخل المؤسسات التي يهيمن عليها الخصم الطبقي.

في نظره، لا تكمن المسألة في مدى ديمقراطية البرلمان أو في حجم الفساد الذي يعتريه، وإنما في ما إذا كانت المشاركة تسمح بالتواصل مع الجماهير وكشف حدود النظام القائم وتعزيز مواقع الحركة الثورية. لذلك لم يكن معيار المشاركة أو المقاطعة هو طبيعة المؤسسة وحدها، بل المردود السياسي والتنظيمي الذي يمكن تحقيقه من كل خيار.

أما غرامشي فقد تناول القضية من زاوية مختلفة. فقد انشغل بتفسير أسباب استقرار الأنظمة الرأسمالية في أوروبا الغربية رغم تفاقم التناقضات الاجتماعية. وقاده ذلك إلى تطوير مفهوم الهيمنة، الذي يوضح كيف تنجح الطبقات الحاكمة في تأمين قدر من القبول الاجتماعي لقيادتها السياسية والثقافية. وضمن هذا الإطار احتل البرلمان مكانة تتجاوز وظيفته التشريعية، ليصبح أحد المواقع التي تُنتج فيها الشرعية السياسية وتُصاغ عبرها التوازنات الاجتماعية والإيديولوجية.

لم يكن البرلمان عند غرامشي مجرد واجهة شكلية أو مؤسسة يمكن تجاهلها دون تكلفة سياسية. فقد اعتبره جزءاً من شبكة واسعة تضم الأحزاب والنقابات والمدارس

ووسائل الإعلام والجمعيات وغيرها من المؤسسات التي تمارس عبرها الطبقة المهيمنة نفوذها داخل المجتمع. ومن ثم فإن الصراع السياسي لا يقتصر على مواجهة أجهزة الدولة المباشرة، وإنما يمتد إلى مختلف المواقع التي تتشكل فيها القناعات والتمثلات الجماعية.

يتضح من ذلك أن لينين وغرامشي يشتركان في نقد الأوهام البرلمانية والإصلاحية، لكنهما لا يقدمان أي سند لفكرة الانسحاب التلقائي من المجال البرلماني. فالنقد الماركسي للبرلمان لا يساوي بالضرورة الدعوة إلى المقاطعة، تماماً كما أن الاعتراف بالطابع الطبقي للنقابات أو الجامعات أو وسائل الإعلام لا يقود إلى الانسحاب منها.

ويزداد هذا الأمر وضوحاً إذا ميزنا بين البرلمان والانتخابات. فكثير من النقاشات اليسارية المغربية تخلط بين الأمرين، مع أن لكل منهما طبيعة مختلفة. فالبرلمان مؤسسة دستورية محددة الصلاحيات والموقع داخل بنية الدولة، بينما تمثل الانتخابات لحظة سياسية واجتماعية أوسع بكثير من المؤسسة التي تنبثق عنها. ففي فترات الانتخابات يتجه اهتمام ملايين المواطنين نحو الشأن العام، وتصبح الأسئلة السياسية موضوعاً للنقاش الجماهيري، وتدخل القوى المتنافسة في معركة التأثير على الرأي العام. لذلك فإن محدودية البرلمان لا تؤدي تلقائياً إلى انعدام أهمية اللحظة الانتخابية نفسها.

تكتسب هذه الملاحظات أهمية خاصة عند الانتقال إلى الحالة المغربية. فاليسار الجذري، وفي مقدمته حزب النهج الديمقراطي العمالي، يقدم جملة من المبررات لتبني خيار المقاطعة. ويستند هذا الموقف إلى تشخيص يعتبر أن البرلمان لا يشكل مركز السلطة الفعلية، وأن المؤسسات المنتخبة تعمل ضمن حدود مرسومة سلفاً، وأن الانتخابات تساهم في إعادة إنتاج الشرعية السياسية للنظام القائم دون أن تتيح إمكانات حقيقية للتغيير الديمقراطي أو الاجتماعي.

ويضيف هذا التشخيص عناصر أخرى تتعلق بحضور المال الانتخابي، ونفوذ الأعيان، واستمرار التبعية الاقتصادية، وضعف التمثيلية الشعبية. كما يربط النهج بين المشاركة الانتخابية وانتشار الأوهام الإصلاحية التي توحي بإمكانية تحقيق تحولات جوهرية من داخل المؤسسات القائمة.

يصعب إنكار جانب مهم من هذا التحليل. فالبرلمان المغربي لا يحتكر السلطة السياسية، كما أن التجربة التاريخية لم تبرهن على قدرة الانتخابات وحدها على إحداث انتقال ديمقراطي فعلي أو فرض إصلاحات بنيوية عميقة. ويكفي النظر إلى المسار الذي سلكته بعض القوى اليسارية التي جعلت من الانتخابات محور عملها الأساسي لفهم حدود الرهان البرلماني في السياق المغربي.

وثمة عنصر إضافي يمنح هذا الموقف قدراً من الوجاهة. فالدولة المغربية أظهرت، على امتداد عقود، قدرة كبيرة على استيعاب المعارضات واحتواء النخب السياسية والنقابية والحقوقية وإعادة دمجها داخل النظام القائم. وهذا ما يفسر جانباً من تخوف اليسار الجذري من المشاركة الانتخابية. فالمسألة لا ترتبط فقط بعدد المقاعد البرلمانية الممكنة، وإنما بالخوف من مسار تكيّف تدريجي يفضي إلى فقدان الاستقلالية السياسية وإضعاف الأفق التغييري.

غير أن قوة التشخيص لا تكفي وحدها لتبرير الاستنتاج السياسي. وهنا تظهر الحلقة الأضعف في الخطاب المقاطع. فالانتقال من نقد البرلمان إلى الدعوة إلى المقاطعة يفترض البرهنة على أن المقاطعة تحقق مكاسب سياسية وتنظيمية تفوق ما يمكن أن تحققه المشاركة. وهذه البرهنة لا تحضر دائماً بالوضوح الكافي.

فالقول إن البرلمان محدود الصلاحيات لا يجيب عن سؤال جدوى الانسحاب منه. والقول إن الانتخابات تخضع لتأثير المال والأعيان لا يفسر لماذا يصبح ترك هذه الساحة للقوى المنافسة خياراً أكثر فاعلية. كما أن الإشارة إلى الطابع السلطوي للنظام لا تقدم، في حد ذاتها، دليلاً على أن المقاطعة تساهم في بناء ميزان قوى جديد.

من منظور لينيني، تظل هذه الحجج ناقصة لأنها تركز على طبيعة المؤسسة أكثر مما تركز على وظيفة التدخل السياسي داخلها. أما من منظور غرامشي، فإنها تغفل كون الانتخابات لحظة مركزية في إنتاج الشرعية وفي تشكيل وعي ملايين المواطنين. وإذا كانت الانتخابات تؤدي بالفعل دوراً مهماً في إعادة إنتاج الهيمنة، فإن هذا المعطى يطرح سؤال التدخل فيها أكثر مما يبرر الانسحاب منها.

وثمة ملاحظة أخرى لا تقل أهمية. فالأدبيات المقاطعة تبذل جهداً كبيراً في نقد حصيلة المشاركة الانتخابية، لكنها نادراً ما تخضع المقاطعة نفسها لمستوى مماثل من النقد والتقييم. والحال أن أي تكتيك سياسي ينبغي أن يقاس بنتائجه العملية لا بسلامة منطقه النظري فقط.

بعد عقود من المقاطعة يحق التساؤل: ماذا راكم هذا الخيار تنظيمياً؟ ما حجم النفوذ الاجتماعي الذي أنتجه؟ هل نجح في توسيع القاعدة الجماهيرية؟ هل ساهم في تحويل الامتناع الانتخابي الواسع إلى وعي سياسي منظم؟ هل أفرز مؤسسات شعبية جديدة؟ هل نقل الحركة الثورية إلى مستوى أعلى من الفعالية؟

إن طرح هذه الأسئلة لا يستهدف نفي وجاهة المقاطعة، وإنما إخضاعها للمعيار نفسه الذي تُقاس به المشاركة. فكما يُطلب من المشاركين تقديم حصيلة ملموسة لسياساتهم، يُطلب من المقاطعين أيضاً تقديم حصيلة ملموسة لخيارهم. غير أن النقاش كله يبقى ناقصاً ما لم ننتقل إلى السؤال الأعمق الذي غالباً ما يظل غائباً عن السجال الدائر بين أنصار المشاركة وأنصار المقاطعة. فكلا الطرفين ينطلق، بصورة أو بأخرى، من نقد البرلمان القائم. لكن النقد لا يجيب تلقائياً عن سؤال البديل.

وهنا نصل إلى النقطة الأكثر أهمية في النقاش برمته. ما شكل السلطة الشعبية الذي يطرحه اليسار المغربي في مواجهة البرلمانية القائمة؟ سؤال يبدو بسيطاً، لكنه في الواقع يمثل الحلقة المفقودة في جزء كبير من الأدبيات اليسارية المغربية. فالحديث عن محدودية البرلمان لا يحدد طبيعة المؤسسات التي يمكن أن تحل محله. والحديث عن الديمقراطية الشعبية لا يوضح دائماً أشكالها التنظيمية الملموسة. كما أن الدعوة إلى القطيعة مع النظام القائم لا تقدم بالضرورة تصوراً واضحاً للسلطة البديلة.

هل يتعلق الأمر بمجالس عمالية؟ أم بمجالس شعبية محلية؟ أم بتنسيقيات اجتماعية دائمة؟ أم بمؤسسات تمثيلية جديدة تنبثق من الأحياء وأماكن العمل والقرى والجامعات؟ أم بجمعية تأسيسية ذات مضمون ديمقراطي جذري؟ أم بمزيج من هذه الأشكال جميعاً؟ غالباً ما تبقى الإجابة معلقة أو مؤجلة.

والحال أن سؤال السلطة يحتل موقعاً مركزياً في التراث الماركسي كله. فقد انشغل ماركس ولينين وغرامشي، كل بطريقته، بقضية المؤسسات التي تستطيع الطبقات الشعبية عبرها أن تمارس قيادتها السياسية. ولم يقتصر اهتمامهم على نقد الدولة القائمة، بل امتد إلى البحث عن الأشكال التنظيمية القادرة على الحلول محلها.

من هذه الزاوية يمكن القول إن المعضلة الأساسية لليسار المغربي لا تكمن في موقفه من البرلمان، وإنما في محدودية النقاش حول البديل المؤسسي والسياسي القادر على تجسيد مشروعه التاريخي. فحين يغيب البديل الملموس، تستعيد البرلمانية جزءاً من جاذبيتها مهما كانت حدودها. وحين يبقى أفق السلطة الشعبية عاماً ومبهماً، تتحول المقاطعة بدورها إلى موقف احتجاجي أكثر منها مشروعاً سياسياً متكاملاً.

لهذا السبب لا يبدو أن المأزق الحقيقي الذي يواجه اليسار المغربي يتمثل في حسم الاختيار بين المشاركة والمقاطعة. فكل من الخيارين يمكن الدفاع عنه في ظروف معينة. أما السؤال الذي يسبق كليهما فهو سؤال بناء القوة الاجتماعية والسياسية القادرة على حمل مشروع تغييري فعلي.

لقد شهد المغرب حركات احتجاجية مهمة ونضالات اجتماعية متعددة، غير أن معظمها بقي مشتتاً وعاجزاً عن إنتاج أدوات تنظيمية مستقرة وقادرة على التراكم. وهنا تكمن المهمة التاريخية الأكثر إلحاحاً. فبناء الحضور داخل الأحياء الشعبية ومواقع العمل والمؤسسات التعليمية والحركات الاجتماعية يظل شرطاً سابقاً لأي نقاش جدي حول السلطة أو الانتخابات أو التغيير السياسي.

إن الدرس الأعمق الذي يمكن استخلاصه من لينين وغرامشي لا يتعلق بالمشاركة أو المقاطعة في حد ذاتهما، وإنما بمسألة بناء القوة. فغرامشي يذكرنا بأن الهيمنة تُبنى داخل المجتمع قبل أن تتجسد في مؤسسات الدولة، ولينين يذكرنا بأن السياسة الثورية لا تنفصل عن التنظيم وعن القدرة على تحويل التذمر الاجتماعي إلى قوة واعية ومنظمة.

وعليه، فإن السؤال الحاسم الذي يواجه اليسار المغربي اليوم ليس عدد المقاعد التي يمكن الفوز بها، ولا نسبة المقاطعة التي يمكن تحقيقها، وإنما الكيفية التي يمكن عبرها بناء قوة اجتماعية وسياسية قادرة على تمثيل مصالح الطبقات الشعبية وصياغة مؤسساتها البديلة وفرض حضورها في المجال العام.

بهذا يتحول النقاش حول البرلمانية من جدل دائر في حلقة مفرغة بين المشاركة والمقاطعة إلى نقاش استراتيجي حول السلطة والهيمنة والتنظيم وآفاق التغيير التاريخي.

المغرب: ركود يُدار بقبضة من حديد

بقلم: فؤاد عبد المومني

شهد المغرب في عام 2025 موجة واسعة من التحركات الشعبية التي احتجت على النظام الملكي وتدهور الأوضاع المعيشية. على الرغم من المشاريع العقارية الضخمة والبنى التحتية الفاخرة، لا يزال البلد يعاني من بطالة مرتفعة وانعدام آفاق حقيقية أمام الشباب. في هذا المناخ، خرج جيل «Z» إلى الشارع، لكنه لم ينجح في بناء معارضة منظمة.

يعيش المغرب، منذ نهاية الحقبة الاستعمارية، المغرب تحت هيمنة ملكية مطلقة، بينما يواصل الشعب المغربي مقاومته المتقطعة لاستبداد النظام واستغلاله.

التوزيع غير العادل للثروات

بحسب المؤشرات الاقتصادية، يُصنَّف المغرب ضمن الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع، بمتوسط دخل فردي يبلغ حوالي 7340 فرنكًا وفق معيار تعادل القوة الشرائية. إلا أن هذا الرقم لا يعكس حقيقة الأوضاع، لأنه يخفي التفاوت الكبير في توزيع الثروة داخل المجتمع. يستحوذ جزء محدود جدًا من المجتمع المغربي على القسم الأكبر من ثروات البلاد بفضل هيمنته على مؤسسات الدولة وقدرته على جذب الرساميل.

تظل أزمة التشغيل أبرز التحديات التي يواجهها المغرب، حيث يشكل ضعف خلق فرص العمل عبئًا حقيقيًا على البلاد. كما أن الانفتاح الاقتصادي وتشجيع الاستثمارات الأجنبية لم ينجحا في تجاوز أزمة الإنتاجية المتدنية التي ما تزال مستمرة.

بطالة مُعممة

أقل من أربعة بالغين من أصل عشرة يملكون عملاً في المغرب، مقارنة بسبعة من كل عشرة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وحتى داخل الفئة النشيطة، فإن أكثر من نصف الوظائف إما غير مدفوعة الأجر، أو تعاني من الهشاشة ونقص التشغيل، أو تندرج ضمن القطاع غير المهيكل. تبقى النساء والشباب الأكثر تضررًا من هذه البطالة الواسعة. فلا تتجاوز نسبة النساء العاملات في سن الشغل 16%، مع استمرار هذا المعدل في التراجع سنة بعد أخرى. كما أن شابًا واحدًا من كل ثلاثة تتراوح أعمارهم بين 15 و34 سنة، أي حوالي 4.3 ملايين شاب، يصنف ضمن فئة «NEET»، أي خارج سوق العمل والتعليم والتكوين. ويُعد استمرار هذه الفوارق الاجتماعية الحادة نتيجة مباشرة لهيمنة السلطة الملكية ذات الطابع الاستبدادي، التي تعتمد القمع والفساد واحتكار المجال العام لترسيخ نفوذها.

تطور النظام الملكي

نال المغرب استقلاله عام 1956 بعد فترة «الحماية» التي شكلت في الواقع استعمارًا فرنسيًا مباشرًا منذ عام 1912. ومع تولي الملك الحسن الثاني الحكم عام 1961، عمل على ترسيخ نظام ملكي مطلق استمر حتى وفاته عام 1999. كان مشروعه السياسي قائمًا على الإبقاء على المغرب في بنية تقليدية محافظة: مجتمع هرمي، تسوده الأمية والسلطوية والطابع الذكوري والاقتصاد الزراعي. ولهذا، ظلّ لعقود يعرقل تعميم التعليم، قبل أن يضطر إلى إبداء قدر من الانفتاح النسبي عقب انهيار الكتلة السوفياتية.

خلال تلك المرحلة، كانت الأنظمة الموالية للغرب، حتى وإن كانت استبدادية ودامية، تحظى بقبول دولي واسع. وفي هذا السياق، مارس الحسن الثاني القمع دون محاسبة: من التعذيب الممنهج وقمع الاحتجاجات بالرصاص، إلى الإعدامات خارج القانون أو عبر محاكمات صورية، فضلًا عن الاختفاء القسري والاحتجاز في معتقلات سرية تحولت إلى أماكن للموت، وإصدار أحكام قاسية بحق مختلف المعارضين. طالت هذه الانتهاكات نشطاء اليسار، والعسكريين، والصحراويين المطالبين بالاستقلال، والإسلاميين، والنقابيين، بل وحتى أقاربهم أو أشخاصًا وجدوا أنفسهم في المكان الخطأ. ومن أبشع الأمثلة على ذلك احتجاز عائلة أحد الجنرالات المتهمين بمحاولة انقلاب في سرية تامة؛ إذ كان أصغر الأبناء في الثالثة من عمره عند اختطاف العائلة عام 1972، ولم يُفرج عنه إلا عام 1991 وقد بلغ الثانية والعشرين.

بعد أن نجح النظام في سحق مختلف أشكال المعارضة، وجد نفسه، مع صعود خطاب الديمقراطية وحقوق الإنسان خلال العقد الأخير من القرن العشرين، في موقع يسمح له بتبنّي واجهة ديمقراطية شكلية. فمع الحفاظ الكامل على السلطة المطلقة للملك، أُطلق سراح المعتقلين السياسيين والمختفين قسرًا، وأُلغيت الرقابة المسبقة على الصحافة والنشر، كما نُظمت انتخابات محلية وتشريعية لممثلين لا يمكن لسلطاتهم، في الواقع، أن تنافس إرادة الملك.

المقاومة رغم كل شيء

على الرغم من القمع الواسع، استمرت بين الحين والآخر حركات احتجاجية واجتماعية متفرقة، غالبًا ما كانت تواجه بقمع شديد. ومن أبرز هذه التحركات خلال السنوات الأخيرة: «حركة 20 فبراير» عام 2011، و«حراك الريف» عام 2017، ثم «جيل زيد». وقد أسفرت الدعوات التي أطلقتها هذه الأخيرة لتنظيم مظاهرات سلمية خلال الخريف الماضي عن اعتقال أكثر من 6000 شخص، فيما وصلت بعض الأحكام القضائية إلى 15 سنة سجنًا.

لا تزال الحركات الاحتجاجية عاجزة عن إحداث تغيير جذري في المشهد العام، بسبب افتقارها إلى تنظيم متماسك، وبرنامج قادر على الإقناع، وامتداد وطني واسع، إضافة إلى غياب قيادات تحظى بإجماع واضح. كما أن الانقسامات الإيديولوجية والسياسية، خصوصًا بين الإسلاميين واليساريين والليبراليين، تعرقل حتى الآن بلورة مشروع تغييري موحد وقادر على تعبئة المجتمع. ومع ذلك، بدأت تبرز مؤشرات واعدة توحي بإمكانية التحول، إذ إن لحظات القطيعة مع الأوضاع القائمة لا تتضح عادة إلا بعد أن تكون عملية التغيير قد نضجت واكتملت.

نُشر في 27 أبريل 2026 بواسطة solidaritéS.: https://inprecor.fr/maroc-une-stagnation-autoritairement-entretenue

البطالة في المغرب: واقع يتجاوز الأرقام الرسمية

بقلم؛ م.ح

في مقهى شعبي بحي سيدي البرنوصي بالدار البيضاء، يجلس شاب-خمسة وعشرون عاماً وشهادة في الاقتصاد التطبيقي-منذ أكثر من سنة ينتظر. لم يرفض العمل، بل العمل هو الذي لم يأتِ. جرّب المناولة، وجرّب التقديم على مباريات القطاع العام، وجرّب المشاريع الصغيرة. والنتيجة واحدة: الانتظار.

هذا الشاب ليس استثناءً. إنه وجه من وجوه رقم يقول إن نحو نصف شباب المغرب بين خمس عشرة وأربع وعشرين سنة إما عاطل أو يشتغل في ظروف هشة لا توفر استقراراً ولا حماية اجتماعية ولا أفقاً. وحين تُضاف إلى هؤلاء حالات الشغل الناقص والأشخاص الذين أقفلوا الباب وراءهم ورفضوا الاستمرار في البحث عن عمل، ترتفع نسبة سوء استغلال اليد العاملة في المغرب إلى أكثر من 22% من مجموع القوة العاملة.

الرقم الرسمي-10,8%-يجري إبرازه ليراه الجميع. لكنه لا يرى الباحثين عن عمل. ولا يرى من أغلق باب البحث عن عمل وانكفأ. ولا يرى من يشتغل أربع ساعات يومياً في قطاع غير مهيكل ويُحسَب في السجلات «مُشتغلاً». الأرقام لا تكذب دائماً، لكنها تختار بعناية ما تسلط عليه الضوء وما تترك في الظل. وفهم ما تتركه في الظل يستلزم العودة إلى ما تخفيه.

لم ينجح المغرب، منذ التسعينيات، في حل معضلة البطالة بشكل فعلي. ارتفعت المعدلات أحياناً وانخفضت أحياناً أخرى، لكن جوهر الأزمة بقي ثابتاً: الاقتصاد لا يُنتج من فرص الشغل ما يكفي لاستيعاب الداخلين الجدد إلى السوق. وحتى حين حقق المغرب نمواً، لم يتحول ذلك النمو إلى فرص شغل بالقدر الكافي. كانت المشاريع الكبرى والاستثمار العمومي تدفع المؤشرات إلى الأعلى، لكن دون أن تُولّد توسعاً إنتاجياً حقيقياً قادراً على استيعاب هذا الجيل المتراكم من الباحثين عن عمل، وهو ما بات البنك الدولي يسميه صراحةً: «النمو بدون شغل».

ثم جاءت جائحة كوفيد لتُعمّق الجرح، وتبعها الجفاف ليضرب التشغيل الفلاحي بقوة. في أقل من عقد فقد القطاع الفلاحي مئات آلاف الوظائف-أي أن عائلات بأكملها في سهل الغرب وسوس وتادلة فقدت مصدر دخلها الوحيد، ولم تجد في المدن التي هاجرت إليها إلا سوق شغل حضري مُختنق هو الآخر. والهجرة نفسها هروب من المأساة، ولم تكن خياراً، وجدران المدينة لم تكن فرصة بل امتداداً لنفس الضيق في فضاء أكثر ازدحاماً.

والسبب في هذا الاختناق يتجاوز الأرقام إلى بنية الاقتصاد نفسه. فالمغرب يمتلك بنية تحتية حديثة: موانئ وطرقاً سيارة ومناطق صناعية ومطارات. لكن هذه البنية لم تُفضِ إلى تحول إنتاجي حقيقي، لأن جزءاً كبيراً من الاقتصاد لا يزال يعمل وفق منطق «الريع والاحتكار» لا منطق «الإنتاج والمنافسة». خذ قطاع العقار أو بعض خدمات الاتصالات: مجموعات محدودة تستحوذ على الهامش الأوسع، فما يُولَد من رأسمال لا يتحول إلى مصانع ولا مناصب شغل، بل يعود ليستثمر نفسه في نفسه.

والنتيجة أن أغلب المقاولات تبقى صغيرة وضعيفة الإنتاجية، وأن سوق الشغل يظل مُهيمناً عليه من طرف القطاع غير المهيكل الذي يوفر وظائف بلا استقرار ولا حماية. تخيّل مصنعاً يُشغّل نصف آلاته ويترك الباقي يأكله الصدأ. هكذا يعمل اقتصاد يعجز عن استثمار نصف طاقته البشرية، وتحديداً النساء اللواتي تبقى نسبة مشاركتهن الاقتصادية من بين الأضعف في العالم. ليس لأنهن لا يُردن العمل، بل لأن سوقاً لم يُصمَّم ليستوعبهن؛ لا في ساعاته ولا في بنيته ولا في حمايته.

وفوق هذا كله، يأتي التعليم ليُعمّق المعضلة بدل أن يحلّها. آلاف الخريجين يدخلون السوق كل سنة دون أن يجدوا وظائف تتناسب مع مؤهلاتهم-والمفارقة أن المقاولات تشتكي في الوقت نفسه من شُح المهارات المطلوبة. خريج الهندسة الذي يعمل موصِّلاً، وخريجة في الكيمياء تفتح محل خياطة في حي شعبي، ليسا حالتين استثنائيتين بل تجليا لاقتصاد يغدق فقرا.

والتفاوت المجالي يُحكم الطوق أكثر. فرص العمل متمركزة في عدد محدود من المدن الكبرى، وهذا التمركز نتيجة عقود من سياسات الاستثمار العمومي التي أولت الساحل والمحاور الكبرى الأهمية على حساب العمق الترابي، إنه نتاج سنوات من السياسات النيوليبرالية القاضمة للحقوق، والمدمرة للمكاسب. لا يجد أبناء القرى، في المدينة، حين يهاجرون هرباً من الجفاف وانهيار الفلاحة، سوى امتدادا لنفس الهشاشة في فضاء مختلف، إلا أنهم يدفعون فيها إيجاراً.

لقد تشكّل هذا الواقع على مدى عقود من السياسات التي آثرت المشاريع الكبرى على القطاعات الكثيفة التشغيل، والمجموعات النافذة على المقاولات الصغيرة، والمؤشرات العامة على التوزيع الفعلي للفرص. وأي تغيير حقيقي يعني بالضرورة المساس بهذه المعادلة-وهو ما يصطدم بمصالح قوية لا تُعلن عن نفسها في الخطابات الرسمية، لكنها حاضرة بقوة في القرارات الفعلية.

المشكل لم يعد في معرفة الأسباب، فهي باتت واضحة إلى حد أن المؤسسات الرسمية نفسها تعترف بها، ولو بلغة مُلطِّفة. المشكل في غياب الإرادة على تغيير الشروط التي تُنتج البطالة باستمرار. الشاب العاطل ليس كسولا ولا عاجزا فرديا، وهو لا يرضى الجلوس في مقهى سيدي البرنوصي خاملا. إنها الفاتورة اليومية لنموذج اقتصادي يُحقق النمو ويعجز عن توزيع ثماره. لكن إن كانت الإرادة السياسية لا تُنتَج من فراغ، فمن الذي يصنعها حين تغيب؟

التاريخ المغربي يمتلك جواباً لا يذكر كثيراً. في مطلع التسعينيات، حين بلغت البطالة ذروتها، نظّم آلاف المعطلين أنفسهم في حركة مطلبية كانت من أكثر التجارب نضجاً في تاريخ الحركة الاجتماعية المغربية-الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين ومجموعات الدكاترة المعطلين وغيرها. لم تكن مجرد احتجاجات عفوية، بل كانت تنظيماً صبوراً وواعياً حوّل الألم الفردي إلى مطلب جماعي، وجعل من البطالة قضية سياسية لا مجرد أزمة شخصية.

وقد نجحت هذه الحركة، رغم كل القيود التي واجهتها، في انتزاع اعتراف بالمشكل وفي تخفيف وطأته على شريحة من المتضررين. اليوم، وقد استمرت البطالة بأوجه جديدة وبنفس البنية القديمة، ما أنجزته تلك التجربة لم يكن نهاية مسار بل درساً في ما يمكن أن يفعله التنظيم الجماعي الواعي. والسؤال الذي يطرحه هذا الدرس ليس «هل يمكن التغيير؟» بل «ما الذي يحتاجه التنظيم اليوم كي يكون أكثر جذرية وأوسع أثراً؟»

الخطوة الأولى هي الاعتراف بأن الشغل حق لا هبة. ما دامت الوظيفة منحةً تمنحها الدولة حين تشاء وتمنعها حين تشاء، يبقى العاطل متسوّلاً لا مواطناً. الاعتراف القانوني والسياسي بهذا الحق هو الأساس الذي تبنى عليه كل مطالب أخرى. ومن هذا الأساس تنبثق مسألة توزيع ما هو متاح: تقليص ساعات العمل لا يعني إنتاج أقل، بل يعني أن من يشتغل أربعين ساعة يُخلّي مكاناً لمن لا يشتغل أصلاً-وهو ما طبّقته فرنسا جزئياً في أواخر التسعينيات وأتاح تراجعا ملموسا في البطالة.

لكن توزيع الشغل وحده لا يكفي ما لم يكن الأجر لائقاً. حد أدنى للأجور مرتبط بمؤشر الأسعار لا بالخطابات الرسمية-حتى لا يقضم التضخم ما تبقى من قدرة شرائية للأسر المغربية التي باتت تتصارع مع غلاء متصاعد. ولمن لا يجد عملاً رغم كل شيء، تعويض عن البطالة يصون الكرامة ويُبقي الناس في دائرة الحياة الاقتصادية بدلاً من أن يدفعهم إلى «اقتصاد الظل».

تظل هذه المطالب ناقصة ما لم تُكمَل بما هو أبعد من الأجور: الاستثمار في الخدمات العمومية المجانية والجيدة: تعليم وصحة ونقل وسكن. الخدمات العمومية هي الأجر الاجتماعي الذي لا يظهر في الرواتب لكنه يُحدد فعلياً مستوى الحياة. عائلة تدفع آلاف الدراهم كراءً وتُرسل أطفالها إلى تعليم خاص وتدفع فواتير العيادة من جيبها الخاص هي عائلة تعيش على أجر منقوص حتى وإن كانت «مُشتغِلة» رسمياً.

وهنا يأتي السؤال الذي تتحاشاه كل الخطابات الرسمية: من أين يأتي التمويل؟ والجواب ليس مجهولاً. المال موجود في ديون خارجية تستنزف الميزانية العمومية ويمكن وقفها والمطالبة بإلغائها. وموجود في موجة الخصخصة التي تُحوّل الأصول العمومية إلى أرباح خاصة ويمكن وقفها. وموجود في الثروات الكبرى والأرباح المتراكمة التي تستفيد من منظومة ضريبية سخية — وبخاصة العوائد المالية للاستثمارات التي تكتفي باستثمار المال في المال دون أن تُنتج وظيفة واحدة. ضرائب تصاعدية على الثروة والأرباح هي أداة توزيع لا عقوبة، وهي الطريق الأكثر عدالة لتمويل ما تحتاجه الأغلبية.

لا يتعلق الأمر بوصفة اقتصادية تقنية. هذه المطالب مجتمعةً، في أفق تحرر شامل وعميق، هي رؤية مختلفة لمن يتوجب أن يكون الاقتصاد في خدمته. الاقتصاد الذي ينمو دون أن يُشغّل، ويُصدّر دون أن يصير مستقلاً، ويُحدّث دون أن يُوزّع؛ اقتصاد لن يُصلح نفسه من تلقاء نفسه. ولن تُصلحه وثائق رسمية بارعة المراوغة، ولا خطابات استعراضية.

ما سيُصلحه/يغيره هو ضغط جماعي منظّم ومستمر من قِبَل الذين يدفعون ثمن مصائبه يومياً: شباب في انتظار لا ينتهي، ونساء على هامش سوق لم يُصمِّم ليستوعبهن، وعمال في قطاع غير مهيكل لا يعرف أحد أسماءهم. حين يتحول هذا الألم المتفرق إلى إرادة جماعية واضحة المطالب، يصبح ما يبدو اليوم مستحيلاً أملاً يمكن تحقيقه.

من أجل الشباب العاطل، وكثيرون مثلهم؛ الأمل كامن في القوة الجماعية والنضال.

حين تعترف الأرقام بما تصمت عنه السياسات: حدود النموذج الاقتصادي المغربي

بقلم، سليم نعمان

تُقدم الميزانية الاقتصادية الاستشرافية لسنة 2026 الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط صورة تبدو مطمئنة للوهلة الأولى للاقتصاد المغربي، مع توقعات بنمو اقتصادي يصل إلى 4,4% سنة 2025 و4% سنة 2026، وتراجع في التضخم، واستمرار انخفاض عجز الميزانية، ومستويات استثمار تتجاوز 31% من الناتج الداخلي الإجمالي. هذه الأرقام، من منظور المؤشرات الماكرو-اقتصادية السائدة، قد توحي بنجاح السياسات المتبعة. ومع ذلك، فإن قراءةً متأنية لهذه المعطيات، وربطها بالواقع المعيش، تكشف عن اقتراب نموذج اقتصادي كامل من حدوده التاريخية، وتطرح تساؤلاً جوهرياً: لماذا يستثمر المغرب بهذا الحجم ولا يحصد من النمو إلا هذا القدر؟

إن جوهر المسألة يتجاوز مجرد الكفاءة التقنية للاستثمار، ليمس طبيعة نمط التراكم الذي يوجهه. فأرقام المندوبية تكشف أن الاستثمار سيبلغ 31,2% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2025 و31,6% سنة 2026، وهي نسب تضع المغرب في مصاف الاقتصادات الأكثر استثماراً في العالم قياساً بحجمه. لكن مقابل كل هذا، لا يتجاوز النمو المتوقع 4,4% ثم 4%. هذه المفارقة ليست وليدة اليوم، بل هي مزمنة وموثقة في تقارير المؤسسات الدولية التي تتحدث باستمرار عن ضعف الإنتاجية ومحدودية أثر الاستثمار على النمو. خلال العقود الماضية، جرى توظيف جزء مهم من الموارد العمومية في البنيات التحتية الكبرى والمناطق الصناعية وشبكات النقل الضرورية لاندماج الاقتصاد المغربي في السوق العالمية، كما استفادت الرساميل الكبرى من إعفاءات وتحفيزات بمليارات الدراهم. لكن الحصيلة تكشف أن هذه الجهود لم تؤدِ إلى بناء قاعدة إنتاجية وطنية متكاملة، بقدر ما ساهمت في تعزيز قطاعات ومجموعات اقتصادية محددة لا تنعكس ديناميتها على مجموع الاقتصاد بالقدر الكافي. من هذه الزاوية، يظهر أن أزمة الإنتاجية هي تعبير عن حدود نمط تراكم يقوم على التمركز والاحتكار أكثر مما يقوم على توسيع القاعدة الإنتاجية للمجتمع.

تتفاقم هذه المفارقة حين نرى التحديث المادي يتجاور مع تخلف اجتماعي واضح. فلو وقفنا على أحد جسور الطريق السيار المحاذية لإحدى المدن، حيث الأسفلت الأملس والإضاءة الحديثة، ونظرنا جانباً نحو الأحياء الهامشية التي لا تبعد إلا بضع مئات من الأمتار، يتجلى لنا في لحظة واحدة ما تستغرق التقارير صفحات لشرحه. في ربع قرن، بنى المغرب بنية تحتية تُقارَن بدول متقدمة، لكن هذا الفضاء المادي لا يمتد بالتساوي؛ فالطريق السيار يتجاور مع مدارس متهالكة، والمنطقة الصناعية تحتضن عمالاً في أوضاع هشاشة لا تطاق. لقد جرى تبرير السياسات الليبرالية بفكرة أن النمو سيقود في النهاية إلى تحسين أوضاع السكان، لكن الأرقام الرسمية تضع هذا الوعد موضع تساؤل. فإذا كانت كل نقطة نمو اقتصادي تخلق خلال الفترة 2000-2009 حوالي 30 ألف منصب شغل، فإن هذا الرقم انخفض في العقد اللاحق إلى نحو 20 ألف منصب فقط. الاقتصاد أصبح يحتاج إلى نمو أكبر لكي يُنتج توظيفاً أقل، ناهيك عن توسع القطاع غير المهيكل وهشاشة العمل. بائع متجول يعمل اثنتي عشرة ساعة خارج نظام الحماية، وشابة جامعية تبحث عن عمل لسنوات -هؤلاء هم الوجه البشري لما تسميه التقارير «ضعف المشاركة في سوق الشغل».

أما الاندماج في السوق العالمية، الذي يُحتفى به كنجاح في قطاعات الفوسفاط والسيارات والطيران، فإنه يثير تساؤلاً جوهرياً: هل قاد هذا الارتفاع إلى تقليص التبعية البنيوية للخارج؟ الأرقام هنا أقل تفاؤلاً؛ فبينما ستنمو الصادرات بنسبة 7% سنة 2026، ستنمو الواردات بنسبة 7,6%، ويرتفع العجز التجاري ليصل إلى 20,1% من الناتج الداخلي الإجمالي. أي أن الاقتصاد يصدر أكثر، لكنه يحتاج في الوقت نفسه إلى استيراد المزيد من التكنولوجيا والطاقة والتجهيزات. وهكذا يتحول النمو نفسه إلى مصدر جديد للتبعية. لقد اندمج المغرب في السوق العالمية أساساً من موقع يؤدي وظائف محددة: منصة للمناولة الصناعية، ومصدر للمواد الأولية، وسوق للسلع القادمة من الخارج -لا موقع من يمتلك القرار في التقسيم الدولي للعمل.

إلى هذه الحدود الاقتصادية والاجتماعية، تُضاف اليوم حدود أخرى أشد صمتاً وأكثر خطورة: الحدود البيئية والسيادة الغذائية. فقد أظهرت سنوات الجفاف المتتالية أن أزمة الماء لم تعد مشكلة قطاعية تخص الفلاحة وحدها، بل أصبحت قيداً استراتيجياً على مجمل النمو. وتكشف أزمة الموارد المائية، مع التوسع المستمر للزراعات التصديرية المستهلكة للماء (كالطماطم والأفوكادو)، عن تناقض عميق: فبعض مصادر النمو تستنزف الشروط الطبيعية الضرورية لاستمرارها. وبذلك لم تعد قضايا الماء والسيادة الغذائية مسائل تقنية، بل باتت في قلب النقاش حول مستقبل النموذج التنموي ذاته.

لقد تشكلت الرأسمالية المغربية المعاصرة على امتداد العقود الأربعة الأخيرة حول رهانات كبرى مثل تحرير الاقتصاد، وتشجيع الاستثمار، وجذب الرساميل الأجنبية، والانخراط المتزايد في السوق العالمية. وكان الوعد الذي رافق هذه التحولات بسيطاً: المزيد من الاستثمار سيولد المزيد من النمو، والمزيد من النمو سيولد المزيد من الشغل والرفاه. اليوم، وبعد عقود من تطبيق هذه الوصفة، تبدو المؤسسات الرسمية نفسها أقل قدرة على تأكيد هذا الوعد. السؤال الحقيقي ليس: هل ينمو الاقتصاد؟ بل: لصالح من ينمو؟ فالنمو الحالي يخدم متطلبات التراكم الرأسمالي والاندماج التابع في السوق العالمية، دون أن ينجح في حل التناقضات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تنتجها هذه العملية نفسها.

إن الاعتراف بحدود النموذج لا يعني الاستسلام لحتميته، بل يستدعي «القطع» معه. والقطع هنا ليس مجرد تغيير حكومة أو مراجعة سياسة قطاعية، بل يعني إعادة السؤال إلى أصله: لمصلحة من يُنظَّم الاقتصاد؟ ومن يملك حق تحديد الأولويات؟ ومن يتحمل تكاليف الخيارات المُتخذة؟ البديل الذي تُلمح إليه حدود النموذج الراهن لا يُبنى في المكاتب، بل حين يستعيد الشعب سلطة القرار على موارده ومياهه وأرضه وتعليم أبنائه وصحتهم. وحين تتحول المشاركة الشعبية من شعار انتخابي إلى رقابة فعلية على كيفية توزيع الثروة وتوجيه الاستثمار العمومي. وحين يصبح معيار نجاح السياسة الاقتصادية ليس معدل النمو في حد ذاته، بل قدرة هذا النمو على تلبية الحاجات الأكثر إلحاحاً: الماء النظيف، والتعليم الذي يفتح آفاقاً، والصحة التي لا تُباع، والشغل الكريم الذي يمنح الكرامة لا مجرد الأجر...

يجب أن يتصالح الاقتصاد مع محيطه؛ فالأرض ليست مجرد عامل إنتاج، والماء ليس مجرد مورد قابل للاستنزاف حتى النضوب، والغابة ليست خسارة اقتصادية في انتظار تحويلها إلى أرض صناعية. اقتصاد يتعايش مع بيئته في تناغم لا يعني اقتصاداً أضعف، بل اقتصاداً أكثر استدامة وأعمق عدالة وأبعد أفقاً. كل هذا لا يتحقق إلا تحت رقابة شعبية ديمقراطية حقيقية -لا الديمقراطية بوصفها إجراءً انتخابياً دورياً، بل الديمقراطية بوصفها ممارسة يومية للسلطة من قِبَل من يتحملون تبعات القرارات الاقتصادية على أجسادهم وأحيائهم ومستقبل أبنائهم. ما تعترف به الأرقام الرسمية اليوم، ولو بلغة مُلطِّفة ومُحتاطة، هو أن مرحلة كاملة من التطور الاقتصادي المغربي بلغت سقفها. وهذا الاعتراف هو دعوة للتفكير خارج حدود النموذج وتحويل التشخيص التقني إلى مشروع سياسي ومطلب شعبي. فالبديل لا يُمنح.. إنه يُبنى.

نقطة نظام.. اليسار الديمقراطي بالمغرب إلى أين؟

نشرت الجزء الأول «نقطة نظام.. المغرب إلى أين؟» ـ والذي ساهم فيه الرفيق عادل البوعمري ـ من سلسلة مقالات اخترتُ لها عنوان «نقطة نظام». وقبل الغوص في مضمون هذا الجزء الثاني، تجدر الإشارة إلى أن الرد الذي تلقته المقالة الأولى، كان هدف لنا، وهو تحريك المياه الراكضة، وفتح نقاش قابل للنقد والأخذ والرد. وهذا ما أسعى إليه من خلال هذا الجزء الثاني من السلسلة. أي أنه لا يزعم تقديم حلولا وعصى سحرية للتغيير. وسنتطرق فيه إلى تاريخ اليسار الديمقراطي، أهم مساراته، وواقعه وتحدياته.

بقلم | أيمن سلام

تاريخ اليسار الديمقراطي بالمغرب

لا يمكن بسط مسارات اليسار الديمقراطي دون بسط تاريخ اليسار المغربي، الذي يُشاع أنه تاريخ انشقاقاته، حيث ساهمت مجموعة من العوامل إلى تفكيك مجمل التنظيمات اليسارية. فقد ظهر بداية عقب تأسيس الحزب الشيوعي المغربي سنة 1943، نتيجة تجميع خلايا ثورية نشأت داخل النقابات منذ ثلاثينيات القرن العشرين (أصبح فيما بعد حزب التحرر والاشتراكية ثم حزب التقدم والاشتراكية). وارتبط بعد حوالي خمسة عقود عن ظهوره بالحركة الوطنية، إثر خروج تيار اشتراكي من داخل حزب الاستقلال، فتأسس حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية سنة 1959 (أصبح فيما بعد حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية).

نشأ حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي سنة 1983 إثر انشقاقه عن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، تحت اسم حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية-اللجنة الإدارية (1983) واعتمد اسمه الحالي سنة 1991، وأول مقاطعة للانتخابات التشريعية من طرف حزب الطليعة كانت سنة 1993، وشارك فيها لأول مرة سنة 2007. كما تأسس حزب المؤتمر الوطني الاتحادي سنة 2001 نتيجة انشقاق مماثل.

وتأسس الحزب الاشتراكي الموحد سنة 2002 بعد اندماج عدة مكونات يسارية، بينهم فعاليات ناضلت داخل منظمة 23 مارس السرية، واعتمد اسمه الحالي سنة 2005. ومن خلال مسار من التنسيق والتحالفات بين هذه المكونات تشكل حزب فيدرالية اليسار الديمقراطي. أما حزب النهج الديمقراطي قد تأسس على يد مناضلين انتموا إلى منظمة «إلى الأمام» السرية، ومناضلون آخرون تبنوا مشروعه.

ماذا نقصد باليسار الديمقراطي؟

يتشكل اليسار الديمقراطي في المشهد السياسي المغربي من كل هذه التنظيمات، باستثناء حزبي التقدم والاشتراكية والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، اللذان فقدا ـ في نظر العديد من الفاعلين اليساريين ـ هويتهما نتيجة ما يمكن اعتباره تنازلات متتالية لصالح النظام والطبقة السائدة. ويستند هذا التصنيف إلى انتقادات تتعلق بضعف التداول الديمقراطي على القيادة، واستمرار الوجوه نفسها في مواقع القرار، وهيمنة منطق الولاءات والعلاقات العائلية، بما جعل خياراتهما، وفق هذا الطرح، تخدم السلطة الحاكمة بدل الدفاع عن مصالح الفئات الشعبية.

إن القصد من اليسار الديمقراطي هو يسار اشتراكي يتبنى التغيير الاجتماعي، عبر النضال الديمقراطي والتنظيم الجماهيري، وعبر المؤسسات وخارجها. وليس هناك مجال للشك بكون اليسار بالمغرب اليوم؛ يفقد شيئا فشيئا معناه وهويته، وثقة هياكله. وينتظر وحيا من السماء لبسط توجهه. وفي خضم الأزمة التي يعيشها يقف المواطن المغربي غير آبها بكينونته، مستسلما لسردية لا تخدم سوى النظام، مفادها أن الاشتراكيين يحملون فكرا إلحاديا، أو انفصاليا، أو لديهم مصالح تهدد أمن الدولة واستقرارها.

ما مدى ديمقراطية هاته الأحزاب اليسارية؟ وكيف تساهم في «الانتقال الديمقراطي» بالمغرب؟

يحق لنا القول بأن عدو الديمقراطية هو تصويرها على أنها الخلاص، واختصارها في صناديق الاقتراع. ولا ننفي أنها تُعد وسيلة من وسائل الطبقات المسحوقة كي تسود وتسير نحو المجتمع الاشتراكي المنشود، لكنها أوسع من ذلك، فهي ممارسة ثقافية واجتماعية، تتيح للشعوب آليات التغيير، وتسمح للقواعد بإمكانية التنقل من موقعها إلى موقع القيادة، من خلال التنظيم وبناء الوعي المشترك، والنضال المستمر من أجل المشروع المجتمعي، وتوسيع مشاركتها في صنع القرارات.

حركة بدون هدف مصيرها الزوال

بينما تكتفي أحزاب اليسار الديمقراطي بإصدار بيانات أو تنظيم ندوات أو مهرجان خطابي، يقبع إلى جانب معتقلي حراك الريف، مئات من شباب حراك جيل زد في السجون، دون إرادة حقيقية في تحويل قضية الاعتقال السياسي إلى معركة نضالية مركزية بكونها قضية طبقية، تُسخَّر لها مختلف أشكال النضال.

في شتنبر 2025، تقدم كل من الحزب الاشتراكي الموحد وحزب فيدرالية اليسار الديمقراطي بمذكرتين إلى وزارة الداخلية، في إطار المشاورات حول إصلاح المنظومة الانتخابية. وانطلقت المذكرتان من بسط الاختلالات المرتبطة بالانتخابات والماسة بجوهر العملية الديمقراطية. رفض فيها الحزبان استمرار إشراف وزارة الداخلية على تدبير الانتخابات، لما في ذلك من تأثير على مبدأ الحياد وتكافؤ الفرص. ودعت المذكرتان إلى إسناد الإشراف لهيئة مستقلة، وربط أي إصلاح انتخابي بإصلاح سياسي شامل يعيد الثقة في المسار الديمقراطي.

تجاهلت وزارة الداخلية معظم المقترحات (أزيد من مائة مقترح لكل حزب)، ورغم أنها لامست الإشكالات الجوهرية المرتبطة بنزاهة العملية الانتخابية، وترمي بشكل علني وضمني إلى استفحال الفساد الانتخابي، إلا أن الحزبان مستمران في المشاركة في الانتخابات، وهو ما يطرح مفارقة خطيرة بين خطاب يرفض شروط العملية الانتخابية، وواقع يُكرس الانخراط فيها، ما يجعلهما مساهمان في نفس البنية السياسية. وهذا التجاهل يعد استمرار في إعادة إنتاج نفس شروط العملية الانتخابية دون أي تغيير ملموس فيها.

إن الشروط الانتخابية، تُبين أن المغرب لم يستطع تحقيق الانتقال الديمقراطي الذي سعى إليه لعقود، بل إن قضية الاعتقال السياسي واعتقال الصحفيين والمدونين وكتّاب الرأي؛ يضعوننا أمام مسلسل «انتقام» وليس «انتقال». وإن تنازلات اليسار الديمقراطي في الشق المتعلق بالشروط الانتخابية؛ هي بمثابة تنازلات عن الانتقال الديمقراطي ذاته، وتجعله بعيد كل البعد عن المساهمة فيه من موقعه.

خطاب اندماجي يُنتج الانقسام بدل الوحدة

إن استمرار الحزب الاشتراكي الموحد كمكوّن مؤسس داخل فيدرالية اليسار الديمقراطي دون اندماج تنظيمي فعلي؛ يكشف عن تناقضات بنيوية تُضعف جدية المشروع الوحدوي لليسار. وإن عدم الحسم في طبيعة العلاقة بين التحالف والاندماج يحول الخطاب الوحدوي إلى شعار للاستهلاك الإعلامي، وصيغة شكلية لا تُترجم إلى بناء تنظيم موحد، وهو ما يكشف التشتت بدل التجميع، ويؤدي إلى إضعاف الفاعلية السياسية، وإرباك القواعد الحزبية. وعليه نلاحظ تراجعا واضحا عن هدف تأسيس قوة يسارية موحدة، وكذا ضعف إمكانية تغيير موازين القوة السياسية لصالح اليسار الديمقراطي.

ويحيل سلوك الحزبان حول نقاش الوحدة عن واقع سياسي لا يمكن حجبه، بصرف النظر عن الشعارات، لا يعكس خطابهما أي تقدم نحو بناء يسار موحد، بل يكرّس تحالفات ظرفية تُستدعى عند كل استحقاق انتخابي ثم تُجمّد بمجرد انتهائه. وهكذا يتحول خطاب الاندماج إلى نشاز، هدفه إخفاء استمرار التشرذم البنيوي، وإعادة إنتاج نفس النمط التنظيمي، لأحزاب منفصلة لا يجمعها سوى منطق الحسابات الانتخابية الضيقة، عوض إنتاج مشروع سياسي واحد، بأفق استراتيجي وتنظيمي واضح.

إن توحيد الصفوف، وإحياء خطاب «اليسار الوحدوي» خطاب سيتبخر لا محالة فور انتهاء الانتخابات، لتعود مكونات الفيدرالية إلى مواقعها الأصلية وكأن شيئاً لم يكن. والأسوأ أن ما يُقدَّم كتوافقات يُصاغ غالبا خارج النقاش الديمقراطي الداخلي،

ثم يُمرّر كقرارات جاهزة، بما يعري عن خلل عميق في تدبير القرارات. وهكذا فإن النضال الوحدوي لا يصير هدفا في حد ذاته وإنما مجرد أداة، تُستخدم لتجميع الأصوات وإعادة ترتيب المواقع لا أكثر، بعيداً عن أي إرادة حقيقية تسعى لبناء التنظيم المنشود.

ومن جهته حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي، لم يتمكن هو الآخر بإقناع كافة قواعده بمشروع الاندماج، وظلت مجموعة من مناضلي الحزب متشبثة به، وتشتغل وفق كتابة وطنية مزعومة، رغم قرار حل الحزب والاندماج داخل فيدرالية اليسار الديمقراطي، مما يحيل دونما شك إلى غياب الفهم المشترك لمشروع الاندماج، والسعي إلى التشتيت بدل الوحدة، وإلى حركة بلا هدف أسمى، ينتصر للطبقات الشعبية المسحوقة، في ظل هجوم النظام على كافة القطاعات بما يضمن سيطرة كاملة للطبقة البرجوازية، ويضمن مصالحها.

حزب الطبقة العاملة

وبالإضافة إلى العدد المحدود للعمال والكادحين في صفوف الحزب، يتبين لنا أننا أمام حزب يسعى لبناء الطبقة العاملة دون طبقة عاملة إذا صحّ التعبير.

من باب المزايدة ورفض النقد، يبرر البعض ضعف تأطير الطبقة العاملة بما مفاده أن الثورة تقودها برجوازية قادرة على الانتحار، هذا المنطق يُشاع وتتم إشاعته، ويكاد يكون ضرب من الحمق إذا استُخدم كتبرير للعجز، دون وضعه في سياق الصراع الطبقي والعلاقات التناحرية بين البنى الاجتماعية. إن التاريخ لا يصنع نفسه، بل الجماهير باعتبارها قوى اجتماعية طبقية هي التي تصنعه، أي أنه عبارة عن صيرورة من الصراع الطبقي والسياسي. ولا يمكن حجب حقيقة أن غياب الطبقة العاملة في حركة التاريخ هو غياب للصراع الطبقي والسياسي، حتى وإن استمر التناقض الاقتصادي بينها وبين الطبقة البرجوازية.

وكما ورد في الجزء الأول من السلسلة؛ لا يمكننا السير إلى الإمام بثباتنا على ما نحن عليه، وأنه من الغباء أن يقرر المرء الصراع مع النظام القائم، بينما لا يملك القدرة حتى على مصالحة نفسه، وتقديم نقد بناء للقيادات التي صارت تمتص غضب الجماهير بما يخدم استقرار مصالحها ومواقعها، وما يخدم نهج الدولة المخزنية. وأنه العمل المطلوب، هو تقوية هاته الأجساد (التنظيمات) من الداخل، وتحريك أعضائها من مكانها، والحسم مع الجمود العقائدي الذي تركنا نظهر بمظهر الأصوليين الرجعيين، يهتفون بالتقدمية والديمقراطية والحداثة، وربما يكون هذا سببا وجيها إذا صرنا نظهر بمظهر "الحمقى"، مجانينٌ يتحدثون بما لا يفعلون.

ولكل هذه المسارات والوقائع والتحديات مجرى في التاريخ، وليس أمام اليسار الديمقراطي اليوم من منفذ غير لمِّ شتاته، وتقوية هياكله، وضمان ديمقراطية داخلية جدية، قصد الدخول في حركة التاريخ، وإلّا سينتهي به المطاف في دوائر الدولة، وخارج الصراع الحقيقي.

بلا طبقة عاملة

يعيش حزب النهج الديمقراطي العمالي هو الآخر أعطاب تنظيمية عميقة، في مقدمتها ضعف الديمقراطية الداخلية الفعلية، وهيمنة منطق الوصاية والانضباط الصامت بدل النقاش الحر، وتضييق مساحات الاختلاف والنقد، وتحول الأجهزة القيادية إلى دوائر مغلقة يعاد فيها إنتاج نفس الاختيارات دون تقييم أو مساءلة. كما يعيش فجوة متسعة بين الخطاب والممارسة، وبين الشعارات الثورية والواقع الداخلي. وهذا باعتراف مناضلين قدّموا استقالتهم من اللجنة المركزية للحزب. سواء علنية أو سرية.

كما أكدوا أن الإخفاق المتراكم في التموقع داخل الأجهزة القيادية للنقابات، لم يعد قابلا للاختزال في القمع أو السياق العام فقط، بل أصبح تعبيرا عن عجز سياسي واستراتيجي في تحويل النضال إلى قوة تنظيمية مؤثرة. ومن هذا المنطلق،

في ذكرى المناضل عبد الفتاح فاكهاني

قبل 17 سنة، يوم 18 يونيو 2009، توفي مناضل من مؤسسي اليسار الماركسي وقادته لفترة، الرفيق عبد الفتاح فاكهاني. اتخذت الحركة الماركسية بالمغرب مسارا أفضى بها إلى وجهة غير التي حددتها عند انطلاقها، وجهة بناء حزب الطبقة العاملة القادر على إنجاز تغيير شامل وعميق، سياسي واجتماعي، يؤمن الحرية و الحياة اللائقة، أي الاشتراكية لشعب المغرب. أسباب ذلك هو موضع التقييم السياسي والتنظيمي الواجب.

قامت تجربة هذا اليسار على تضحيات جسام تحملها جيل شاب تحدى آلة القمع الحسنية. وعلى غرار تجارب النضال في كل مكان، أفلح القمع في كسر إرادة مناضلين، فتراجعوا نحو الاندماج في المجتمع، فيما انتقل بعض الى الصف الآخر، تحت غطاء زائف من ادعاء مراجعة الأخطاء، وغير بعض اخر اقتناعاته نحو رؤية إصلاحية، مع البقاء على صدق نضالي لا يرقى إليه شك. وأخيرا ثمة القسم الذي تمسك بالمنظور الثوري، سواء المتشبث بحرفية المنطلقات الفكرية و السياسية او الذي عدلها دون هجر هدف البداية.

مهما يكن من أمر، يظل حفظ ذاكرة التجربة، من زاوية نظر نضالية، مهمة دائمة تسمو على اختلاف وجهات النظر الحالية. من هذا المنطلق تسعى جريدة المناضل-ة الى الإسهام في جهد التعريف بمناضلي اليسار. نقتبس فيما يلي حوارا مع الرفيق عبد الفتاح فاكهاني، في الذكرى السابعة عشر لرحيله، نشر ضمن كتاب : أقصى اليسار بالمغرب ، مقارعة نبيلة للمستحيل [*]. وغني عن البيان ان أسئلة الاستجواب تستوحي رؤية غير التي تدافع عنها جريدة المناضل-ة، التي لها كامل الثقة في حس القارئ-ة النقدي.

جريدة المناضل-ة

مقابلة مع الرفيق فاكهاني:

ما عبرت عنه الحركة هو توق إلى الحرية والديمقراطية

عبد الفتاح فاكهاني، زميل صحفي الآن بوكالة أنباء دولية فرع لها بالرباط، وكان صحفياً من قبل بجريدة «العلم» (90) – 94). هو واحد من مناضلي مجموعة إلى الأمام، الذي طلق السياسة كمسؤوليات تنظيمية، لكنه يظل مرجعاً هاماً في تجربة إلى الأمام».

هو من مواليد مراكش سنة 1949، تخرج من كلية الآداب بالرباط سنة 1971، وعمل أستاذاً للفرنسية بمدينة خريبكة سنتي 71 و 72.. اعتقل في مارس 72 وأطلق سراحه في أغسطس 73، ثم أعيد اعتقاله كواحد من قادة إلى الأمام المركزيين يوم 20 يناير 1976، وظل بالسجن حتى يوم 7 ماي 1989، أي بعد 13 سنة سجناً من أجل أفكاره...

. هل يمكن استعادة الأجواء الفكرية والسياسية لنهاية الستينات بالمغرب وخاصة داخل حزب التحرر والاشتراكية الذي كنتم تنتمون إليه ؟

كان حزب التحرر والاشتراكية قد عرف نوعاً من الانتعاش في نهاية الستينات، إذ كان قد استعاد جزءاً من نشاطه بعد حالة المنع وأخذ يتحرك في أوساط الحركة الطلابية وفي صفوف العمال من خلال الاتحاد المغربي للشغل، وكان يوجد داخله مثقفون كعزيز بلال، إسماعيل العلوي الأمين العام الحالي للحزب ومناضلون قدامى كعبد الله العياشي وشعيب الريفي .. وكان حزباً ذا توجه نحو الحداثة نسبة إلى المناخ السياسي لذلك الوقت، وهو ما كان يبدو من خلال توجهه وطريقة تفكيره . . وفي إطار نشاط الحزب داخل الحركة الطلابية برزت مجموعة من المناضلين الذين كانوا يتحركون إلا أنهم قد ضاقوا بالإطار السياسي للحزب الذي اعتبروه ضيقاً في ذلك الوقت، وبما أن رياح الثورة الصينية ومجموعة من التحولات العالمية الكبرى كانت جذرية بالأساس، فإن المناخ الغالب على العمل السياسي بالمغرب آنذاك كان هو نوع من النضال المتجذر والحذر في علاقته جد البطيئة مع الدولة.. في حين أن الشباب الذي كان يناضل آنذاك في الاتحاد الوطني لطلبة المغرب وداخل الحزب، كان يتوق إلى ما يدخل في إطار الثورة الصينية والتحولات العالمية لحركات التحرر في آسيا وأمريكا اللاتينية أو حتى بعض المساندات للتطوير والحداثة في أوروبا وأمريكا، هذا إضافة إلى تأثير كبير لحركة المقاومة الفلسطينية بعد هزيمة ونكسة 1967، إذ كانت بوادر يسار قد بدأت تبرز داخل المقاومة الفلسطينية، والشباب الذين سيؤسسون في

ما بعد منظمة ماركسية خارج حزب التحرر والاشتراكية كانوا يتأثرون بكل هذا المناخ، وسيزدادون تأثراً مع مرور الوقت خصوصاً بأدبيات الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين التي كان يقودها ولا يزال نايف حواتمه .

. تحدثتم عن العوامل الداخلية والخارجية التي ستدفع في اتجاه بروز حركة أقصى اليسار، لكن أي العوامل كان حاسماً، الداخلية أم الخارجية ؟

لا يمكن للخارج أن يحسم ، هذه مسألة منطقية، فالمناخ السياسي الداخلي كان ضيقاً جداً وكان لا يسمح بتعبير طبيعي هادئ ليبرالي وبورجوازي ومتمدن عن طموحات الشباب في ذلك الوقت، ويمكن القول إن التطرف كان إلزامياً ومنطقياً، بنظرة تبتعد عن تلك الحقبة ...

. كان رد فعل؟

رد الفعل يمكن أن يقوم به فرد ، لكن حين يتعلق الأمر بحركة اجتماعية فيصبح ذلك تعبيراً ..

. هل امتلكت حركة أقصى اليسار الوعي بشرطها التاريخي بأبعاده الاجتماعية والثقافية والسياسية، أم كانت مجرد حركة إرادية بمثل أخلاقية نبيلة ؟

أن تكون واعياً بلحظتك التاريخية فور انخراطك في هذا العمل السياسي أمر مستحيل (ضحك) ، ما يمكن أن يقال إن الوعي كان حاصلاً آنذاك بأن البنيات السياسية القائمة في ذلك الوقت لا يمكن في إطارها تحقيق الحرية والديمقراطية وتلبية الحاجيات الأساسية للجماهير الشعبية، بما تعنيه من رفع المستوى المعيشي ومواجهة الأمية المستشرية ... زيادة على أن المغرب ومنذ سنة 1963 قد انزلق نحو محاكمات سياسية وكبح حرية التعبير ثم أتت حالة الاستثناء وأحداث مارس 1965 ... فهذا الجو ما كان يسمح بحياة سياسية طبيعية، كان جواً مشحوناً .. وكان للنضال ثمنه، أما الآن فيمكنك أن تنخرط في حزب سياسي يساري بقليل من الخسارة والمغامرة، أما في ذلك الوقت، فإن الأمر كان يتعلق باتخاذ قرار قد يؤثر على كل حياتك الشخصية، نظراً لحجم المسؤولية والمخاطر التي كانت تحيط بهذا العمل .

. كان التيار الغالب داخل كل الصف

الديمقراطي هو الميل نحو الجذرية، لكن كانت كذلك بعض الاجتهادات، ضمنها مثلاً الاجتهادات الفكرية للأستاذ عبد الله العروي، إلى أي حد توقف الشباب آنذاك عند هذه الاجتهادات؟

حسبما أذكر، فإن اجتهادات عبد الله العروي في ذلك الوقت قد تمحورت في مساهمتين أساسيتين : الايديولوجية العربية المعاصرة» و تاريخ المغرب، وفيهما كان له اجتهاد إيجابي، ولا أظن أن أحداً كان يناهض هذا الاجتهاد، ويبدو لي أن عبد الله العروي كمثقف يساري كان سيكون أفيد في ذلك الوقت لو أنه باشر العمل السياسي وأصبح من النشطاء السياسيين بدل الاقتصار على دوره كمثقف، وهذه أمنية، فللرجل فكره وثقافته . .

على المستوى الفكري ؟ لم تُغيب الحركة الخصوصيات المغربية، بحيث كانت أكثر انجذاباً للعالمي؟

نعم الموجة كانت عالمية، والآن الموجة عالمية أكثر من ذلك الوقت، ومع ذلك لا يمكن أن نُغيب في طروحاتهم وأفكارهم الواقع المحلي .

. في المقابل يبدو أن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وخاصة مع المؤتمر الاستثنائي أكثر انشداداً للواقع الاجتماعي والسياسي المغربي وهو ما سيتجسد في نوع من التسوية السياسية واستراتيجية

النضال الديمقراطي ؟

ما أقدم عليه الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية سنة 1975 حصيلة تطور خاص بالحزب، فالاتجاه نحو اليسارية كان يخترق جميع الأحزاب التاريخية، والاتحاد بدوره كانت داخله اتجاهات متباينة .. أما أن أقول إن هذا الحزب قد وعى تاريخياً .. فهذا أمر أتركه للمؤرخين.

. لكن الآن وبعد كل التجربة التي راكمها المجتمع المغربي والحركة الديمقراطية اليسارية، كيف تقيمون الطروحات الفكرية والسياسية لأقصى اليسار في تلك المرحلة؟

لا بد وأن أشير إلى أني لست فاعلاً سياسياً في الوقت الحاضر، بل مواطناً عاش تجربة الحركة في الماضي ويراقب الآن ما يجري، وألاحظ أن مجموعة من الحركات تحاول أن تعيد تركيب المشهد السياسي المغربي أو تحاول خلق قطب لليسار أو أن تؤسس أحزاباً جديدة، هذه حركية مرتبطة بهذه المرحلة، وبصراحة لا يمكنني أن أبدي أي حكم مستقبلي.

. لا ، المقصود هو أن نقف عند القراءة النقدية لتجربة السبعينات؟

بهذا الصدد، يمكن أن أقول إن هذه التجربة المخصوصة لم تستطع أن تنفذ إلى ما هو خارج المثقفين والشباب المتعلم، وهذا ناتج عن ظروف نشأتها من جهة وعن طريقة اشتغالها من جهة ثانية، إذ جاءت بشعارات حادة ومتطرفة، فأثارت انتباه المسؤولين الأمنيين وأعتبرت خطيرة، وهو ما لعب دوراً في الحد من تطورها ؛ الكثيرون من مناضليها دخلوا السجون ... ويمكن أن أقول أيضاً إن هضم الخطاب الماركسي من قبل فئات واسعة من الشعب أصعب مما هو الأمر مع خطاب قومي عربي أو وطني مغربي . فعندما تتحدث في أدبياتك مثلاً عن ماركس ولينين وانجلز وتروتسكي، فيجب أن تعرف أولاً بهم .. وما علاقتنا بهم ؟!! ((ضحك) ، فهذا فكر جديد بالنسبة للفئات الواسعة من الشعب . . أما بالنسبة للمثقفين فهم يطلعون ويتابعون ما يجري على الصعيد العالمي .

ثم ثانياً، فإن الانفصال قد تم عن حزب مثقفين بالأساس، فحزب التحرر والاشتراكية لم يكن حزباً جماهيرياً كبيراً .. وما يهمني شخصياً من الناحية التاريخية وهو أمر جوهري، فما عبرت عنه الحركة هو توق للحرية والديمقراطية وتلبية الحاجيات الأساسية للشعب.

. هذا ما عبر عنه علال الأزهر بالقول إن الحركة كانت تحمل أفكاراً نبيلة من دون أن تتمكن من امتلاك التصور السياسي الذي يمكن من ترجمتها إلى حركة سياسية .

أحترم رفيقي علال الأزهر كامل الاحترام، لكني أختلف معه في هذه النقطة جزئياً، فهوشي منه زعيم الثورة الفيتنامية قال كلمته : نريد الاستقلال الوطني، ووضع نقطة، ولم يأت بأفكار معقدة أو نظريات علمية أو سوسيولوجية، نعم بعد ذلك أتى "جياب" وآخرون وكتبوا كتابات حول المجتمع الفيتنامي وتحليله، وكان للشعار ولآراء هوشي منه ذلك الشيخ المحبوب في فيتنام آثار كالحريق .. فيما كان في ألمانيا فلاسفة وعباقرة في التحليل الاقتصادي والسياسي من حجم روزا لوكسمبورغ ولم تحصل الثورة .. شخصياً لا أميل إلى اعتبار أن قوة التصور النظري تنتج الحركات الاجتماعية ... لست متيقناً من هذه المعادلة.

. وكيف تصوغون على المستوى النظري هذه الفكرة؟

أريد أن أقول لماذا في لحظة تاريخية معينة يقع التجاوب مع فكرة ومع مشروع؟ لماذا ؟ أي أن هناك تلاقي ظروف موضوعية تجعل الشعب أكثر إصغاء لفكرة معينة بدل أخرى، ولو اتبعنا هذا التحليل لاعتبرنا أن نجاح أفكار هتلر يعني صحة التحليل السياسي والسوسيولوجي والحال أن هذا الرجل لم يحلل شيئاً .. فيما الأمر يعود إلى أن ألمانيا كانت تعيش أزمة تمثلت في بطالة واسعة وفي فقدان الشعب للثقة في الحركات السياسية، فجاء شخص يحمل صفة المنقذ فوجد من يلتف حوله .. هكذا، فإني أتحفظ من اعتبار كون قوة التحاليل الاجتماعية والسياسية تعطي أحزاباً قوية لها تأثير في الواقع .. من دون أن ندعي امتلاك الجواب الشافي عن لماذا؟ وكيف؟ ... هذا

ليس من الأفكار وحدها تخلق حركة اجتماعية

رغم جذرية مواقفكم وانتمائكم إلى أقصى اليسار، إلا أنكم لم تدينوا قط وبشكل واضح الستالينية؟

هل تدعوني إلى أن أصبح روسياً لكي أدين ستالين؟!!! (ضحك).. وعلى العموم فستالين في الأدبيات الشيوعية كان شخصية إشكالية، فكان من جهة شخصاً فظا غليظ القلب ومن جهة أخرى قاد المقاومة ضد النازية وهو ما أكسبه شعبية، ومما عطل الوعي بشخصية الرجل هو أن النظام السوفياتي آنذاك تمكن من إخفاء المحاكمات الفظيعة التي ذهب ضحيتها مناضلون من الحزب وكل التجاوزات الخطيرة.. ولم تعرف أخبار كل هذا إلا بشكل متأخر . ثم من جهة أخرى فإن الاتحاد السوفياتي كان يساعد الشعوب المستضعفة بشكل عام، فيما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تهاجمها .. هذا قبل أن يصبح الغربيون ديمقراطيين ويساندون التنمية بلباقة وديبلوماسية . . أما في ذلك الوقت فكانوا شيئاً آخر، وهكذا كان العالم منقسماً إلى معسكرين.

. كان من الممكن الاصطفاف على المستوى السياسي الدولي إلى جانب الاتحاد السوفياتي، لكن على الأقل على المستوى الفكري التعبير عن مواقف واضحة من التجربة الروسية.

كنا ننعت التجربة السوفياتية بالتحريفية .

. بمعنى أنكم كنتم تدينون خروتشوف وليس ستالين؟

كنا نعتبر النظام السوفياتي برمته تحريفاً وكنا نستند في ذلك إلى تجربة الثورة الثقافية الصينية بزعامة ماوتسي تونغ، وهو ما كان يعتبر جواباً عن تحريفية الاتحاد السوفياتي، إلا أن هذا النقاش لم يكن ذا قيمة كبيرة، قياساً إلى اصطفاف بلدان العالم إلى معسكرين وهو ما طبع كل الحركات السياسية في العالم وبدون استثناء، إذ لا يوجد من أفلت من تأثير هذا الواقع .

. على المستوى العربي، تمكنت بعض الحركات من طرح الفكر الاشتراكي لكن ضمن معطيات واقعها الخاص، كما هو الشأن مثلاً بالنسبة للحزب الاشتراكي اليمني الذي يعتبر امتداداً أساسياً للقوميين العرب بهذا البلد؟

إضافة إلى ذلك يمكن الحديث عن التجربة السودانية التي كانت ذات جماهيرية .

. الأمر كذلك

بالنسبة لليسار الفلسطيني (الجبهتان الشعبية والديمقراطية) والذي يعتبر بدوره امتداداً لحركة القوميين العرب، حيث تمكن من أن يكون له امتداد جماهيري؟

لا، تمكنا فقط من التأثير من خلال أفكار وأطروحات في الحركة الوطنية الفلسطينية عامة ، أما على مستوى القوة في الساحة الفلسطينية فقد ظل اليسار ضعيفاً بالمقارنة مع حركة فتح التي تمثل 80 في المائة إن لم يكن أكثر داخل الحركة الوطنية الفلسطينية، وكما يقال الآن فقد مثل قوة اقتراحية .

. ومع ذلك ألا يمكن الاستخلاص من التجربتين اليمنية والفلسطينية أن الاجتهادات التي خلصت الاشتراكية من طابعها المذهبي وتقريبها من الحقائق الوطنية قد مكنت من بروز حركات يسارية ذات تأثير بهذا الشكل أو ذاك؟

أعتبر أن هذه الحركات كانت مرتبطة بجماهيرها حتى قبل ان تتبنى الاشتراكية، أي أن الانطلاق كان من الأرضية الاجتماعية وبعد ذلك بحثت، أو صادفت أفكاراً، وليس مصادقة أفكار في البداية ومن عدم تخلق حركة اجتماعية ....

. إذا عدنا إلى التجربة المغربية فسنجد أن الحركة الاتحادية بدورها انبثقت من الحركة الوطنية وفي صيرورة تطورها المستند إلى قاعدة اجتماعية تبنت الفكر الاشتراكي؟

... (يضحك) الاشتراكية لم تكن هي الأساس في تجربة الاتحاد، فالحزب لم ينفصل على أساس الاشتراكية سنة 1959 ولكن في تطور الأشياء والمناضلين واحتكاكهم بالأفكار. تبلورت لدى فريق داخل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية أفكار اشتراكية، وحتى الآن يمكن أن تجد داخل الحزب أشخاصاً لا علاقة لهم بالاشتراكية ....

. لكن الشباب الذين انشقوا ألم يكن الأجدر أن يبقوا داخل الأحزاب المتشكلة، وأن يلعبوا من داخلها أدواراً تجديدية؟

لا يمكن كتابة التاريخ بـ «لو»، إذ يستحيل أن تعيد العجلة إلى الوراء وتصل إلى تلك اللحظة وتقول ما هي الخيارات، ثم كان الأجدر هو كذا وكذا، فعجلة التاريخ تدور وتعطي نتائج وإفرازات وتسير على هذا المنوال، وبالتالي ما وقع أفرزته تطورات اجتماعية وسياسية وثقافية، وفي تقديري، فإن الاشتراكية لدى الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية لم تتبلور إلا بدءاً من أواخر الستينات عند مجموعة من الأطر الشابة داخل الاتحاد الوطني لطلبة المغرب وصولاً إلى المؤتمر الاستثنائي سنة 1975 ، أما الحزب الجماهيري الشعبي الذي كان يضم الفلاحين والحرفيين، فلم يكن سنة 1959 يتبنى الاشتراكية .

. على مستوى الاتحاد الوطني لطلبة المغرب تواجدتم أنتم المنشقون عن حزب التحرر والاشتراكية وعن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية إلى جانب الطلبة الذين فضلوا البقاء داخل هذين الحزبين، ألم يكن في الإمكان ورغم كل ما وقع أن يكون هناك تفاعل وتعاون؟

منذ تأسيسنا سنة 1970 والى حدود 1972 كنا حركة شبه علنية لشباب يفكر وله طموحات وبصدر رحب يناضل مع إخوانه الاتحاديين في الاتحاد الوطني لطلبة المغرب ولنا أصدقاء حميميون .. ولكن منذ سنة 1973 فرض على هذه الحركة أن تدخل إلى السرية المطلقة، بفعل الاعتقالات والمطاردات والملاحقات وهو ما قاد إلى الانغلاق والرجوع إلى كتاب «ما العمل؟» للينين من أجل بناء المنظمة السرية والأسماء المستعارة والجريدة السرية.

. كل هذا لم يكن اختياراً؟

طبعاً لا ، فالأفكار كانت كبيرة والنقد كان لاذعاً للأوضاع السياسية ولكن اعتماد التنظيم السري كان مرده بالأساس إلى المتابعات والملاحقات .

. ولكن نعت القوى الديمقراطية بالإصلاحية والتحريفية لم يكن له من داع؟

كانوا هم بدورهم ينعتوننا بالمغامرين والانتهازيين اليساريين والطوباويين والطفوليين. (يضحك) وهذه أمور عادية ما أظن أن لها أثراً كبيراً ولا أعتقد أنها كانت هي المشكل الجوهري .. فالحركة كانت تحمل مشروعاً يبدو جذرياً وفيه نقد لاذع للأوضاع السياسية بما فيها الأحزاب السياسية التي كانت تُنتقد بقوة من طرف هذه الحركة وهذا ما جعل التقارب صعباً في تلك الفترة، ومن جهة أخرى، وهو ما لا يجب نسيانه لم تكن الإطارات السياسية للعمل المدني المفتوح الجماهيري العادي الهادئ الذي يمكن الناس من الاشتغال، موجودة .

. لكن لا بد من التمييز بين التوتر الذي كان حاصلاً مع النظام السياسي وما كان يجري داخل الصف الديمقراطي من صراع غير مبرر، فأنتم كنت جميعاً عرضة للقمع، وفي تقديرنا فإنكم كنتم تستعدون القوى الديمقراطية ؟

ما حصل شيء من هذا .

. هناك اجتهادات من طرف بعض قدماء الحركة تنتقد هذه الممارسات السابقة ؟

واليوم وهي لا تستعدي أحداً، هل نجحت في أن تبني علاقة مع القوى الأخرى.

الأوضاع اليوم أفضل؟

نعم هذا ما قلته، فسوق السياسة قد أصبحت مفتوحة، إذ في السابق كانت البنى السياسية للعمل المشترك الجماهيري والمفتوح مغلقة، إذ لو كانت اللجان المحلية والجماعات المحلية والأندية والجمعيات وجمعيات حقوق الإنسان والنقاش في التلفزيون وعندك مليون جريدة . . . إن المغرب اليوم قد تحول بشكل كبير .

إذا سمحت، نعود إلى علال الازهر فهو في تقديرنا من أبرز من أعاد تقييم التجربة، إذ يطرح أن الاتجاه العام داخل المجتمع لم يكن يؤمن بالديمقراطية الليبرالية، إن لم يكن معادياً لها في ظروف انعدام الحريات الخاصة بالعمل السياسي، أي أن الأمر لمن يكن يقتصر على النظام السياسي، بل كان يتعداه إلى الحركة الديمقراطية التي كانت تعتبر الديمقراطية الليبرالية مجرد شكليات وبمحتوى فارغ؟

لا يجب نسيان أو تجاهل أن الدول التي كانت تمثل النموذج الليبرالي قد كان في ذلك الوقت شيئاً آخر ، فكلنتون ليس هو جونسون أو نيكسون، فالناس تتحدث اليوم عن الليبرالية براحة ضمير كبيرة . . أما في السابق، فإن التقاطب الدولي قد كان ذا تأثير كبير .

. أي أن الحرب الباردة لم تكن تساعد على التطور الديمقراطي؟

نعم لم تكن الحرب الباردة تساعد على هضم الحركات التقدمية للبعد الليبرالي المتفتح والديمقراطي، ولذلك كان الناس يميلون ويعجبون بالحزب الشيوعي الصيني، وهو حزب مركزي وحيد أو بتجارب أخرى فيها الحزب الواحد ولا وجود فيها لا لحرية التعبير أو لحق الاختلاف، ومرد ذلك إلى أن الناس كانوا يعتبرون أن هناك دولاً تساعد الشعوب المستضعفة، وهناك دول تسعى إلى القضاء عليها .

أما الجانب الثاني الذي لم يساعد الحركات اليسارية على أن تستحضر البعد الديمقراطي، فيتمثل في أنه فرض عليها أن تبني تنظيمات مغلقة وهو ما يستحيل معه أن تكون ديمقراطياً .

. لنصل الآن إلى ما راكمته هذه التجربة النضالية رغم كل المصاعب من إيجابيات؟

بعض من الإيجابيات لم يكن مقصوداً ولكنه أتى كنتيجة فهؤلاء المثقفون والشباب عايشوا تجربة سياسية ولكنهم تحركوا كذلك في الواجهة الثقافية، في تنشيط العديد من الجمعيات الثقافية والأندية السينمائية، مجلات، كتابات. ثم هناك جانب آخر وبدوره غير مقصود ويتمثل في أن تعرض هذه الحركة لقمع كبير آنذاك قد أثار مسألة حقوق الإنسان بالمغرب من طرف منظمات دولية لحقوق الإنسان وكذلك من طرف العديد من المغاربة الذين رأوا أن تلك المواجهة قد كانت أقوى مما يحتمله الواقع، والأمر ينطبق كذلك على الإخوة الاتحاديين وما تعرضوا له من قمع شرس، إذ أدى كل هذا إلى إثارة إشكالية حقوق الإنسان.

مسألة ثالثة وهي أن عدداً كبيراً من قدماء مناضلي الحركة وهم يمثلون في تقديري الجزء الرئيسي من الحركة، قد توجهوا إلى العمل في جمعيات المجتمع المدني وهم يشتغلون ليس كحركة ولكن كأفراد أي لم يمل عليهم هذا الاختيار لا حزب ولا تنظيم، وهكذا تجدهم في جمعيات حقوق الإنسان، ترانسبارنسي منتدى الحقيقة والإنصاف.

ويمكن أن أقول كذلك إن هذه الحركة قد ساهمت في تحديث خطاب السياسي من خلال طرح الأسئلة عن الطبقات التي تسود منطلقاتها.

ما هي الوضعية في الطرف الآخر، ماهي الحاجيات، وهو منطق يث في طرح الأسئلة المجتمعية والسياسية بلغة حديثة .

[*] المصدر : لحسن العسبي و الصافي الناصري-أقصى اليسار في المغرب ، مقارعة نبيلة للمستحيل-المركز الثقافي العربي ، الطبعة الأولى 2002. صفحات 216 إلى 228

طهران وواشنطن تشرعان في مفاوضات

بقلم: باباك كيا

يبدأ طور تفاوض جديد بين الولايات المتحدة وإيران بعد أشهر من الحرب. ورغم أن هذا الاتفاق المؤقت يمثل انتكاسة لترامب، وبشكل خاص لنتنياهو، فإن المطالب المتضاربة لإسرائيل وإيران، والانقسامات داخل النظام الإيراني، وأخطاء ترامب تجعل نتيجة الصراع لا تزال غير مؤكدة إلى حد كبير. أما بالنسبة للشعب الإيراني، فلا تزال الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية كارثية.

أعلن دونالد ترامب، يوم الاثنين 15 يونيو، التوقيع على اتفاق إطاري مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وأكد المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني توقيع مذكرة» تفاهم لإنهاء الحرب مع الولايات المتحدة«.ولا تزال التفاصيل غير معروفة حتى الآن، لكن النص يفتح الباب أمام فترة مفاوضات مدتها 60 يوماً.

اتفاق غير مؤكد

يأتي هذا الإعلان فيما يسيطر الجيش الإسرائيلي على جنوب لبنان بعمق 30 كيلومترًا. وأكد بنيامين نتنياهو أن إسرائيل لن تنسحب من الأراضي المحتلة في لبنان وسوريا وغزة. وفي الآن ذاته، أعلن الجيش الإسرائيلي أنه ضرب أكثر من 70 موقعاً لحزب الله في لبنان خلال 24 ساعة، مستهدفاً بوجه خاص البنى التحتية ومركز قيادة في حي الضاحية جنوب بيروت، ما أسفر عن مقتل قائد رفيع المستوى. كما صدرت أوامر إخلاء إلى عدة قرى في جنوب لبنان.

وترى الحكومة الإسرائيلية أن الاتفاق بين واشنطن وطهران لا يلبي أهدافها الحربية، لا سيما فيما يتعلق بالصواريخ الباليستية، وشبكة قوات»محور المقاومة«، ومصير مخزونات اليورانيوم المخصب.

من جانبها، تعتبر الجمهورية الإسلامية الإيرانية أي اتفاق مشروطا بوقف إطلاق النار بين إسرائيل وحزب الله، وترى في العمليات الإسرائيلية في لبنان عقبة أمام المفاوضات.

انقسامات داخل النظام

في إيران، أثار الإعلان عن الاتفاق غضب «جبهة المقاومة» (جبهة بايداري) وجزء من المحافظين المتطرفين. ويستخدم هذا التيار، الذي كان تاريخياً مقرباً من مجتبى خامنئي، نفوذه على بعض وسائل الإعلام والقضاء وقادة «حرس الثورة» لمعارضة المفاوضات. وقد تتفاقم انقساماته داخل السلطة الإيرانية خلال المراحل المقبلة من المفاوضات.

وتعارض هذه الجماعة أي وقف لإطلاق النار مع الولايات المتحدة وإسرائيل، وتطالب بمواصلة الصراع وتشديد القمع الداخلي. وقد حشدت أنصارها ضد المسؤولين عن المفاوضات، ولا سيما محمد باقر غالباف، وعباس أراغشي، والرئيس مسعود بيزشكيان. يوم الأحد، نظمت «جبهة المقاومة» تجمعات احتجاجية في طهران ومشهد، ووصفت أي اتفاق مع «أمريكا التي قتلت خامنئي وقادة الحرس الثوري وكبار مسؤولي النظام الإسلامي» بأنه خيانة وإذلال. وطالب المتظاهرون باستقالة غالباف وأراغشي.

على الرغم من هذه التوترات، يبدو أن قيادة «حرس الثورة» تواصل اتباع استراتيجية لضمان بقاء النظام تجمع بين التنازلات تجاه واشنطن والتشدد الداخلي. وقد تصاعدت وتيرة الاعتقالات والأحكام بالإعدام في سياق الحرب.

تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية

إن كان إغلاق «حرس الثورة» لمضيق أورموز ذا عواقب كبيرة على الاقتصاد العالمي، مما دفع ترامب إلى التفاوض، فإن الحصار البحري على الموانئ الإيرانية الذي فرضه الإمبريالية الأمريكية يخنق إيران بشكل أكبر.

على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، تواجه إيران وضعاً كارثياً. فالتضخم الجامح الذي يعم البلاد منذ عدة سنوات يتسارع أكثر، وقد بلغ في أبريل 73,6% على أساس سنوي وفقاً للمركز الإيراني للإحصاء. وأدت الأضرار المرتبطة بالصراع إلى تسريح أكثر من مليوني عامل. وتشير بعض التقديرات إلى أن كلفة إعادة الإعمار قد تصل إلى 300 ألف مليار دولار، مما سيؤثر بشكل دائم على القدرات الإنتاجية. كما سيشهد الصيف القادم انقطاعات متزايدة في المياه والكهرباء ونقصاً كبيراً في الإمدادات.

في هذا السياق، يجب وضع تفاخر القادة الإيرانيين الذين يتباهون بانتصار بلادهم في سياقه الصحيح. فإذا كانت الجمهورية الإسلامية الإيرانية قد نجت، وكان الاتفاق يمثل، في هذه المرحلة، هزيمة سياسية لترامب، بل وأكثر من ذلك لنتنياهو، فإن شعوب إيران والمنطقة هي التي تتحمل بشكل أساسي عواقب هذه الحرب الإمبريالية.

وإن تأكدت نهاية الصراع، فقد تفتح آفاقاً جديدة للمقاومة. وفي ظل هذه الظروف، ستعود النضالات الاجتماعية والديمقراطية بقوة في الأشهر المقبلة.

المصدر: https://lanticapitaliste.org/actualite/international/teheran-et-washington-ouvrent-des-negociations

كلاوديو كاتز: «ينبغي على اليسار الأرجنتيني العمل على الوصول إلى سدة الحكم عبر تبني استراتيجية واضحة للسلطة».

بقلم كلاوديو كاتز

في هذه المقابلة، يقيّم كلاوديو كاتز الصعود الجديد للنائبة ميريام بريجمان، من «الجبهة اليسارية العمالية – الوحدة» (FIT-U)، على الساحة السياسية الأرجنتينية، ويلقي الضوء على بعض النقاشات الدائرة داخل اليسار. كما يتناول كاتز الوضع السياسي في الأرجنتين، وأزمتها الاقتصادية، وتراجع التأييد للرئيس خافيير ميلي، ضمن إطار إقليمي تتسم أحداثه بما يجري في كوبا وفنزويلا وبوليفيا.

هل يتغير المشهد السياسي في الأرجنتين؟

نعم. فقدان ميلي لمصداقيته أمر واضح جدًّا، حتى بين القطاعات التي دفعته إلى السلطة. ويشير إلى ذلك انخفاض نسبة تأييده، والتعبيرات المختلفة عن عدم الرضا عن إدارته، والحملة الانتخابية المبكرة.

الأسباب واضحة؛ فقد أدى عامان من التراجع الحاد في الاستهلاك، والتحويل غير العادل للدخل لصالح الأغنياء، إلى حالة من الاستياء الشعبي الواسع. لقد اضطربت تفاصيل الحياة اليومية بشكل كبير، إذ تحولت الرحلة اليومية إلى العمل إلى كابوس حقيقي، في ظل تدهور الخدمات وارتفاع أسعار المواصلات بمعدل يفوق نمو الأجور بـ 12 ضعفاً. أما انهيار نظام الرعاية الصحية فهو التحدي الأكثر خطورة؛ إذ دفعت الزيادات في الأسعار بنسبة 400% نحو 740 ألف شخص إلى التخلي عن الرعاية الصحية الخاصة، واللجوء إلى المستشفيات العامة المكتظة أصلاً، بينما يضطر العديد من المتقاعدين إلى الاستغناء عن أدويتهم لتوفير ثمن الطعام.

يُعد التفاوت في الدخل واقعاً مؤلماً؛ فبينما تتصاعد صادرات الوقود، ترتفع تكاليف الطاقة محلياً. وفي حين تحقق مواسم الحصاد أرقاماً قياسية، تزداد الموائد الفارغة في المنازل، ويضطر جامعو الورق المقوى «الكارتونيروس» إلى التنقيب في صناديق القمامة، بينما تعاني المقاصف المدرسية من نقص حاد في الإمدادات الغذائية.

شرع ميلي في تطبيق سياسات تقشفية قاسية أدت إلى شلل قطاع الأشغال العامة، كما تراجع عن وعوده الانتخابية الأخيرة بشأن كبح التضخم، الذي عاد ليحوم حول 3% شهرياً وفقاً لمؤشرات قياس تعتمد على سلة استهلاك أسرية عفا عليها الزمن. وتساهم الحكومة في تأجيج هذا التضخم عبر فرض زيادات في التعريفات الجمركية، في تناقض صريح مع أيديولوجيتها النقدية التي تُرجع ارتفاع الأسعار إلى زيادة المعروض النقدي، كما تسعى إلى كبح أي ارتفاع إضافي في الأسعار بشكل مصطنع عبر التلاعب بسعر الصرف.

لكن هذا لم يتسبب في انهيار نموذجه الاقتصادي...

يواجه النموذج الاقتصادي الحالي ضغوطاً متزايدة، إذ تضاءلت قدرته على الصمود؛ فقد استُبدلت 140 ألف وظيفة رسمية بـ 100 ألف فرصة عمل في الاقتصاد غير الرسمي القائم على الأعمال المؤقتة. ولا يمكن لأي اقتصاد أن يستمر في ظل إغلاق 930 شركة شهرياً وانهيار الدخل المتاح للأسر، التي باتت مثقلة بديون متعذرة السداد.

وكما تكرر في مناسبات سابقة، تبخر الفائض التجاري الضخم نتيجة هروب رؤوس الأموال، ومن المستبعد أن تتوفر حزمة إنقاذ أمريكية في حال تكرار أزمة سعر الصرف التي شهدناها العام الماضي. وفي مواجهة هذه الأزمة التي تسبب فيها، لا يطرح «ميلي» سوى مزيد من إجراءات التقشف؛ فمع الانخفاض الحاد في الإيرادات الضريبية الناجم عن ركود الاقتصاد، عمد إلى فرض تخفيضات إضافية للحفاظ على وهم الفائض المالي وتجنب التخلف عن سداد الديون، مما أدى إلى خلق حلقة مفرغة من الانكماش الاقتصادي والفقر، دون أي مؤشرات على وجود مخرج في الأفق.

في ظل هذه الظروف الحرجة، تجددت موجة الغضب الشعبي ضد الفساد.

يسود غضب عارم بسبب عمليات اختلاس الأموال التي تورطت فيها عصابة «ميلي»؛ إذ بلغت وقاحة سرقاتهم حداً دفع حتى رئيس وكالة تحصيل الضرائب إلى إخفاء أصوله عن السلطات الضريبية. وتكشف سلسلة من الفضائح — بدأت من العملة المشفرة «ليبرا»، مروراً بتلقي الأمينة العامة للرئاسة «كارينا ميلي» رشوة بنسبة 3%، ووصولاً إلى الرشاوى في أكثر من 600 عقد بين الوكالة الوطنية لشؤون الإعاقة وشركة مملوكة لعائلة «كوفاليفكر»، فضلاً عن استقالة «خوسيه لويس إسبيرت» (مرشح ميلي) لتلقيه تمويلاً لحملته من تاجر مخدرات بارز — كيف استولت هذه العصابة على مقاليد الدولة لخدمة مصالحها الشخصية.

أما الفضائح المحيطة برئيس ديوان ميلي السابق، «مانويل أدورني»، فقد تجاوزت كل تصور، كاشفةً عن شبكة من الرشاوى والنهب الممنهج، حيث يحمي أفراد العصابة بعضهم البعض بأسلوب مافيوي قائم على التواطؤ. ومع ذلك، لا يزال «ميلي» يشعر بغضب أكبر لأن أحداً لم يعد يصفق لاندفاعاته وتصرفاته المهرجة، فهو لا يدرك كيفية التعامل مع الهزيمة في «الحرب الثقافية». وفي مشهد ساخر، يلقي المقربون منه باللوم على المواطنين في مصائبهم، مدعين أنهم «أوقعوا أنفسهم في ديون طائلة»، بينما يروج آخرون لأيديولوجية القسوة، مستهزئين بالمتقاعدين المعدمين.

غير أن الحشود الهائلة التي شاركت في احتفالات 24 مارس — ذكرى الانقلاب العسكري عام 1976 — وضعت حداً لهذه الروايات؛ فلم تعد محاولات الإنكار الرسمي لجرائم المجلس العسكري، أو إحياء نظريات «الشيطانين» التي تساوي بين عنف الدولة والتخريب السياسي، تلقى صدى يُذكر. وقد اضطر «ميلي» إلى تعليق خططه للعفو عن مرتكبي الإبادة الجماعية أمام المطالب الشعبية الواسعة بـ«الذاكرة والحقيقة والعدالة»، وهي قيم يفتخر بها مجتمع يرى في محاكمات قادة المجلس العسكري انتصاراً جوهرياً للبلاد.

وتكرر هذا النمط في المسيرة الجماهيرية دفاعاً عن التعليم؛ فقد وجد «ميلي» نفسه معزولاً بعد دعواته الاستفزازية لتقليص ميزانية التعليم إلى أدنى مستوياتها منذ 35 عاماً. كما أخفق أربع مرات في الالتزام بالقانون الذي يلزمه بتحويل الأموال المستحقة للجامعات، مهاجماً مؤسسات تجسد في الوجدان الشعبي المثل الأعلى للتقدم الاجتماعي. وفي محاولته تدمير رموز التأهيل والمعرفة والثقافة التي يمثلها التعليم العام، بات «ميلي» يفقد قاعدته الشعبية بوتيرة متسارعة.

رغم ذلك، لا يزال يحظى بدعم الطبقة الحاكمة التي لم تتخلَّ عنه بعد

الحقيقة أن المؤسسة السياسية تترقب انتهاء ولايته بطريقة تحفظ ماء الوجه، تمهيداً للمضي قدماً في مرحلة «ما بعد ميلي». وقد شرعت بالفعل في استكشاف بدائل محتملة، مثل «ميغيل أنخيل بيتشيتو»، النائب البيروني اليميني المتلون كالحرباء، و«ماوريسيو ماكري»، الرئيس السابق المنتمي لـ«اليمين الجديد» الذي عاد إلى المشهد السياسي، أو مقدم البرامج والقس الغامض «دانتي جيبيل»، فضلاً عن السيناتورة اليمينية المتقلبة «باتريشيا بولريتش». بل إن البعض يدرس خيارات بديلة في حال سقوط الرئيس قبل أوان رحيله؛ وفي هذا السيناريو، يخططون لاستمرار الحكومة بدعم من حكام الولايات واليمين البيروني.

في المقابل، يرفض ميلي الخضوع أو التخلي عن السلطة، مراهناً على بقائه بفضل مباركة ترامب، إذ بات يقضي في الولايات المتحدة وقتاً أطول مما يقضيه في أي مدينة أرجنتينية. وتتضمن التنازلات التي قدمها لراعيه منح براءات اختراع مختبرية مثيرة للجدل، وتقديم الدعم في النزاعات التجارية مع الصين في عدة مقاطعات. وقد استقطب ميلي مجموعة من الرأسماليين الذين يشاركونه توجهاته، والذين باتوا يتنافسون مع باولو روكا، الرئيس التنفيذي لمجموعة «تيشينت» متعددة الجنسيات، وهيكتور ماغنيتو، قطب الإعلام والرئيس التنفيذي لمجموعة «كلارين»، وغيرهم من الرأسماليين المحليين، للاستحواذ على مكاسب عمليات الخصخصة، كما يتصارعون على النفوذ داخل السلطة القضائية التي أصبحت ساحةً لحسم خلافاتهم.

ولكن، كما العادة، في الأرجنتين، ستكون الكلمة الفصل في المسار السياسي، للكادحين ...

بالفعل، لقد فاقت مظاهرات 24 مارس كل التوقعات؛

إذ شارك فيها ما يزيد عن مليون شخص من مختلف الأجيال، مما يُفنّد الادعاءات القائلة بتوجه الشباب نحو اليمين، وهو ما أكدته مجدداً مسيرات قطاع التعليم. كما تُبرز الاحتجاجات النقابية في مختلف المقاطعات أن حالة الركود التي تلت إصلاحات العمل الأخيرة قد انكسرت، بعد أشهر من تراجع الحراك في الشوارع. ورغم أهمية هذه التحركات الجماهيرية، إلا أنها لا تزال تفتقر إلى الزخم والنضالية اللازمين لهزيمة «ميلي»؛ إذ لا تلوح في الأفق حالياً بوادر لتكرار انتفاضة عام 2001 التي أطاحت بعدة رؤساء، أو تحقيق انتصار انتخابي مماثل لما حدث ضد «ماكري» في عام 2017.

هناك تحول مهم آخر يتمثل في الصعود المفاجئ لميريام بريجمان...

بالفعل، يُعد صعودها في استطلاعات الرأي مؤشراً مهماً، لا سيما مع تمتعها بصورة إيجابية قوية تعزز من فرصها الانتخابية. ويرى العديد من المحللين أن جاذبية ميريام لم تعد مقتصرة على قاعدتها التقليدية من الناخبين اليساريين والتقدميين فحسب، بل يعتقدون أن الناخبين الساخطين على النظام، ممن دعموا ميلي سابقاً، قد يوجهون غضبهم قريباً نحو اليسار. وتتشابه الأجواء الحالية إلى حد ما مع تلك التي أحاطت بالنائب اليساري لويس زامورا في الفترة المحيطة بعام 2001. لذا، تتعدد الأسباب الداعية لإطلاق حملة كبرى لدعم ترشح ميريام للرئاسة، حيث يجمع اليسار بأسره على ضرورة استثمار هذا الزخم وتعزيزه في الأشهر المقبلة.

دارت نقاشات عديدة، عُبِّر عنها عبر رسائل مفتوحة ووثائق متنوعة، حول الأهمية الاستراتيجية لهذه الحملة. ما رأيك؟

يدور نقاش حول ضرورة أن تُعدّل بريجمان خطابها لتعكس جدية طموحها في تولي الرئاسة، وذلك عبر تبني نبرة إيجابية ورسالة واثقة توضح رؤية اليسار لكيفية إدارة الحكم. يهدف هذا النهج إلى التمييز بين مفهومي الحكومة والسلطة، مع دعوة الجماهير لامتلاك كلتيهما، ويظل التحدي الأكبر متمثلاً في وضع استراتيجية عملية لتحقيق هذه الغاية.

في المقابل، يتبنى بعض المشاركين في النقاش موقفاً سلبياً، حيث يرون أن «الجبهة اليسارية العمالية – الوحدة» (FIT-U) لا ينبغي لها السعي نحو الحكم لافتقارها إلى سياسات قابلة للتطبيق. غير أن هذا التشاؤم لا يعدو كونه ترديداً لحجج اليمين التقليدية ضد اليسار، متجاهلاً التحولات الممكنة في موازين القوى.

هل هناك إعادة نظر في هذا التشاؤم؟

علينا الانتظار لنرى ما ستؤول إليه الأمور. ترى الرؤية التروتسكية التقليدية أن النضال من أجل الحكم والسلطة عمليتان متزامنتان تقعان في تتابع وثيق، وهو ما يجسده النموذج البلشفي لعام 1917؛ حيث الثورة، والمجالس، واقتحام قصر الشتاء، والشروع الفوري في تنفيذ البرنامج الاشتراكي. وتستند الدعوات إلى تعميق النضال، أملاً في انبثاق السلطة الشعبية من القاعدة، إلى تكرار هذا النموذج ذاته.

وتعيد بعض الوثائق صياغة هذه الإمكانية، مقدمةً ترشيح «ميريام» كحلقة في هذه السلسلة، وتقترح حملة إيجابية تربط بين فوزها بالرئاسة وانتفاضة ثورية، وهو ما يفسر الدعوة إلى تشكيل «لجان للنضال من أجل حكومة عمالية برئاسة بريجمان».

والاعتراض البديهي هنا هو أن هذا الرأي يفتقر إلى الواقعية، إذ لا توجد مؤشرات حالية تدعم حدوثه. ومع ذلك، فإن هذه الانتقادات المنطقية قد تفضي إلى استنتاج خاطئ يتمثل في التخلي عن أي حملة رئاسية فعالة. لذا، ترفض بعض الوثائق خوض مثل هذه الحملة، وتدفع بأن التركيز يجب أن ينصب حصراً على تجنيد الأعضاء، مع التأكيد على أن الانتخابات ليست سوى منصة لنشر الأفكار الاشتراكية.

وتذهب النسخ الأكثر اعتدالاً إلى أن الوقت غير مناسب للفوز بالحكومة، نظراً لغياب الدعم الاجتماعي اللازم لتنفيذ برنامج ثوري في المناخ الراهن، ويرون أن على اليسار إعطاء الأولوية لبناء الحزب لمعالجة هذا الضعف. وأنا لا أتفق مع هذه الطروحات، إذ أعتقد أنها تساهم في تكريس التهميش السياسي لليسار.

ما هو موقفك؟

يتمثل جوهر النضال في الفوز بالانتخابات وتشكيل الحكومة كخطوة أولى نحو السعي للظفر بالسلطة الحقيقية. إن النجاح في صناديق الاقتراع، المرتكز على التعبئة الشعبية والعمل القاعدي، يمنحنا القدرة على بدء معركة السيطرة على مفاصل الدولة، من اقتصاد وقضاء ومؤسسات عسكرية وإعلامية. هذه استراتيجية واضحة وفعالة، والأهم من ذلك أنها مفهومة لدى غالبية الناس؛ فهي تنأى بنا عن الجدالات النظرية حول مدى ملاءمة الظروف للمشروع الاشتراكي، وتضع هذا الهدف في سياق واقعي متطور.

نحن لا نعلم ما إذا كانت الظروف المطلوبة لتبلور النموذج الثوري التقليدي ستتحقق أم لا، لذا فإن استبعاد هذا الاحتمال تماماً يعد خطأً جسيماً، تماماً كالمراهنة عليه وحده. إن الوصول إلى الحكم والتنافس على السلطة يمثلان مرحلة مفصلية في مسار المشروع الاشتراكي. قد يجد اليسار نفسه قريباً في وضع يفرض عليه الحكم باستراتيجية واضحة للسلطة، لكن النهج الأكثر واقعية يظل رهناً بتقييم السياقات الراهنة، مع استحضار دروس التاريخ الحديث لبلدنا ومنطقتنا.

وما هو هذا النهج؟

شهدت الأرجنتين انتفاضة عام 2001، التي تمثلت في ثورة شعبية واسعة النطاق شملت الجمعيات، وخطوط الاعتصام، والمنظمات القاعدية. وقد مهدت هذه الأحداث الطريق للعملية الانتخابية

التي أفضت إلى حقبة «الكيرشنريين» (حكومات يسار الوسط التي ترأسها نيستور كيرشنر بين 2003 و2007، وكريستينا فرنانديز دي كيرشنر بين 2007 و2015). ويبدو لي أن اليسار آنذاك افتقر إلى استراتيجية واضحة للتدخل في الانتخابات، وهو خطأ ينبغي ألا نكرره.

في المقابل، صعد إيفو مورايس إلى سدة الرئاسة في بوليفيا، كما انتُخب هوغو تشافيز في فنزويلا؛ وهي مسارات تتقاطع مع تجربة سلفادور أليندي في تشيلي، التي ظلت طوال القرن العشرين محوراً لنقاشات واسعة حول التقييم الفعلي لحكومات العمال. ومن وجهة نظري، فإن هذا المسار يتوافق مع الديناميات الثورية التي شهدتها روسيا، أو الصين، أو فيتنام، أو كوبا، أو يتقاطع معها أو يكملها، لكنه لا يتعارض معها بأي حال من الأحوال.

غير أن الاعتراض الجوهري يكمن في أن تلك المحاولات أخفقت في الموازنة بين المسار الانتخابي والمسار الثوري.

في رأيي، هذا الاعتراض ليس دقيقاً؛ فوفقاً لهذا المعيار المجرد، يمكن القول إن كل مسار سياسي يساري قد فشل، إذ واجهت جميعها حدوداً ونكسات وعقبات في مراحل مختلفة. فهل كان مسار ليون تروتسكي ناجحاً؟ يبدو لي أن هناك عادة جدلية سيئة تتمثل في التركيز على إخفاقات الخصم مع تجاهل أوجه القصور الذاتية؛ فلا يكفي القول بأن «البيرونية» قد فشلت دون تقديم نموذج بديل، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي، يمكن اعتباره ناجحاً.

وإذا تمكنت ميريام من ترسيخ حضورها البارز على الساحة السياسية، فسيتم تجاوز هذه العيوب، لا سيما إذا وضع اليسار أهدافاً أكثر طموحاً تتناسب مع إمكاناته؛ فالأمر لا يتوقف عند انتخاب المزيد من النواب، بل يتعداه إلى الفوز في الانتخابات المحلية على مستوى الدوائر والبلديات والمقاطعات في عام 2027، ومن ثم إطلاق حملة وطنية للفوز بالحكومة والتنافس على السلطة، وهو ما يتطلب بناء تحالفات وائتلافات تتجاوز حدود اليسار التقليدي.

أما إذا نجح حزب «FIT-U» في توسيع قاعدته الانتخابية بشكل ملموس، فسيتعين عليه توضيح موقفه من جولة الإعادة المحتملة بين مرشح رئاسي من يسار الوسط وآخر من اليمين. ورغم أن هذه المسألة ليست ملحة حالياً، نظراً لأن الحملة الرئاسية لميريام تفترض وصولها إلى تلك الجولة، إلا أنه من الضروري بلورة موقف واضح تجاه ما يحدث عادةً في جولات الإعادة في أمريكا اللاتينية؛ ففي هذا السيناريو، لا يمكن التردد في الدعوة للتصويت ضد اليمين، إذ لا مفر من صقل الاستراتيجيات بما يتناسب مع السياق الإقليمي المتسم بالتحولات الدراماتيكية.

هل تشير إلى خطر هجوم إمبريالي على كوبا؟

لقد أعلن ترامب صراحةً عن نيته السيطرة على الجزيرة والتصرف فيها وفق أهوائه؛ إذ حاصرت أساطيله البحرية كوبا، كما لفقت الولايات المتحدة تهماً ضد راؤول كاسترو لتمهيد الطريق أمام عمليات اختطاف أو اغتيالات موجهة، أو حتى شن غزو عسكري. يبدو أن هذا الملياردير يسعى لتعويض إخفاقاته في إيران عبر تكثيف الحظر والحصار النفطي من خلال عمل عسكري، بينما تستعد الجزيرة للمقاومة، مما يحتم علينا تكثيف مبادراتنا التضامنية.

وعلى الرغم من وجود مسيرات مخططة، وحملات لإرسال الإمدادات، وتزايد لفتات التضامن، إلا أنه يتعين على «الاتحاد الاشتراكي الثوري» (FIT–U) إظهار التزام أكثر وضوحاً وفاعلية؛ فعلى سبيل المثال، سيكون لإرسال بريجمان في زيارة إلى كوبا -على غرار خطوة الزعيم اليساري البيروني خوان غرابويس- تأثير كبير ولفتة مهمة على الصعيد الإقليمي، لا سيما في ظل التطورات المتعلقة باختطاف نيكولاس مادورو.

كيف تقيم الأوضاع الراهنة في فنزويلا؟

إن وصف الوضع بـ«المقلق» يُعد تقليلاً من خطورته؛ فمن المعلوم أن الحكومة باتت تحت تهديد السلاح عقب اختطاف مادورو. لقد ساد افتراض بأن الرئيسة بالنيابة، ديلسي رودريغيز، كانت تكتسب الوقت وتستجمع قواها للتحضير لهجوم مضاد، وفسرنا التنازلات المقدمة لترامب على أنها ثمن باهظ لا مفر منه ضمن هذه الاستراتيجية.

ومع ذلك، وبعد مرور أشهر، تتزايد الأدلة على اتخاذ مسار مختلف؛ إذ شهدنا إعادة تنظيم مشبوهة للقيادة العسكرية، وتصريحات دبلوماسية مجمّلة بشأن الحرب ضد إيران، وإطلاق سراح متآمرين من اليمين، بالإضافة إلى اجتماعات احتفائية مع مبعوثي «الإمبراطورية».

وفي الوقت الذي يجري فيه رئيس القيادة الجنوبية للجيش الأمريكي حواراً مع ديلسي، يخيم صمت مطبق تجاه الصورة المهينة التي نشرها ترامب لفنزويلا بوصفها «الولاية الـ51». وكانت القشة التي قصمت ظهر البعير هي عملية الإخلاء الوهمية للسفارة الأمريكية، تزامناً مع تحليق طائرات البنتاغون في سماء كاراكاس، متناسين أن الطرف الذي ينفذ هذه العمليات يحتجز رئيس فنزويلا رهينة.

علاوة على ذلك، أُقرت قوانين تخدم الشركات الأمريكية في الاستيلاء على عائدات النفط التي تُحوّل بشكل واسع إلى خزينة الولايات المتحدة، بينما يستأنف صندوق النقد الدولي عمليات التفتيش.

وتأتي الانتقادات لهذه التطورات بشكل رئيسي من قلب الحركة «التشافيزية»؛ فقد دعا لويس بريتو غارسيا إلى الشفافية بشأن اختطاف مادورو وطالب بتفسيرات لتساهل الحكومة مع ترامب، كما أكد نائب الرئيس السابق إلياس جاوا أن فنزويلا تخضع للاحتلال وأن واشنطن تخطط لإقامة محمية. وأخيراً، فإن تسليم الممول أليكس صعب للمحاكم الأمريكية أمر غير مبرر؛ فقد كان دوره محورياً في إبقاء دوائر التجارة الخارجية مفتوحة في ظل عقوبات «الإمبراطورية»، وإذا كان قد ارتكب جريمة، فمن المفترض محاكمته في كاراكاس بدلاً من احتجازه في زنزانة بالقرب من مادورو.

إن المؤشرات على حدوث تحول رجعي باتت واضحة ولا يمكن تجاهلها، مما يستدعي نقاشاً صريحاً؛ فجدوى الجدل حول وجود خيانة من عدمها أصبحت محدودة، بينما تكمن الأهمية في التوصيف السياسي الدقيق لما يحدث، ولعل النظر في تجربة ما بعد الهزيمة الانتخابية الأولى للساندينيين يمثل سابقة يمكن القياس عليها لفنزويلا اليوم.

لحسن الحظ، لدينا تطورات مشجعة في بوليفيا...

إن الانتفاضة الشعبية الراهنة تُعدّ حدثاً استثنائياً؛ فبعد مرور ستة أشهر على تولي الحكومة اليمينية السلطة، تبرز حركة احتجاجية واسعة النطاق ضد سياسات التقشف، مما يؤكد مجدداً على تجذر تقاليد النضال في منطقة «ألتيبلانو».

لقد فرضت هذه الانتفاضة طوقاً حول مدينة «لاباز» عبر أساليب نضالية جذرية، كإغلاق الطرق وتنظيم المظاهرات الحاشدة. ويطالب المتظاهرون باستقالة الرئيس لإخفاقه في الوفاء بوعوده الانتخابية، مستخدمين كل ما يلزم من قوة لإجبار السلطات القمعية على الرضوخ. وتتواصل المواجهة في ظل لجوء الحكومة إلى الجيش لقمع الاحتجاجات، وإصدار مذكرات اعتقال بحق القادة، واستخدام معدات عسكرية موردة من «ميلي».

تجدر الإشارة إلى أن بوليفيا لطالما كانت في العقود الأخيرة بوصلة لدورات النضال الإقليمية؛ ففي مطلع القرن، أطلقت شرارة موجة من الانتفاضات التي امتدت إلى الإكوادور وفنزويلا والأرجنتين. كما قادت قبل بضع سنوات موجة ثانية تلتها حركات احتجاجية في الإكوادور، وشيلي، وكولومبيا، وبيرو.

واليوم، يعود البوليفيون لتصدر المشهد، وذلك على وقع مقاومة لافتة في شيلي سبقت تولي [الرئيس اليميني المتطرف] خوسيه أنطونيو كاست منصبه بأشهر قليلة. إن الانتفاضة في بوليفيا تتخطى الحدود الجغرافية، متحديةً أجندة ترامب وموجهةً ضربة قوية لأتباعه من اليمين المتطرف، لترسم بذلك مساراً تبناه اليسار الأرجنتيني واعتبره نهجاً خاصاً به.

****

منذ وصول الرئيس خوان دومينغو بيرون إلى السلطة عام 1946، ظلت البيرونية القوة السياسية المهيمنة في الأرجنتين. ورغم وجودها حالياً في صفوف المعارضة، فقد كانت الحزب الحاكم الأبرز منذ انتهاء الدكتاتورية العسكرية عام 1983. وتُعد البيرونية حركة سياسية واسعة النطاق تضم طيفاً متنوعاً من التيارات، بدءاً من اليمين وصولاً إلى يسار الوسط والقوى التقدمية، ومن أبرز محطاتها إدارات يسار الوسط التي قادها كل من نيستور كيرشنر (2003-2007) وكريستينا فرنانديز دي كيرشنر (2007-2015).

المصدر: https://links.org.au/claudio-katz-argentine-left-must-aim-govern-strategy-power

الأرجنتين، «اليسار أمام تحدٍ كبير!». بعض الأفكار حول المهام المطروحة علينا

كتّاب متعددون: ألدو كاساس، أريل بيتروتشيلي، إدواردو لوسيتا، خوان بابلو كاسيلو؛ 26/05/26

الرفاق الأعزاء:

قبل ما يزيد بقليل على شهر، نشر الموقّعون أدناه رسالة مفتوحة موجّهة إلى منظمات FIT-U، اختصار لـ«جبهة اليسار والعمال - الوحدة» (Frente de Izquierda y de Trabajadores-Unidad)، التي تتألف من أحزاب «اليسار الاشتراكي» (IS)، الحركة الاشتراكية للعمال (MST)، وحزب العمال (PO)، وحزب العمال الاشتراكيين (PTS)، ملاحظة المحرر)، لكنها كانت في الواقع موجهة إلى مجمل اليسار الثوري في الأرجنتين، تحت عنوان «اليسار أمام تحدٍ كبير». وقد لقيت هذه الرسالة صدىً واسعاً فاق توقعات جميع الموقّعين عليها، ليس بسبب قيمتها الذاتية فحسب، بل لأنها تطرقت إلى قضية ملحّة تشغل بالفعل مختلف الأفراد والتنظيمات التي تُعدّ، بالمعنى الواسع، جزءاً من اليسار. وإلى جانب العديد من المقالات التي كُتبت دعماً للرسالة المفتوحة أو في إطار النقاش حولها، تجدر الإشارة إلى أن ثلاثاً من المنظمات المنضوية في FIT-U : FIT-UMST وIS أعادت نشرها في منابرها الإعلامية، وأبدت في المجمل موقفاً إيجابياً من المقترح الداعي إلى تشكيل لجان قاعدية بهدف العمل على إقامة حكومة للعمال.

في هذا السياق، أطلقت المنظمة التي تنتمي إليها رفيقتنا ميريام بريغمان، أي حزب العمال الاشتراكيين (PTS)، نداءً عاماً تحت شعار «أنت عنصر أساسي»، وقد انضممنا نحن الأربعة إلى هذه المبادرة. وجاء دعمنا لها انطلاقاً من قناعتنا بأنها تمثل خطوة أولى نحو تنظيم الأعداد المتزايدة من المواطنين والمواطنات الذين يرون في ميريام بديلاً سياسياً للحكومة الحالية. ومع ذلك، فقد أثار النداء جملة من التحفظات المشروعة؛ إذ رأى عدد من الرفاق أنه كان من الأفضل أن يصدر باسم جبهة FIT-U بأكملها. وقد يكون هذا الرأي وجيهاً، غير أنه لا توجد ضمانة بأن التوافق على مثل هذه الخطوة كان سيتحقق بالسرعة المطلوبة، خصوصاً في ظل الظرف السياسي المتقلب الذي يجعل عامل الوقت ذا أهمية كبيرة.

وبغض النظر عن مدى جودة هذه المبادرة الأولى أو ما يمكن أن يؤخذ عليها، فإن المؤكد هو أن مساراً جديداً قد بدأ بالفعل. فالنداء إلى تشكيل لجان قاعدية يتوجه إلى جميع القوى والأفراد الذين يتبنون أفق «حكومة العمال»، كما يفتح الباب أمام نقاش جوهري حول سبل بناء قوة سياسية جديدة، سواء جرى توصيفها بـ«حزب الطبقة العاملة الجديد» أو «حركة تاريخية جديدة». ورغم أن معالم هذه القوة ما تزال غير واضحة تماماً، فإنها تطرح أسئلة تستحق الدراسة والنقاش الجاد.

في ما يلي، نرغب في عرض رؤيتنا أمام الرأي العام بشأن هذه المهام ذات الأهمية الكبرى، مع توسيع وتطوير الأفكار التي طرحناها في مداخلتنا السابقة.

ونود أولاً التوقف عند سمة استثنائية من سمات الظرف الراهن، تكاد تكون بلا سابقة في التجارب الحديثة. فهناك شخصية سياسية بارزة تنتمي إلى منظمة وإطار يساري ثوري، يختلف بوضوح عن المشاريع «التقدمية» أو «الإصلاحية» أو «الشعبوية» التي هيمنت خلال السنوات الأخيرة، وتحظى في الوقت نفسه بنسبة مرتفعة جداً من التأييد الشعبي وباتجاه تصاعدي في نوايا التصويت. وهي حالة يصعب العثور على ما يماثلها، حتى بصورة غير مباشرة، في التجارب المعاصرة.

إن هذه الحالة، إذا صح التعبير، تفتح آفاقاً وإمكانات بالغة الأهمية، لكنها لا تكفي بمفردها لضمان تحولها إلى قوة سياسية منظمة أو إلى عامل تغيير مستدام، إذ من الممكن أن تبقى مجرد ظاهرة ظرفية وعابرة. ومن هنا تبرز ضرورة منحها مضموناً سياسياً أكثر تماسكاً وقاعدة تنظيمية أكثر صلابة، خاصة في ظل ظروف ما تزال مواتية نسبياً بفعل أزمة حكومة ميلي، وحالة الجمود والانقسامات الداخلية، إضافة إلى الانزياح المتواصل نحو اليمين داخل البيرونية. لذلك، تبرز المهمة الأولى في العمل على «تنظيم هذا التعاطف الشعبي»، وهو تعبير بدأ يكتسب انتشاراً متزايداً. غير أن إنجاز هذه المهمة ليس بالأمر الهيّن، إذ تعترضه أربع عقبات أساسية نرى ضرورة طرحها للنقاش الجماعي من أجل البحث في السبل الأكثر فعالية للتعامل معها من منظور ثوري.

تتمثل العقبة الأولى في أن جزءاً مهماً من هذا التعاطف، رغم صعوبة قياس حجمه بدقة، يبدو مرتبطاً بمنطق متقلب وسريع التأثر، يتغذى على ديناميات الثقافة السمعية البصرية عموماً وعلى شبكات التواصل الاجتماعي خصوصاً. ويظهر ذلك بشكل بارز فيما يصفه فيديريكو ماري بـ«الصدقوية»، أي الميل إلى تفسير الظواهر السياسية انطلاقاً من مسألة الفساد أو غيابه ومنحها وزناً مبالغاً فيه.

ولكي لا يتبدد هذا التعاطف أو يتحول في اتجاهات أخرى مع مرور الوقت، يصبح من الضروري ــ وإن كان ذلك وحده غير كافٍ ــ أن ينتقل عدد كبير من هؤلاء المتعاطفين إلى أشكال من التنظيم والمشاركة الفعلية. فالوقت ليس في صالحنا، ومن ثم لا بد من تحويل هذه «الحالة المزاجية» إلى «حالة تنظيمية»، ولو في حدودها الدنيا. ولا تقتصر أهمية ذلك على الحيلولة دون تشتت التأييد القائم، بل تنبع أيضاً من حقيقة أعمق مفادها أن أي تحول ثوري حقيقي لا يمكن أن يتحقق من دون انخراط واسع وواعٍ

للجماهير الشعبية في صنعه.

وهذا يقودنا إلى العقبة الثانية. فاليسار الثوري، سواء في بلدنا أو على المستوى العالمي، يعيش منذ عقود في موقع دفاعي على مختلف الجبهات. وبعد الأزمة المالية العالمية عام 2008، بدأت تلوح بعض المؤشرات التي أوحت بإمكانية استعادة المبادرة، على الأقل في المجال الفكري. فقد تعرضت مصداقية الاقتصاديين السائدين لاهتزاز كبير، بينما عاد اسم ماركس ليحظى باهتمام متجدد داخل الأوساط الفكرية.

لكن الجزء الأكبر من الحركات الاجتماعية المطالبة بحقوقها – ما يمكن أن نسميه بشكل غامض بعض الشيء «اليسار الاجتماعي» – ظل أسيراً لمقاربات إما جزئية للغاية، تركز على قضايا أو مطالب معينة،

ومع ذلك، بقيت غالبية الحركات الاجتماعية المنخرطة في النضال من أجل الحقوق، ما يمكن أن نسميه بشكل غامض بعض الشيء «اليسار الاجتماعي»، محصورة ضمن أطر عمل محدودة؛ فإما أنها ركزت على مطالب وقضايا جزئية بعينها، أو أنها تبنت، عندما اتخذت طابعاً سياسياً أوسع، توجهات إصلاحية ذات سقف متواضع. أما في المجال النقابي، فقد ظل تأثير اليسار الثوري محدوداً في المجمل، في ظل اتجاه عالمي مستمر نحو تراجع معدلات الانتساب إلى النقابات. وعلى الصعيد الانتخابي، حققت المشاريع الشعبوية والإصلاحية الجديدة حضوراً وتأثيراً أكبر بكثير، فضلاً عن النجاحات التي أحرزتها البدائل النيوليبرالية والمحافظة الحديثة.

من هذا المنطلق، يمثل الظرف الراهن في الأرجنتين فرصة استثنائية ونادرة للانتقال من موقع الدفاع إلى موقع المبادرة، ولشغل موقع أكثر مركزية في الصراع السياسي بعد سنوات طويلة من البقاء على الهامش وتلقي الهجمات المتتالية. غير أن اغتنام هذه الفرصة يتطلب تحولات سياسية وتنظيمية لم نتهيأ لها بالشكل الكافي. فالانتقال من عقلية الدفاع إلى عقلية الهجوم ليس أمراً يسيراً، لكنه يظل ضرورة لا مفر منها إذا كان هدفنا الحقيقي هو إحداث تغيير جذري في العالم.

أما العقبة الثالثة فتتمثل في أن أي توجه هجومي يفتقر إلى الأساس ما لم يقترن بالقدرة على ممارسة سياسة جماهيرية واسعة. واليوم يجد اليسار الأرجنتيني نفسه أمام فرصة من هذا النوع، وهي فرصة كانت حتى وقت قريب بعيدة المنال. فبفعل تطور الأوضاع

الموضوعية وما يمتلكه من عناصر قوة خاصة، بات بإمكانه الشروع في خوض سياسة جماهيرية ذات أفق ثوري. غير أن توفر هذه الإمكانية لا يعني أن تحقيقها سيكون سهلاً، ولا أنها ستقود تلقائياً إلى النجاح. فالتعامل مع متطلبات السياسة الجماهيرية سيفرض تعديلات وتحولات عميقة، ستكون بلا شك موضوع نقاشات واسعة، خاصة أن الثقافة السياسية التي تبلور في إطارها اليسار تاريخياً ارتبطت بدرجات متفاوتة بسياسة موجهة نحو الطلائع أو نحو قطاعات اجتماعية محددة أكثر من ارتباطها بالجماهير الواسعة.

أما العقبة الرابعة، التي لا تقل أهمية عن سابقاتها، فتتعلق بمسألة الوحدة. فالسياسة الجماهيرية الحقيقية لا يمكن أن تتطور إلا على أساس مستويات مرتفعة من الوحدة والتضامن وروح التعاون. ومن المفيد أن تُخاض النقاشات المتعلقة بهذه القضية بهدوء ومن دون أحكام مسبقة. ولعل نقطة الانطلاق المناسبة تتمثل في الإقرار بحقيقة بسيطة مفادها أن جميع الأشكال التنظيمية التي عرفناها حتى الآن أظهرت حدودها وإمكاناتها المحدودة. فلا يوجد نموذج جاهز يمكن نسخه أو استنساخه، ولا يمتلك أي طرف وصفة مؤكدة أو خريطة طريق واضحة لهذا المسار غير المسبوق. ولذلك، يبدو أننا سنكون مطالبين بقدر كبير من الإبداع السياسي والتنظيمي، مستفيدين في الوقت نفسه من الدروس التي تقدمها التجارب السابقة بما تنطوي عليه من نقاط قوة وضعف.

وفي الوضع الأرجنتيني الراهن، يتمثل الواقع القائم في وجود تحالف انتخابي يجمع أحزاباً قيادية حافظت على وحدتها طوال فترة طويلة نسبياً، وهو إنجاز مهم في إطار التقليد التروتسكي ويكاد يكون بلا نظير في بلدان أخرى، إلى جانب عدد محدود من التنظيمات السياسية الأخرى، فضلاً عن طيف واسع ومتعدد من الحركات الاجتماعية المتفرقة والموزعة على عدد كبير من المبادرات والمجموعات المختلفة.

في رأينا، ينبغي أن تتجه «اللجان الشعبية من أجل حكومة العمال: ميريام بريغمان رئيسة» نحو بناء تقاطع واسع يشمل نشطاء الأحزاب الأربعة المكوِّنة لـ FIT-U، إضافة إلى منظمات سياسية أخرى خارج التحالف لكنها تتقاطع معه في الأهداف الاستراتيجية النهائية، مثل «نويفو ماس» و«بوليتيكا أوبريرا» و«كونفيرجينسيا سوسياليستا» و«فيينتوس ديل بويبلو»، وغيرهم. كما ينبغي أن يمتد هذا الانفتاح ليشمل شريحة واسعة من القواعد الاجتماعية التي تصوّت لجبهة اليسار الموحد (FIT-U) دون أن تكون خاضعة تنظيمياً لأي من أحزابه، وهو ما أشار إليه أليخاندرو بودارت في كلمته أمام مؤتمر «حركة العمال الاشتراكية» (MST) عندما وصف هؤلاء بأنهم «لا يخضعون لإملاءات أي من الأحزاب». ويضاف إلى ذلك جزء مهم من الناشطين والأفراد المنخرطين في مختلف «الحركات الاجتماعية».

وسيكون من الضروري بشكل خاص توجيه الدعوة وفتح المجال أمام أولئك الذين، بعد خيبة أملهم من البيرونية العاجزة عن مواجهة ميلي واتجاهها المتزايد نحو اليمين، باتوا ينظرون بتعاطف وأمل إلى ميريام وإلى المشروع اليساري المناهض بوضوح للرأسمال الذي يطرحه تحالف FIT-U . كما لا ينبغي إغفال إمكانية استقطاب جزء من الناخبين المحتملين لميلي من داخل الطبقات الشعبية، والذين يشعرون، بشكل متزايد، بأنهم تعرضوا للخداع.

وإذا ما نجحت هذه الطاقات النضالية في الالتقاء ضمن فضاءات مشتركة قادرة على إنجاز مهام متعددة، فإننا سنكون أمام بداية تحول في المشهد السياسي يتجاوز بكثير مجرد تغيير في المزاج العام أو في التوجهات الانتخابية. وتبدو لنا هذه الفضاءات المشتركة أكثر فعالية من تعدد المساحات المنفصلة، ليس فقط لما تتيحه من إمكانات تعبئة أوسع، بل أيضاً لأنها قد تشكل إطاراً لنقاشات مفتوحة وخصبة، شرط اعتماد مقاربة بنّاءة داخلها.

إن حجم المهام المطروحة كبير بالفعل. وكما أشار مؤخراً إميليو ألبامونتي، أحد القادة التاريخيين في حزب PTS، في مقابلة إعلامية، «ينبغي بذل جهد في كل موقع من أجل التفكير في الأنشطة القادرة على إثارة أكبر قدر من الحماس لدى الرفاق؛ والتفكير في الأنشطة التي تعزز الوعي السياسي، وتدفع نحو مزيد من التنظيم والتعبئة. ولا يقتصر الأمر بالضرورة على أشكال النشاط النضالي التقليدي، بل قد يشمل أيضاً نقاشات فكرية أو حتى مبادرات اجتماعية». ومن جهة أخرى، ما زلنا نرى ضرورة تطوير مقترحات أكثر واقعية وملموسة مما هو مطروح حالياً لكل جانب من جوانب الواقع الذي يُفترض أن تتعامل معه حكومة عمالية محتملة. ويمكن التساؤل عما إذا كان من الأفضل طرح هذه القضايا داخل اللجان نفسها أو بالتوازي معها، لكن الأهم في كل الأحوال هو عدم إغفال مناقشتها والتعامل الجاد معها.

وفي الوقت الذي نوجّه فيه الجهود نحو هذه المهام المختلفة، ينبغي ألا نتوقف عن تقييم ما قد تتيحه الديناميات الاجتماعية والسياسية الراهنة من إمكانات متعددة. ففي ظل هذه الأزمة، لا يمكن استبعاد احتمال اندلاع حركات نضالية واسعة في قلب الساحة السياسية، كما يحدث اليوم في بعض المقاطعات، ولا حتى احتمال حدوث انتفاضات أو تحولات ثورية، على غرار ما نشهده لدى الجيران في بوليفيا. وفي جميع الأحوال، سيكون بإمكان اليسار الموحد والمنظم أن يتدخل بشكل أكثر فاعلية، سواء في الميدان الانتخابي أو في ساحات النضال الاجتماعي.

وبعد سنوات من التشتت، يبرز أمامنا تحدٍ يتمثل في تحقيق درجات ملموسة من الوحدة. وإذا ما نجحنا في ذلك، فسيكون من الممكن تحويل جزء من التعاطف الشعبي تجاه ميريام بريغمان إلى انتشار أوسع للفكر الاشتراكي والمنظور الثوري، على نطاق كان يصعب تصوره حتى وقت قريب. وهي مهمة يتعين على مجمل اليسار الاضطلاع بها بشكل منسق، بعيداً عن النزعات الطائفية أو الادعاءات الذاتية، وبما يضع المصلحة المشتركة في المقدمة.

ندرك أن الدفع نحو الوحدة سيصطدم بجمود متراكم نتيجة سنوات طويلة من التشتت التنظيمي، لا على مستوى الأحزاب فحسب، بل أيضاً داخل الحركات الاجتماعية. وسيكون من الضروري الخروج من دوائر الراحة المعتادة ومن العلاقات الضيقة بين من يتشابهون في التفكير فقط. يمكن تحقيق ذلك، لكنه لن يكون سهلاً، وسيتطلب قدراً كبيراً من الصبر في سياق يُتوقع أن يكون مليئاً بالتغيرات والتحديات غير المسبوقة.

ويبقى التحدي مطروحاً بوضوح: فإذا استطعنا إنشاء لجان قاعدية موحدة ومستقلة في مختلف المواقع، وهو هدف نعتبره أولوية قصوى ويجب أن يتمتع بأوسع قدر من الاستقلال في تطوره، فإن هذه اللجان يمكن أن تتحول إلى مختبر سياسي حقيقي، يجمع بين نشر المنظور الثوري وخلق فضاء مفتوح لمناقشة التحديات الكبرى التي يطرحها هذا المنظور، بعيداً عن الدوغمائية وبروح بنّاءة، مع استكشاف أشكال جديدة من التنظيم والعمل، بخطى متأنية ولكن دون تردد، بما يسمح بمواجهة الرأسمالية بشكل جدي في واقعنا الراهن.

المصدر: https://vientosur.info/argentina-la-izquierda-ante-un-gran-desafio-ii-algunas-reflexiones-sobre-las-tareas-que-tenemos-por-delante/

التعليم العمومي في طليعة النضالات النقابية: إضراب تاريخي في إسبانيا

بقلم: مويسيس فيزكاينو، فيسينت موري

تُعد حملة «May Day Strong»، التي أطلقتها نقابة المدرسين في شيكاغو، مثالاً بارزاً على الدور الريادي الذي تلعبه النقابات في الحركة العمالية الأمريكية، حيث نجحت في حشد ملايين المتظاهرين في الأول من مايو في أكثر من 5000 تجمع احتجاجي ضد سياسات ترامب. وعلى نحو مماثل، شهدت المملكة المتحدة سلسلة من الإضرابات الهامة التي قادتها نقابة التعليم الوطنية على مدار ثلاث إلى أربع سنوات. وفي فرنسا، تبرز الفدرالية النقابية الوحدوية (FSU) ونقابة التعليم المنضوية تحت لواء الكنفدرالية العامة للعمل (CGT SUD) كقوى رائدة في الدفاع عن الخدمات العامة. كما تعرف نقابات التعليم في تشيلي والأرجنتين والمكسيك بكفاحيتها العالية.

تاريخياً، اختلفت التصنيفات الأكاديمية للمدرسين. فبينما وضع مفكرون مثل لويس ألتوسير وكريستيان بودلو وروجيه إستابليه ونيكوس بولانتزاس المدرسين ضمن فئة «البرجوازية الصغيرة الجديدة»، دافع ماركسيون مؤثرون مثل بيير نافيل وإرنست ماندل وإريك أولين رايت ومايكل بوراوي وهاري برافرمان وديفيد هارفي عن انتمائهم إلى الطبقة العاملة الذهنية. وفي الآونة الأخيرة، كشفت نسويات ماركسيات مثل ليز فوغل وسوزان فيرغسون وتيثي باتشاريا، من خلال نظرية إعادة الإنتاج الاجتماعي، عن الدور الحيوي الذي يلعبه التعليم في إعادة إنتاج الرأسمالية. وتمثل هذه المهنة، التي تشغلها النساء بنسبة 80 % في التعليم الابتدائي بفرنسا، قطاعاً من الطبقة العاملة يعاني بشكل خاص من التقليل المتسارع من قيمة مهام التعليم والرعاية في ظل الرأسمالية المعاصرة.

وقد تجلى هذا الوضع بوضوح في الإضراب غير المسبوق للخدمة العامة في كانتون فود بسويسرا الخريف الماضي، ويتجلى مجدداً في حركة الإضراب المفتوح للمعلمين الإسبان في منطقة فالنسيا منذ 11 مايو.

الأسبوع الأول من الإضراب: نجاح تاريخي

حقق الأسبوع الأول من الإضراب نجاحاً مدوياً، حيث شاركت فيه غالبية المعلمين وشهدت مظاهرات تاريخية، ليس فقط في إقليم فالنسيا، بل في مجمل نضالات التعليم في إسبانيا. وفي انتظار اقتراح حكومي لتنظيم مائدة مستديرة في 18 مايو، انطلق نداء عام من جميع جبهات النضال لدعم المعلمين المضربين. وقد لامست هذه المقاومة قلب المجتمع الفالنسي، وحفزت قطاعات أخرى مثل سائقي سيارات الأجرة ضد خدمات النقل عبر التطبيقات، والعاملات المتعاقدات في القطاع الخاص، على تنظيم تحركات وإضرابات جزئية. إنه إضراب تاريخي، حيث ستتوقف ظروف عمل جيل كامل من المعلمين، والأجيال القادمة، على نتائجه.

إضراب المعلمين: شعب يمضي قدماً

كان اليوم الأول من الإضراب المفتوح في التعليم العام تاريخياً ومؤثراً للغاية. لم يقتصر الأمر على المشاركة الجماهيرية– التي بلغت 90% وفقاً لمصادر النقابات، و47% على الأقل حسب بيانات الوزارة الإقليمية–والموجة الخضراء التي اجتاحت مؤسسات فالنسيا وأليكانتي وكاستيلون دي لا بلانا وإلش، بل امتد ليشمل الطبيعة الهجومية للإضراب. فمنذ عقود لم تشهد منطقة فالنسيا قطاعاً عمالياً بهذا الحجم يشرع في تحدي الحكومة الإقليمية بإضراب مفتوح. هذا الإضراب ليس دفاعياً، بل هجومي يطالب بالتحسينات. كما أنه ذو طابع مجتمعي أوسع، حيث يناضل المعلمون من أجل تعليم أفضل وأعلى جودة، وباللغة الفالنسية، إلى جانب المطالبة بزيادات في الأجور وتحسين ظروف العمل. ولهذا السبب، حظي الإضراب بدعم غالبية المجتمع.

يُعد التنظيم القاعدي النشط، ضمن تجمعات وحدوية لكل مؤسسة، عنصراً أساسياً في نجاح الإضراب. فقد لعبت هذه التجمعات دوراً محورياً في حث المترددين على الانضمام، وشرح أسباب النضال وأهميته للمعلمين والموظفين غير المدرسين والطلاب والأسر، وبذلك للمجتمع بأسره. هذا التنظيم يذكرنا، مع مراعاة الفروق، بموجة التضامن والتسيير الذاتي التي أعقبت كارثة عاصفة أكتوبر 2024. ففي ذلك الوقت، كما هو الحال اليوم، حشد الشعب نفسه بشكل مستقل، دون انتظار توجيهات، لمطالبة القادة بأداء واجباتهم. كانت هذه الأحداث، ولا تزال، مصدراً للتمكين والوعي على نطاق

واسع. وهي جزء، إلى جانب حركة 15M، والمسيرة الاستقلالية الكتالونية، ونقابات الإسكان، وغيرها، من العمليات القادرة على إطاحة الحكومات وتغيير الثقافة السياسية لبلد ما.

سوف ننتصر: الوحدة هي قوتنا

سيظل يوم 11 مايو محفوراً في ذاكرة شعب فالنسيا الجماعية. سيدخل العاملون في مجال التعليم، وحركة الجمعيات والنقابات، والمجتمع التعليمي بأسره، التاريخ بفضل الكرامة والتصميم والقوة التي أظهروها خلال أسابيع من التعبئة والتنظيم. الإضراب المفتوح هو بالفعل انتصار معنوي وسياسي في مواجهة حكومة متعجرفة وسلطوية ومنفصلة تماماً عن واقع المؤسسات التعليمية.

لقد تحولت مستشارة التعليم، ماري كارمن أورتي، من مسؤولة سياسية عن التعليم العام في فالنسيا إلى رمز للقمع والازدراء تجاه أعضاء هيئة التدريس. لم تجلب إدارتها سوى الفوضى، والتخفيضات الميزانية المقنعة، وعبء العمل الزائد، واضطهاد النقابات، والعجز التام عن الاستماع إلى المجتمع التعليمي. لقد فضلت أن تحكم من مكاتبها، محاطة بالدعاية والخضوع للمصالح الخاصة، بدلاً من الذهاب إلى المؤسسات والاستماع إلى صرخة أولئك الذين يحيون التعليم العام كل يوم.

وعلى قمة هذه الهجمة على الحقوق الاجتماعية والعمالية يقف رئيس الحكومة الإقليمية، خوانفران بيريز يوركا. تجسد حكومته أسوأ وجه للسياسة: الاستبداد، والدعاية الجوفاء، والمواجهة مع الخدمات العامة. لقد أرادوا كسر مقاومة المعلمين بالخوف والتهديدات والخدمات الدنيا التعسفية وغير المبررة، محولين حقاً أساسياً مثل الإضراب إلى سباق حواجز غير ديمقراطي. إن الخدمات الدنيا المفروضة لا تهدف إلى ضمان أي حق من حقوق المواطنين، بل تروم إفشال الإضراب وترهيب العاملين. إنها ممارسة لا تليق بحكومة تدعي أنها ديمقراطية.

لكنهم فشلوا. وسوف يفشلون. لأن هذا الإضراب ليس مجرد رد نقابي، بل حركة جماعية، متماسكة، ديمقراطية بعمق، وولدت من القاعدة. إنه رد آلاف المعلمين الذين سئموا من عدم الاستقرار، والازدراء المؤسسي، والتدمير التدريجي للتعليم العام في فالنسيا. إنه أيضاً رد العائلات، والطلاب، وموظفي المؤسسات التعليمية الذين يدركون أن الدفاع عن المدرسة العمومية هو الدفاع عن مستقبل شعبنا.

وإذا كان هذا الإضراب يدخل التاريخ، فذلك قبل كل شيء لسبب أساسي: الوحدة النقابية. وحدة بُنيت من القاعدة، من المدارس، ومن الجمعيات، ومن الإرادة المشتركة للمقاومة. وحدة لا غنى عنها، تركت جانباً الشعارات والخلافات على السلطة لتضع في صميم الاهتمام حقوق العاملين والدفاع عن الخدمات العامة. هذه هي القوة الكبرى للحركة: الوحدة النقابية والشعبية.

يجب المطالبة بهذه الوحدة بقوة، لأنها مفتاح أي انتصار مستقبلي. عندما تنسق النقابات، وعندما تتحدث الجمعيات، وعندما تتقدم الأسرة التعليمية متحدة، ترتجف الحكومات. وهذا بالضبط ما يحدث. الحكومة الإقليمية متوترة، لأنها تعلم أن هذا الإضراب يمكن أن يفتح دورة جديدة من النضال الاجتماعي في إقليم فالنسيا.

في 15 مايو، تظاهر 35 ألف شخص في شوارع فالنسيا

أدت النيوليبرالية، التي غالبًا ما يُساء وصفها بأنها انسحاب للدولة لصالح الأسواق، إلى إعادة تنظيم عميقة لسلطة الدولة، بهدف إعادة تشكيل العلاقات الطبقية. وقد أسفرت عن مرونة في التوظيف (التشغيل)، وإضعاف أنظمة الرعاية الاجتماعية، وتشديد أنظمة الهجرة، وتسليع الخدمات العامة.

من المهم أيضاً التأكيد على أن هذا النضال تجاوز الحدود. إن التضامن الذي أبدته النقابات والمنظمات في إسبانيا وجميع أنحاء العالم يثبت أن ما يحدث في إقليم فالنسيا يندرج في صراع عالمي بين مصالح النخب وحقوق الأغلبية الاجتماعية. إن الدعم المقدم من اتحاد المعلمين الأمريكيين، وFESIDUAS، ومنتدى التعليم في أمريكا اللاتينية، والاتحاد الدولي للتعليم، والنقابة الفرنسية Solidaires، والشبكة الدولية للتضامن والنضال، يظهر أن نضال العاملين في فالنسيا هو أيضاً نضال ملايين الأشخاص في جميع أنحاء العالم ضد الهشاشة والسلطوية.

غداً، لن يتوقف شيء. غداً، تبدأ مرحلة جديدة. يجب أن يُستخدم هذا الإضراب لتوسيع نطاق الصراع والتعبئة ليشمل قطاعات أخرى من الخدمة العامة وعالم العمل. الوضع الذي يمر به التعليم هو نفسه الذي تعاني منه قطاعات الصحة والخدمات الاجتماعية والنقل العام والعديد من القطاعات الأخرى التي تضررت من التخفيضات في الميزانية والخصخصة وفقدان الحقوق. يجب بناء رد شامل من قبل الطبقة العاملة بأكملها.

لهذا السبب فإن الرسالة واضحة ولا لبس فيها: سننتصر. سننتصر لأننا نملك قوة العقل وقوة الوحدة. سننتصر لأن لا حكومة يمكنها هزيمة شعب منظم. سننتصر لأن العاملين في قطاع التعليم قرروا النهوض وعدم الرضوخ أبداً.

* نُشرت المساهمتان اللتان كتبهما مويسيس فيزكاينو وفيسينت موري على الموقع الإلكتروني Viento Sur، بتاريخ 11 مايو 2026.

كتاب : عندما كان لسان يسمى فرناندو (حلقة 13)

حياة مناضل أممي مغربي في حرب الغوار السلفادورية, ووفاته:

«الصحة في حقيبة الظهر» 96

كانت ممارسة الطب في تلك الظروف شديدة الصعوبة، وتتطلب من الطبيب قدرًا كبيرًا من الالتزام والتفاني. فقد كان عليه، سواء أكان حديث التخرج أم مبتدئًا في المهنة، بل وحتى إن لم يُكمل دراسته الجامعية، أن يواجه مختلف الحالات والظروف اعتمادًا على الإمكانات البشرية والمادية المتاحة. وكما يوضح فرانسيسكو ميتزي، الطبيب الأمريكي الذي قضى ثلاث سنوات في معسكرات المقاتلين في السلفادور بين عامي 1983 و1985: "لم تكن هناك أي إمكانية لنقل الجرحى أو إحالتهم إلى خارج المنشأة الطبية نفسها على أي جبهة".

ولم تقتصر هذه التحديات على الأطباء وحدهم، بل شملت أيضًا أفراد الطواقم الطبية. وفي هذا السياق، تروي لوسيلا، إحدى عضوات الفرق الطبية التابعة للجبهة الثورية الشعبية (ERP):

" كان يتعين علينا أيضًا إجراء عمليات جراحية ميدانية، بعضها كان بالغ التعقيد. وأتذكر أحد الرفاق الذي أُصيب بثقب في رئته، فاضطررنا إلى التدخل فورًا بإدخال أنبوب لتصريف الدم ومنع اختناقه. وقد أوكلت إليّ هذه المهمة. في تلك اللحظة لم يكن أمامنا سوى التصرف بما تيسر من إمكانات، لأن أي تأخير كان سيعني وفاة المصاب. وبالفعل نجا من الإصابة، لكنه قُتل لاحقًا في إحدى المعارك. وكانت حقيبة ظهر طبيب الكتيبة ثقيلة للغاية، إذ لم يكن يحمل فقط المعدات الطبية، بل كان يتحمل عبئًا مضاعفًا، كما توضح دومينيكا:"

«كان الطبيب يحمل باستمرار حقيبة ظهره المكدسة بالمعدات الطبية والأدوية والحبوب والحقن، وإلى جانبها كان يضطر إلى حمل الذخيرة وسلاحه الشخصي. ومع مرور الوقت، أصبح من المستحيل إخفاء أي شيء، فغدت حقائب الظهر الملاذ الأكثر أمانًا لحفظ ما نملكه. فقد كانت القوات العسكرية تنفذ مرارًا عمليات تفتيش واسعة تُعرف بـ«الأرض المحروقة»، لا تترك خلالها زاوية دون تفتيش، الأمر الذي جعل الاحتفاظ بالمعدات في أماكن ثابتة أمرًا مستحيلًا. لذلك كنا نحمل جميع احتياجاتنا على ظهورنا، معتبرين أن حقائب الظهر هي المكان الأكثر أمانًا لحمايتها.

وبطبيعة الحال، لم تكن هذه الحقائب تتسع لكل شيء، كما أن المستلزمات الضرورية لم تكن متوافرة دائمًا. ومع ذلك، كان على الطبيبة أن تحدد أولوياتها وفقًا للظروف. ففي اللحظات الحرجة، وعندما تندلع المواجهات ويُصاب أحد المقاتلين، يصبح الواجب الأول هو تقديم الرعاية الطبية الفورية له وإنقاذ حياته»، تضيف.

يؤكد أليكس، الذي التقى فرناندو في سان فيسنتي، قائلاً:

"كان فرناندو دائمًا على استعداد للعمل، حتى وهو يتحمل المخاطر بنفسه. ففي خضم إطلاق النار وكل تلك الظروف الصعبة، كان يعتني بالجرحى مدركًا أنه يخدم قضية يؤمن بعدالتها. وقد أسهم في إنقاذ عدد كبير من الأرواح، إذ إن كثيرًا من المصابين كانوا سيفقدون حياتهم لولا تلقيهم العلاج. كما أن عدد الأطباء كان محدودًا، وكذلك الأدوية.

في بعض الأحيان، كنا نضطر إلى تنظيف الجروح بالبول الطازج، لاعتقادنا بأنه معقم بدرجة كبيرة، إذ لم يكن أمامنا بديل آخر. أما فيما يتعلق بالمحاليل، فكانت تتوافر أحيانًا، لكن عند نفادها كنا نلجأ إلى إعداد بدائل بدائية باستخدام الليمون والملح، ليس لإعطائها عبر الوريد، لأن ذلك قد يكون خطرًا للغاية، بل لتناولها عن طريق الفم لتعويض السوائل المفقودة.

في الجبال، كنا نعتمد كثيرًا على الارتجال، فلم تكن الموارد متاحة كما هي في المستشفيات، ولذلك كان علينا الاستفادة من كل ما يقع في متناول أيدينا واستخدام الإمكانات المحدودة التي نملكها." (98)

كان التضامن الدولي لافتًا للنظر، سواء في ما يتعلق باستقطاب الأطباء أو توفير الأدوية. ومع ذلك، لم تكن هذه الجهود كافية لتجاوز جميع الصعوبات، إذ يوضح الشهود أن مشكلة تأمين الأدوية ظلت قائمة، خاصة خلال الفترة التي كان فيها فرناندو حاضرًا:

"كانت هناك دائمًا صعوبات في الحصول على الأدوية، ولا سيما في الفترة التي تواجد فيها فرناندو، إذ لم يعد هناك سكان مدنيون يمكن الاعتماد عليهم. وكانت المستلزمات الجراحية، سواء الخاصة بالعمليات الصغرى أو الكبرى، إلى جانب أدوية مثل البنسلين، تنفد بسرعة. ولم تكن المشكلة في العثور على الأدوية بقدر ما كانت في إيصالها، إذ لم يكن أحد يجرؤ على نقلها، لأن العثور على شخص يحمل كمية كبيرة منها كان قد يكلّفه حياته. [...]

وكان فرناندو يؤكد باستمرار ضرورة المحافظة على ما يتوفر لدينا من أدوية، مشددًا على أنه في أوقات الأزمات لا مجال لإهدار أي دواء أو تركه يتلف. لذلك كنا نسعى دائمًا إلى تأمين أدوية ذات صلاحية طويلة تمتد إلى ثلاث أو أربع سنوات. وقد كان ذلك مهمًا بشكل خاص خلال الفترة التي وصل فيها فرناندو، لأن القوات المسلحة كانت تضيق الخناق علينا بشدة آنذاك"، كما تروي دومينيكا.

في هذا الصدد، كان موقف فرناندو مطابقًا تمامًا لموقف جوناثان:

كنا نعمل في ظل نقص مزمن يكاد يكون دائمًا في الموارد البشرية والمادية على حد سواء. ففي بعض الفترات، لم يكن يتوفر سوى طبيب واحد لكل جبهة، وأحيانًا كانت الجبهات تخلو تمامًا من الأطباء. كما كان النقص في مواد التخدير والأمصال والمضادات الحيوية القابلة للحقن مشكلة مستمرة، ما فرض توزيع هذه الموارد المحدودة وفق ضوابط صارمة ودقيقة.

إلى جانب ذلك، اعتمد أطباء المقاومة بشكل واسع على الطب التقليدي، مستفيدين من معرفة الفلاحين بالنباتات والأعشاب الطبية المحلية. وفي هذا السياق، يوضح فرانسيسكو ميتزي:

"في الوقت نفسه، قررنا ألا نتجاهل الإمكانات العلاجية التي توفرها الطبيعة للمرضى. ورغم أن كثيرين كانوا ينظرون إلى استخدام النباتات الطبية بازدراء، فإننا وسّعنا النقاش لنؤكد أن اللجوء إلى الطب الطبيعي لا يمثل مجرد وسيلة استراتيجية لمواجهة الحصار الذي فرضه العدو، بل يشكل أيضًا خيارًا لمقاومة التبعية للشركات متعددة الجنسيات بعد تحرير البلاد. وقد حظيت هذه الفكرة بأهمية كبيرة داخل صفوفنا." (99)

شرعوا في إعداد قوائم تضم أكثر الأعشاب فائدة، كما وثّقوا مختلف العلاجات النباتية بهدف دراسة خصائص كل نبتة وفعاليتها العلاجية، «وبذلك بدأوا في الحفاظ على هذا الجانب من الثقافة الشعبية من الاندثار». وقد انسجمت هذه التوجهات والممارسات مع الأفكار التي كان يتبناها فرناندو ورفاقه في المغرب خلال فترة دراستهم للطب.

أما البنية الصحية فكانت تعتمد بالكامل على التنقل. وتتذكر دومينيكا أن «العيادات والمستشفيات كانت تُنقل داخل حقائب الظهر وعلى ظهور البغال والخيول».

وكان المستشفى الميداني المخصص للمقاتلين عبارة عن منشأة متنقلة، لا يتجاوز في كثير من الأحيان منزلًا بسيطًا أو كهفًا يضم بعض المعدات والأدوات الأساسية التي كانت تُخفى بعناية. وعند الانتقال من موقع إلى آخر، كان يتم نقل جميع التجهيزات وإجلاء الجرحى معها. ويؤكد دانيال «إل تيكو» أن المستشفى كان دائم التنقل.

وفي أحيان كثيرة، لم يكن يتوفر حتى منزل أو كهف، ولا حتى غطاء بلاستيكي للحماية. وتكشف الرواية التالية، التي ترويها دومينيكا بروح من الدعابة، عن مدى قسوة وهشاشة الظروف التي كانوا يعيشونها. فعندما سألتها عما إذا كان فرناندو قد تأقلم مع تلك الأوضاع، أجابت:

نعم، بالطبع. أتدري؟ كانت هناك فترة كانت فيها طاولة العمليات الخاصة بهذا الرفيق مجرد صخرة. ففي موقع يُعرف باسم «إل كوكو» كانت توجد صخرة كبيرة، وفي مخيم «إل توبي» على الجهة المقابلة كانت هناك صخرة أخرى أكبر من هذه الطاولة، مستوية تمامًا، وكانت تُستخدم كطاولة للجراح.

وأتذكر أنه في إحدى المرات كان الرفيق ماريو يجري عملية فتح للبطن، بعدما اشتبهنا في أن شظية قد اخترقت أمعاء أحد الرفاق. كان ذلك فوق تلك الصخرة نفسها. أما أنا فكنت أتولى إعطاء المحلول الوريدي، ومراقبة العلامات الحيوية للمصاب، وتقديم التخدير، بينما كان ماريو يجري العملية.

وفي أثناء العملية، حدث أمر لا يُصدق؛ إذ سقط فجأة حيوان «التاتو» من أعلى وارتطم بالصخرة مباشرة. عندها تركنا المصاب للحظة وانطلقنا جميعًا وراء الحيوان، تاركين الرفيق ممددًا على تلك الصخرة. وكما أخبرتك، عندما نسترجع تلك الذكريات نجد فيها الكثير مما يبعث على الضحك والفرح، لكننا نتذكر أيضًا جوانب مؤلمة وحزينة.

ورغم هذه الظروف القاسية، كانوا ينجحون أحيانًا في إنشاء مستشفيات أكثر استقرارًا. وقد تمكنوا، على سبيل المثال، من تنظيم مستشفى مشترك ضم المنظمات الخمس في سان فيسنتي. ويوضح جوناثان ذلك بقوله:

كانت هناك أيضًا مستشفيات سرية تتمتع بدرجة أكبر من الاستقرار، إلا أن استمرار عملها كان مرتبطًا بالوضع العسكري السائد في كل جبهة. ومع ذلك، ظلت هذه المستشفيات من أبرز أهداف الجيش، الذي كان يدرك أن تدمير البنية الصحية للمقاومة يشكل ضربة قوية لقدراتها المعنوية والعملياتية. ولهذا السبب، سقط عدد كبير من أفراد الطواقم الطبية والأطباء، رجالًا ونساءً، بين قتيل وأسير، وكثيرًا ما كان الأسر ينتهي بالاغتيال.

ويشير جوناثان إلى أن أكثر الخسائر إيلامًا بالنسبة إليه تمثلت في أسر وقتل أوفيليا، الممرضة الفرنسية، وإرنستو، الطبيب الأرجنتيني، وكريستينا، العضوة في الفريق الطبي ومذيعة البرامج الإذاعية، إضافة إلى أنطونيو، الذي كان جريحًا، وسيليا.

وكما يمكن تصوّر ذلك، فإن ممارسة الطب داخل صفوف المقاومة كانت بعيدة كل البعد عما تعلمه فرناندو في جامعة الرباط، بل وحتى عما اختبره في مستشفى

العرش، رغم محدودية الإمكانات فيه. كما لا توجد أي معطيات تؤكد أنه مارس الطب في المخيمات الفلسطينية، إذ لم يكن ذلك أصلًا الهدف الذي دفعه إلى التوجه نحو سوريا. وتصف شهادات عديدة الظروف الصعبة والاستثنائية التي كان يعمل فيها الأطباء الدوليون والسلفادوريون داخل تلك المخيمات. (100)

لم تكن الجراحة في ظروف الحرب مهمة سهلة بأي حال من الأحوال. ويبدو أن الصعوبة كانت نابعة أساسًا من البيئة التي تُجرى فيها العمليات أكثر من طبيعة الإصابات نفسها. فقد كان النقص في المعدات والكوادر الطبية شائعًا، كما كانت الخبرة المتخصصة محدودة، فضلًا عن العمل في ظروف صحية بالغة القسوة؛ أحيانًا تحت الأشجار وفي وسط انتشار الذباب والبعوض وسائر الحشرات التي كانت تحيط بأماكن إجراء العمليات. ويشير جوناثان إلى أن كثيرين قد يرون أن إجراء عمليات جراحية في مثل هذه الظروف أمر مستحيل، إلا أن الواقع كان مختلفًا، لأن حياة المقاتلين كانت على المحك، الأمر الذي دفع الطواقم الطبية إلى بذل أقصى ما تستطيع، بل وتجاوز حدود الممكن لإنقاذهم. (101)

ورغم كل هذه التحديات، بذل فرناندو جهودًا استثنائية، حتى إن رفاقه ما زالوا يتذكرونه بوصفه «طبيبًا يتمتع بكفاءة كبيرة». ومن بين هؤلاء أنطونيو، الذي أصيب بحروق خطيرة أدت إلى شلل جزئي بعد انفجار ورشة المتفجرات التي كان يعمل فيها. وقد أمضى ما يقارب أربع سنوات في المستشفى المتنقل قبل أن يُنقل إلى كوبا لإجراء عملية جراحية في يديه وذراعيه اللتين التصقتا بجسده نتيجة الإصابات.

ويتذكر أنطونيو لقاءه بفرناندو عندما كان يتلقى العلاج في المستشفى المتنقل في سان فيسنتي، ويرجح أن ذلك كان عام 1984. آنذاك كان قد أمضى ستة أشهر مستلقيًا في أرجوحة شبكية غير قادر على الحركة. غير أن ذكرياته عن تلك الفترة محدودة، ولذلك ظل فرناندو حاضرًا في ذاكرته بوصفه أجنبيًا أكثر من كونه طبيبًا.:

"كنت أظنه فلسطينيًا. كان نحيف البنية، أسمر البشرة، كثيف الشعر، ولذلك اعتقدت أنه فلسطيني، خصوصًا أنه لم يكن يتحدث الإسبانية بطلاقة. كان يحيينا قائلًا: «مرحبًا، أيها الوغد، كيف حالك أيها الوغد؟». في ذلك الوقت لم أكن أعلم أنه مغربي الأصل. بالنسبة إليّ كان مجرد رجل عربي، ربما فلسطيني أو من أي بلد عربي آخر.

وفي فترة لاحقة، احتُجزت في كنيسة كانت تُستخدم مستشفىً ميدانيًا في سيرو دي سان بيدرو. لم يكن بداخلها أي تجهيزات تُذكر، ولم يبقَ منها سوى المبنى نفسه، إلا أنها كانت لا تزال قائمة ولم تُحرق، كما أن سقفها ظل سليمًا."

أما سيبريانو، فيحتفظ بذكريات أوضح عن «الدكتور فرناندو»، وعن الرعاية الطبية التي تلقاها في منطقة غوازابا، كما يتذكر بصورة أدق الظروف التي جمعتهما لأول مرة.

يتذكر سيبريانو الدكتور فرناندو قائلاً:

"كنت أعرف الدكتور فرناندو جيدًا، وكان رفيقًا استثنائيًا بكل معنى الكلمة. كان يعتني بالمرضى جميعًا باهتمام كبير، وكان حاضرًا دائمًا إلى جانب المقاتلين خلال عمليات حرب العصابات، يحمل حقيبة الإسعافات الخاصة به على ظهره ويتنقل معهم أينما توجهوا.

في عام 1984، خضنا اشتباكًا عنيفًا مع كتيبة أتلكاتل في منطقة بيبيشتينانغو التابعة لسينكيرا، ضمن نطاق غوازابا. استمر القتال طوال يوم كامل، وأُصبتُ أنا وأحد الرفاق خلال المواجهة. تمكن رفاقنا من إجلائي ونقلي إلى المكان الذي كان فيه الدكتور فرناندو، إذ كان هو من تولى إسعافي. قدم لي الإسعافات الأولية وأوقف النزيف بوضع ضمادة على الجرح، بعدما اخترقت الرصاصة جسدي من جهة إلى أخرى عند مستوى الترقوة، فوق الرئة مباشرة.

أتذكر أنه قال لي: «اسمع يا سيبريانو، لن تموت بسبب هذا الجرح. فلو كانت الرصاصة قد أصابت رئتك لكانت قتلتك، لكنها مرت فوقها، لذلك لا داعي للقلق». كانت كلماته مطمئنة ومنحتني قدرًا كبيرًا من الثقة.

وبعد الإسعافات الأولية، نقلني إلى مستشفى ميداني صغير في بيبيشتينانغو، حيث كان يعمل فريق من الأطباء والمسعفين. هناك اعتنوا بي جيدًا، وقام فرناندو بتنظيف الجرح عبر شقّه وإزالة ما بداخله باستخدام أداة صغيرة أدخلها من أحد طرفيه إلى الآخر. كان ذلك مؤلمًا للغاية لأنه أُجري من دون تخدير.

وبعد الانتهاء من العلاج الأولي، عدنا إلى غوازابا، حيث حملني الرفاق أثناء التنقل، بينما واصل فرناندو متابعة حالتي وعلاجي. وبعد عدة أيام، أوصى بنفسه أفراد الوحدة باستخدام عسل النحل على الجرح، نظرًا لتوفره لدينا. وبالفعل، استمروا في وضعه على موضع الإصابة لمدة تقارب خمسة عشر يومًا، تنفيذًا لتعليماته، وكانوا يتولون رعايتي وفقًا لتوجيهاته.

أستطيع القول إنه كان طبيبًا متفانيًا ومتعاونًا إلى أبعد الحدود، يتمتع بقدر كبير من الطيبة وروح التضامن. وكان من المبهج حقًا أن نرى مدى إخلاصه في خدمة مقاتلي جيش المقاومة واهتمامه بهم."

"كنا نتحدث كثيرًا، وكان يحب المزاح مع مرضاه، وهو ما كان يبعث السرور في نفوسهم. لم يكن يكتفي بالمزاح فحسب، بل كان يمنحنا أيضًا القوة والثقة والأمل. أتذكر أنه كان يقول لي: «ستتعافى يا سيبريانو، وستحمل بندقيتك من جديد، وستعود». لكن فترة تعافيّ استمرت نحو عامين، ولذلك لم أتمكن من العودة إلى القتال خلال تلك المدة.

هذا ما أحتفظ به في ذاكرتي عن الدكتور فرناندو. لقد كان طبيبًا متميزًا بحق." (102)

وتتفق مختلف الشهادات على أن فرناندو جمع بين التحفظ الشديد وروح المرح في الوقت نفسه. فبصفته طبيبًا ومقاتلًا، كان قادرًا على بث الطمأنينة في نفوس من حوله، وتشجيعهم، والتعامل معهم بقدر كبير من اللطف والإنسانية.

ويحكي مارسيلو أنه كان برفقته أثناء إحدى عمليات التنقل من سان فيسنتي إلى سان ميغيل، قائلاً:

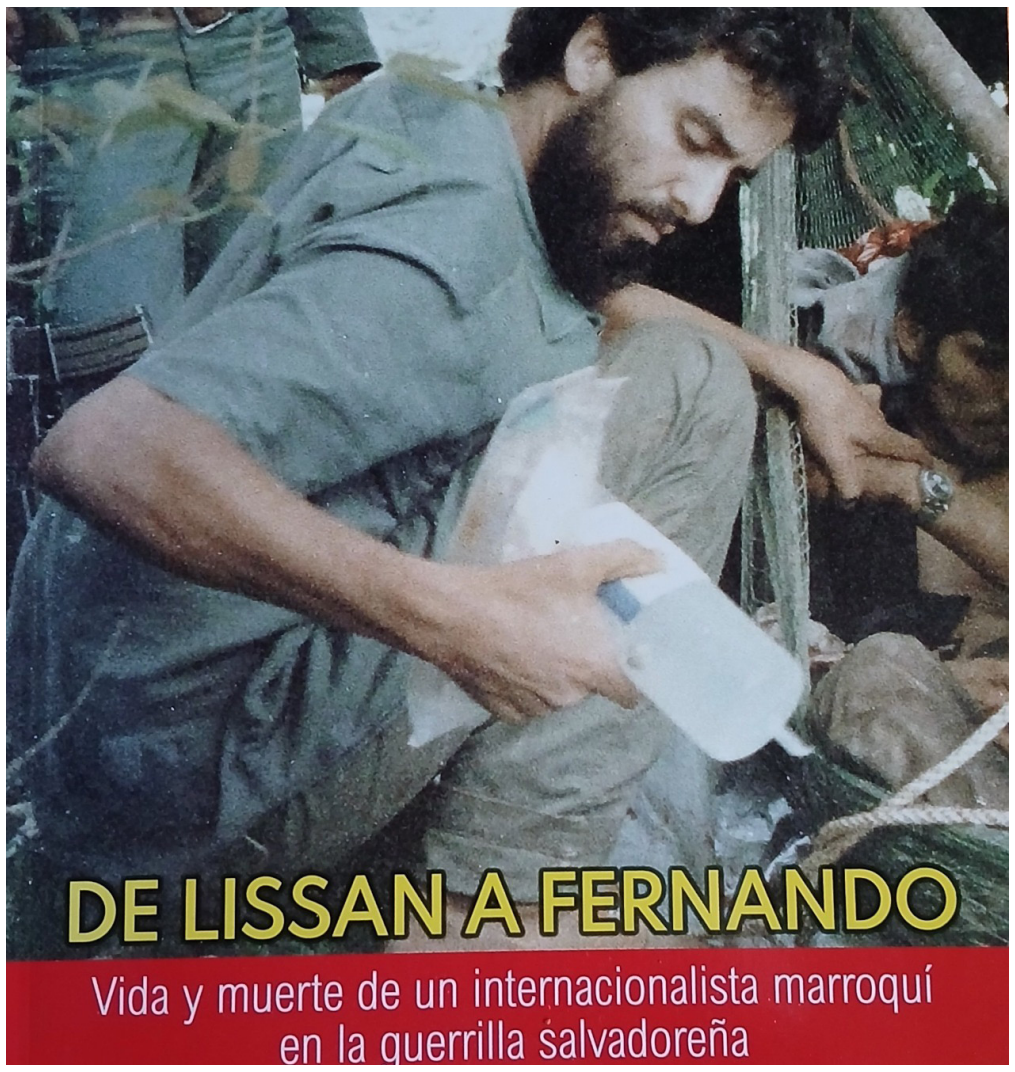

"في اليوم التالي رأيت فرناندو، وكانوا قد أحضروا إليه شابًا مصابًا في ساقه. كانت الإصابة في العظم، وبدت عميقة إلى حدٍّ ما."

قام فرناندو بتخدير المصاب والاستعداد لعلاجه بنفسه، إذ لم يكن هناك أي مسعف متاح في تلك اللحظة. وكان يتعامل مع المرضى باللطف والرقة اللذين عُرف بهما دائمًا. ويروي مارسيلو هذه الحادثة قائلاً:

"أثناء العلاج، قال له المصاب: «فرناندو، سأموت قبل أن أعرف امرأة في حياتي». فابتسم فرناندو ورد عليه بشيء من الدعابة، بينما كان الشاب لا يزال تحت تأثير التخدير، فانفجر بالضحك. والحقيقة أن الأطباء الذين كانوا معنا هنا في السلفادور لم يكونوا مثل الأطباء في أوروبا (على حد تعبيره). فقد كانوا يتمتعون بقدر أكبر من الإنسانية والدفء والعاطفة." (103)

وبحكم كونه طبيبًا، كان فرناندو يحظى بمحبة كبيرة بين المقاتلين. فقد كان أفراد الطاقم الطبي يحظون بمكانة خاصة خلال الحرب، نظرًا لما كانوا يقدمونه من رعاية وعون للجميع في أصعب الظروف.

يتذكر أوسكار تلك الفترة قائلاً:

"في الواقع، كان الذين يخضعون للعلاج أو إعادة التأهيل يحظون بعناية خاصة. فإذا توفر الجبن، على سبيل المثال، كان يُخصص لهم. كانت احتياجات المرضى تأتي في المقام الأول، ولذلك كانت الأولوية دائمًا لمن هم في مرحلة النقاهة. وقد ساهم ذلك في بناء علاقة وثيقة جدًا بين الطاقم الطبي والمقاتلين، لأن الناس كانوا يرون في الطبيب رمزًا للحياة والأمل، وفرصة للاستمرار والبقاء، ومصدرًا للمساعدة في أصعب الظروف."

أما الكلمة الأخيرة، فيتركها الراوي لخوسيه مينخيفار، المعروف باسم «شيبيتو مين»، الذي يقول:

"كان هناك عدد من الأطباء الرفاق في غوازابا... لم أكن أتعامل معهم بشكل مباشر، لكنني كنت أراهم باستمرار، وأراقب سلوكهم وطريقة عملهم. وكنت أكن لهم إعجابًا كبيرًا بسبب انضباطهم الشديد، وهو أمر كنت أقدره كثيرًا. أتذكر أحدهم، وكان يُدعى فرناندو، ذا لحية وشعر مجعد كثيف. كنا ننظر إليهم باحترام كبير، وكانوا يمنحوننا شعورًا بالثقة والاطمئنان. وبطبيعة الحال، فإن أن يجد المقاتل نفسه بين أيديهم بعد إصابته لم يكن أمرًا بسيطًا.

لقد أدّى الأطباء دورًا هائلًا هنا، بل ربما كان من أهم الأدوار على الإطلاق. فماذا كان سيؤول إليه حالنا من دونهم؟ كان عدد الأطباء السلفادوريين المشاركين محدودًا، ولذلك كان للأطباء الأجانب إسهام بالغ الأهمية في دعمنا. لقد منحونا الثقة، ليس فقط من خلال الرعاية الطبية التي قدموها، بل أيضًا من خلال حضورهم وتفانيهم. وقد رأيت بنفسي رفاقًا تلقوا العلاج على أيديهم واستفادوا منه.

وحتى اليوم ما زلنا ننظر إلى ذلك بإعجاب كبير، ولا نكاد نفهم كيف أن أشخاصًا كانوا يعيشون في بلدان توفر ظروفًا معيشية أفضل بكثير، اختاروا أن يأتوا لمساندتنا والوقوف إلى جانبنا." (104)

وهذا ما يمكن وصفه بحق بأنه تجسيدٌ للأممية الثورية.

96- عنوان فرعي لكتاب لفرانسيسكو ميتزي، «على طرق تشالاتينانغو، والصحة في حقيبة الظهر»، منشورات جامعة أمريكا الوسطى (UCA)، الطبعة الثانية، 2003.

97- المرجع نفسه.

98 مقابلة مع أليكس، نويفو غوايتشو، أوسولوتان، 28 أبريل 2019.

99 فرانسيسكو ميتزي، المرجع السابق، ص. 124-125.

100 وعلى وجه الخصوص: تشارلز كليمنتس، دكتور في الطب، «غوازابا، شهادة حرب طبيب أمريكي»، دار نشر UCA، 1986. فرانسيسكو ميتزي، المرجع السابق.

101 جوناثان تيمبستاد، مارك إنجلبرشت، «المغفرة والنسيان؟»، «ياميليت، قصة فتاة من قبيلة سيبوتا»، غير منشور.

102 مقابلة مع سيبريانو، إل سيريتو، سوتشيتوتو، 4 مايو 2019. 103 مقابلة مع مارسيلو، إل سيريتو، سوتشيتوتو، 4 مايو 2019.

104 خوسيه مينجيفار، الملقب بـ«شيبيتو مين»، إل سيريتو، سوتشيتوتو، 4 مايو 2019.

الحق النقابي في المغرب في عهد الحماية (1912-1956)[2]

دومينيك بلونز-كولومبو Dominique Blonz-Colombo

تقديم: لا شك أن الإهمال البالغ الذي صار إليه تاريخ الحركة العمالية بالمغرب لا يعدو أن يكون سوى أمارة من أمارات التردي الإجمالي لهذه الحركة. فالجهود الجدية المتناولة جانبها النقابي كادت تتوقف كليا بإتمام الفقيد البير عياش ثلاثيته الموسومة «الحركة النقابية بالمغرب» بصدور جزئها الثالث قبل 31 سنة (سبتمبر 1993). وكذا الأمر من جانبها السياسي، بإيقاف المَنِيَّة جهودَ الفقيد شكيب أرسلان، الذي خص الحزب الشيوعي المغربي بدراسة هي أجود ما تناول هذا الحزبَ العمالي. والأمَرُّ ما هي عليه انشغالاتُ المنظمات النقابية اليوم بتاريخ كفاح الطبقة العاملة ومنظماتها. فهذا موضوع مهجور ما خلا بعض جهود التوثيق التي تقوم بها كدش بإصدار مصنفات بيانات وكرونولوجيا.

سعينا دوما، منذ صدور جريدة المناضل- ة قبل 20 سنة، إلى إتاحة المكتوب عن الحركة العمالية لمناضلي طبقتنا ومناضلاتها، بترجمة ما يتناول حقبا سالفة، وبمتابعة لأبرز نضالات العقود الثلاثة الأخيرة. نواصل بإتاحة تعريف بأعلام الحركة العمالية المغربية، بتناول حالة المناضل و المؤرخ جرمان عياش كما وردت في قاموس اعلام الحركة العمالية المغربية.

ومن نافل القول أن القصد إتاحة أدبيات في التاريخ العمالي للمغرب، بلا مشاطرة بالضرورة لآراء من ننشر كتاباتهم- هن. المناضل-ة

مكتب العمل المغربي في الدار البيضاء: محاكاة زائفة للحق النقابي

جرى تصميم مكتب العمل المغربي (BMT) ليكون بديلاً عن الحق النقابي للمغاربة. إنه حل مؤقت أو انتقالي يتيح الدفاع المهني عن البروليتاريا المسلمة وتثقيفها الاجتماعي، ما يمهد الطريق لاحقاً لمنح المغاربة الحق النقابي.

كُلف جاك بيرك، الذي كان آنذاك نائباً لرئيس القسم السياسي في مديرية الشؤون السياسية، بدراسة إمكانات إنشاء مكتب عمل محلي وبفحص أوضاع البروليتاريا المغربية في الدار البيضاء. وكان على دراسته أن تركز على التوزيع العرقي والمهني، وظروف السكن والنظافة الصحية، والمستوى الاقتصادي والاجتماعي، والعلاقات مع العنصر الأوروبي والمنظمات النقابية والسياسية، وإمكانات العمل. لماذا إنشاء مكتب لعمل الأهالي في الدار البيضاء؟ لأنه في هذه المدينة يتركز السكان العمال الذين تجذبهم الأنشطة الصناعية، و تبرز الحاجة إلى ذلك بشكل أكبر. مشروع مكتب العمل المغربي طموح، إذ يتوجب عليه أن ينفذ «جميع الأعمال التي يمكن أن تؤدي إلى تحسين المستوى المادي والمعنوي للعمال المغاربة20». وبالتالي، فهو يستجيب تمامًا للتقدم الاجتماعي الذي وعدت به فرنسا المغرب.

أسباب إنشاء هذا المكتب معروضة في وثيقة يبدو أنها موجهة إلى رينيه ماسيلي، مفوض الشؤون الخارجية في اللجنة الوطنية الفرنسية التي يرأسها الجنرال ديغول. ونظراً لأهمية الطبقة العاملة المحلية في الدار البيضاء وعقليتها المفترضة، أنشأت إدارة الحماية هيئة قادرة أخيراً على الاهتمام بهذا الفاعل في حياة البلد الاقتصادية والاجتماعية. وتعتزم «ممارسة عمل سياسي لتجنب تحركات الرأي العام غير المنظمة». الخوف من حركة خارجة عن السيطرة في نظام قائم، على العكس من ذلك، على السيطرة، أصبح يحدد بشكل متزايد خط السلوك الذي تتبعه السلطات الاستعمارية. كما تم الإعلان عن برنامج مكتب العمل المغرب، ويتعلق الأمر بالعمل على ثلاثة مستويات: المهنية والاجتماعية والسياسية. ومن المقرر على وجه الخصوص تثقيف العمال لتمكينهم من ممارسة حقهم النقابي، والتدخل كلما قدم أحد السكان الأصليين طلبًا مبررًا. ويُعتبر مكتب العمل المغربي نوعًا ما مدرسة للتدريب، ومكانًا لتعلم الحق النقابي مخصصًا للعمال المغاربة. وأخيرًا، تعتزم الإدارة، من خلال هذا الإنشاء، أن تأخذ في الاعتبار شريحة كبيرة من العمال المحليين الذين لم تولهم السلطات الشريفية اهتمامًا، لعدم تمتعهم بنفوذ سياسي في هيكل اجتماعي لا يزال إقطاعيًا، ولم تتمكن سلطات الرقابة من تكريس جهودها لهم بفعالية، حيث كانت غارقة في مهام الإمداد التي تستغرق معظم وقتها.

تتنوع الإجراءات المتخذة لصالح العمال المغاربة. وهكذا «يضم المكتب صندوقًا للائتمان والمساعدة [يخوله توزيع] قروض ومساعدات ومنح لفئة اجتماعية كانت مهملة حتى اذلك الأوان22». وعلى الصعيد السياسي، سيقوم المكتب بإطلاع السلطات العليا على اتجاهات الرأي العام لدى الطبقة العاملة المغربية بفضل إحداث «أمناء»، وهم بمثابة وكلاء اتصال حقيقيين بين موظفي الشركات والإدارة23. ويكمن مبدأ الرقابة، وهو عنصر أساسي في نظام الحماية، في صميم هذا الاقتراح. ويُعد إنشاء هذا المكتب استجابة من الإدارة لأهمية السكان الأصليين في

الدار البيضاء ولعقلية يُفترض أنها غير ناضجة في الوقت الحالي، بحيث لا يمكنهم تلقي وممارسة الحق النقابي. كما صُمم هذا المكتب ليكون وسيطًا بين إدارات الحماية والسكان الذين يجدون صعوبة في فهم الإجراءات الإدارية المعقدة.

تزودنا تقارير أنشطة المكتب بمعلومات عن إجراءاته وإنجازاته24. يتولى مكتب العمل المغربي تسوية النزاعات بين أرباب العمل والعمال المغاربة. في نهاية فبراير 1944، أي بعد مرور شهرين على إنشائه، تمت دراسة وتسوية معظم النزاعات البالغ عددها 110 نزاعًا، وتراجع عدد الطعون المرفوعة أمام مجلس العمل25. تتعلق مطالب ممثلي العمال بالإعاشة والإيجارات التي، بعد تدخل المكتب، تم تخفيضها بشكل ملحوظ، ما أتاح زيادة الإنفاق على بند الطعام وتحسين التغذية. كما يقدم المكتب المساعدة لضحايا حوادث العمل من خلال صرف مساعدة مالية فورية لهم، وهي المساعدة التي كانوا سيحصلون عليها في أحسن الأحوال بعد ستة أشهر من وقوع الحادث، شريطة أن يكونوا قد رفعوا دعوى قضائية26.

أما على صعيد أرباب العمل، فقد تغير موقف بعضهم، حيث أبلغوا المكتب بالإجراءات التي اضطروا لاتخاذها ضد عمالهم خوفًا من أن يطلب هؤلاء تدخل مكتب العمل المغربي. كما أنهم يشعرون بأنهم مقيدون بشكل متزايد بالتشريعات الاجتماعية نظرًا لجدية الرقابة التي يمارسها المكتب. ويبدو أن مكتب العمل المغربي كان يحظى برضا العمال المغاربة.

ومع ذلك، ترتفع أصوات معارضة لوجود المكتب نفسه. فالنقابات، في المقام الأول، تخشى على سمعتها التي تضررت بسبب شهرة المكتب الذي يستجيب بسرعة لمطالب المغاربة. وتزعم هذه النقابات أن المكتب هو وسيلة لإبقاء المغاربة بعيدين عن النقابات. في سبتمبر 1945، أعرب الاتحاد العام لنقابات المغرب المتحدة (USCM) عن رغبته في أن يخضع العمال المغاربة، شأنهم شأن جميع العمال الآخرين، لرقابة مفتشية العمل. وتطالب هذه النقابة بتطبيق نفس الإجراءات واستخدام نفس الموظفين لدراسة شكاوى جميع العمال والتوفيق بينها. كما تطالب بوحدة واحدة لإحالة القضايا المتعلقة بعلاقات العمل وتسويتها، ولا تقبل التمييز في المعاملة على أساس الجنسية ومكان العمل (وحدهم العمال المغاربة في الدار البيضاء يخضعون لسلطة مكتب العمل المغربي). هذه الحجج مقبولة بالتأكيد، لكن النتيجة ملموسة: فهذا المكتب يستجيب بشكل ملموس وسريع لطلبات العمال المغاربة. ونظراً لنجاح مكتب العمل المغربي، تنظر إليه النقابات على أنه منافس جاد؛ فهو في الواقع يبتعد بالعمال المغاربة عن النقابات ويحد من عدد أعضائها، وبالتالي من قدرتها على التفاوض والفعل.

وثمة صوت آخر يعترض على وجود هذا المكتب: فقد أعرب الوزير المفوض عن دهشته من الصلاحيات الممنوحة للمكتب عندما أوضح للسيد برودوم، الأمين العام للاتحاد العام لنقابات المغرب المتحدة (USCM)، الذي نقل هذه التصريحات، أن مكتب العمل المغربي ليس من اختصاصه التعامل مع قضايا «العمل» بل يقتصر دوره على تقديم «المساعدة» للمغاربة27. أما السيد لانكر، رئيس قسم العمل في مديرية الأشغال العامة، فيتبنى وجهة نظر مختلفة عندما كتب إلى السيد برودوم أن مكتب العمل المغربي مكلف، فيما يتعلق بالدار البيضاء، بتسوية جميع القضايا المتعلقة بعمل المغاربة. ولا يشاطر السيد مارشال، الأمين العام للحماية، هذه الرؤية عندما يذكر بأن مفتش العمل يحرص على تطبيق قوانين العمل، لكنه لا يحكم في النزاعات بين أرباب العمل والعمال، والتي يتم تسويتها من قبل مجلس شؤون العمل. ومع ذلك، فإن الواقع مغاير، حيث يُدعى مفتش العمل في الدار البيضاء من قبل رئيس دائرته لتقديم خدماته لحل النزاعات التي قد تُعرض عليه، سواء من قبل أرباب العمل أو العمال، وديًا. وبالتالي، هناك في الواقع تضارب في الاختصاصات بين مفتش العمل ومجلس شؤون العمل، على الرغم من تأكيدات السيد مارشال. ويثير مكتب العمل المغربي انقسامات داخل إدارة الحماية نفسها.

علاوة على ذلك، يتعدى هذا المكتب على اختصاصات مفتش العمل، حيث يتكرر لجوء الأطراف إلى المكتب بدلاً من المفتش من أجل التوفيق. ويندرج هذا التوفيق ضمن الأنشطة العادية لموظفي الرقابة، وبالتالي ضمن اختصاصات مكتب العمل المغربي الذي يديره أحد موظفي الرقابة. وبالتالي، فإن اختصاصات مكتب العمل المغربي غامضة ويتباين مداها من مدير لآخر. ويثير هذا الوضع القلق وينذر بحدوث تغييرات.

وفي فرنسا، يثير وجود مكتب العمل المغربي تساؤلات. وهكذا، يتساءل مفوض الشؤون الاجتماعية عن شرعية مكتب العمل المغربي ويشير، عن حق، إلى أنه لا يوجد أي نص ينص على إنشائه أو تنظيمه أو اختصاصاته. ويضيف أن مكتب العمل المغربي يحل محل مفتش العمل في الدار البيضاء ومجلس محكمة العمل. وهناك تشريع اجتماعي خاص بالعمال المغاربة الخاضعين لإشراف المكتب. ويرى أن هذا الوضع يتعارض مع السياسة العامة للجنة الفرنسية للتحرير الوطني (CFLN)؛ وبالتالي، ستُدرج مسألة المكتب على جدول أعمال هذه اللجنة28.

وقد نجح المكتب، على مدى ما يقرب من عامين، في إرضاء العمال المغاربة من خلال تلبية تطلعاتهم. ومع ذلك، وبسبب إبعاده لهؤلاء العمال عن النقابات، اعتبرته هذه الأخيرة منافساً خطيراً، مما عجل بزواله. وقد تم حله في شهر أغسطس 1946، وتوزعت اختصاصاته بين هيئات مختلفة. وهكذا، أصبحت النزاعات العمالية الفردية وحوادث العمل والمسائل المتعلقة بتطبيق تشريعات العمل من اختصاص مفتشية العمل، بينما أصبحت النزاعات الجماعية من اختصاص رئيس المنطقة. أما النزاعات المتعلقة بالإيجار – التي تقتصر على الممتلكات المنقولة بين السكان الأصليين – فسيتم النظر فيها من قبل مفوض الحكومة لدى محكمة باشا الدار البيضاء؛ أما توزيع الإعانات والمساعدات فسيتم من قبل الصندوق الإقليمي للادخار والائتمان المحلي.

يُظهر تاريخ هذا المكتب وإنجازاته الموجهة حصريًا للعمال المغاربة ارتباطه بالحق النقابي. فقد أدى هذا المكتب، على مدى ثلاث سنوات، دور النقابة؛ لأنه، شأنه شأن النقابة، درس ودافع عن مصالح فئة عمالية لم يُسمح لها بالانضمام إلى نقابة. بل إنه تجاوز دور النقابة إلى حد أنه كان يتولى مراقبة حصص الطعام والملابس العمالية، ويوزع الإعانات والمساعدات المدفوعة، وقبل كل شيء كان ينظر في النزاعات العمالية الفردية والجماعية ويحلها29.

أدى حل مكتب العمل المغربي، الذي كان يُنظر إليه كحل مؤقت، وكمرحلة تمهيدية للحق النقابي — إلى إجبار سلطات المحمية على اتخاذ قرار بشأن منح هذا الحق للعمال المغاربة. فازدهرت من جديد المناقشات والمشاورات ومشاريع الظهير.

يتبع

إحالات :

20CADN, Protectorat Maroc, direction de ,449/1MA/200 l'Intérieur, document intitulé « Prolétariat marocain ».

21CADN, Protectorat Maroc, direction de ,449/1MA/200 l'Intérieur, document intitulé « Le Bureau Marocain du Travail (BMT) ».

22ANOM, 61 COL 2201. Note de Jacques Berque du 6 novembre 1944, adressée au gouverneur général de l'Afrique équatoriale française pour la Conférence de Brazzaville. Il fut observateur à cette conférence pour la Résidence générale du Maroc.

23L'amin est le représentant d'une corporation et est choisi par les membres qui la composent.

24CADN, Protectorat Maroc, direction de ,449/1MA/200 l'Intérieur, rapports mensuels sur l'activité du BMT (février-août 1944).

25CADN, Protectorat Maroc, direction de ,449/1MA/200 l'Intérieur, rapport d'activité du BMT du 20 janvier au 20 février 1944.

26CADN, Protectorat Maroc, direction de ,449/1MA/200 l'Intérieur, rapport d'activité du BMT d'août 1944.

27CADN, Protectorat Maroc, direction de ,449/1MA/200 l'Intérieur, l'USCM au ministre plénipotentiaire, Casablanca, 6 septembre 1945.

28CADN, Protectorat Maroc, Cabinet du DRG, ,151/1MA/10 lettre du commissaire aux Affaires sociales au commissaire aux Affaires étrangères, Alger, 24 mars 1944.

29CADN, Protectorat Maroc, direction de ,449/1MA/200 l'Intérieur, procès-verbal de la Commission chargée de la répartition des attributions du BMT, Casablanca, 16 janvier 1947.